الفصل الثالث

المرحلة الثانية من صناعة الانقسام
سياسة التدمير الذاتي والارتهان لأجندة خارجية

ما جرى يوم (14يونيو2007) من هجوم شرس لعناصر حماس على المقرات الأمنية والمؤسسات المدنية التابعة لحركة فتح ولمنظمة التحرير والسلطة الوطنية، ومهاجمة البيوت والمدنيين المحسوبين على حركة فتح، وممارسة عمليات قتل بشعة وصلت إلى حد السحل في الشوارع حتى الموت لأشخاص مثل سميح المدهون، ورمي آخرين من أسطح البنايات العالية، واقتحام وتدمير بيت الرئيس (أبو عمار) ومكتبه، وكذلك بيت ومكتب الرئيس (أبو مازن)... الخ، كان نتيجة حتمية لما سبقه من أحداث، أو بداية المرحلة الثانية لتدمير المشروع الوطني من خلال تمكين حركة حماس من السيطرة على قطاع غزة، وصيرورة القطاع كياناً أو حالة سياسية قائمة بذاتها خارجة عن سيطرة أو إشراف منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية.

ما جرى من قتال دموي لم يكن حسماً كما تزعم حركة حماس، ولا انقلاباً كما تقول حركة فتح، بل المرحلة الثانية من مخطط صناعة الانقسام الاستراتيجي، حيث تم تهيئة المسرح لحركة حماس لتقوم بالسيطرة على القطاع في ظل حالة من الفوضى كانت تسود مناطق السلطة، تنفيذاً لمخطط أكبر من غزة، ومجريات الأحداث على الأرض، خصوصاً العسكرية، كانت تدل على ذلك، ولم يصدر حتى الآن دراسة أو تقرير رسمي أو غير رسمي يضع ما جرى في قطاع غزة في سياق الحقيقي حتى اللجنة التي تم تشكيلها بطلب من الرئيس (أبو مازن) للتحقيق في أسباب سقوط قطاع غزة بيد حماس ركز على الجانب الأمني والعسكري الداخلي فقط، مع إشارة عابرة إلى الدور الخارجي للأحداث حيث ورد فيه: (إن بعض المؤشرات تقود إلى الاستنتاج بأن بعض القيادات انخدعت بأطروحات حماس ووقعت في مصيدتها، فكانت تنظر إلى المجابهة مع حماس، بمعطيات الصراع الداخلي الفتحاوي

وانغماسها فيه، ما غيب عنها بصيرة رؤية الأحداث والتحولات الجارية بمحيطها، وكذلك الأبعاد الحقيقية لمجريات تلك الأحداث).[1]

أولاً: تصفية المشروع الوطني- الاستنزاف والتدمير الذاتي-[2]

وأخيراً نجح تحالف التآمر الخارجي مع الجهل والفساد والتواطؤ السياسي الداخلي في إنجاز المرحلة الأولى من مخطط تصفية المشروع الوطني الفلسطيني، نجحوا في الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة سياسياً ونفسياً بعد أن باعد الاحتلال بينهما جغرافياً، وبكل ألم نقول إن الأمور ربما وصلت إلى درجة اللاعودة. (الانقلاب) على السلطة الذي استُدِرجت إليه حركة حماس في غزة معتقدة أنها تحقق انتصاراً، فيما هي تعرف بأن غالبية المنخرطين بالأجهزة الأمنية وغالبية أعضاء ومؤيدي حركة فتح لم يشاركوا في هذه الحرب العبثية، بل لم تكن عندهم أية أوامر أو تعليمات بالقتال لأن كبار الحركة والأجهزة الأمنية والسلطة كانوا خارج القطاع ما يثير تساؤلات وشكوك حول معرفتهم بما سيجري، وأن أقل من (10٪) من منتسبي الأجهزة وتنظيم فتح هم الذين شاركوا بالقتال.[3]

بالرغم من أن كل المؤشرات كانت تقول بأن حركة حماس تسعى للسيطرة على قطاع غزة، وأن إسرائيل معنية بالأمر وهيأت له من خلال انسحابها من قطاع غزة، بالرغم من ذلك لم تفعل الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة شيئاً لمواجهة هذا المخطط. بقدرة قادر اختفى قادة كل الأجهزة الأمنية، وتبخر عناصر الأجهزة الأمنية الذين كانوا يُقدرون في قطاع غزة بأربعين ألف جندي وانهزموا أمام 20 ألف من الميليشيات المسلحة لحماس، وسبق ذلك تأخير دفع مرتبات عناصر الأجهزة الأمنية، كما تبخرت كل المليشيات والجماعات المسلحة التي كانت تابعة لحركة فتح ولمحمد دحلان، والأدهى من ذلك فإن حركة فتح المعنية الأولى بالأحداث كانت منقسمة على ذاتها وبعض قياداتها نظراً للمعركة، وكأنها معركة حركة حماس مع محمد دحلان، وبالتالي لم يشاركوا في المعارك، ويقول تقرير لجنة التحقيق: (فأن الأكثر خطورة ما تكشّف للجنة من حقائق مخجلة تعكس حالة محزنة من

الانهيار المسبق، ومدى انعدام الثقة بالمؤسسة والغطاء القيادي، واستفحال الرابطة العشائرية على حساب الالتزام التنظيمي والانضباط العسكري سواء في المرحلة التي سبقت المواجهة الحاسمة أو أثنائها عبر إدارة المواجهة بالمهادنة، أو الترتيب الشخصي مع ميليشيات حماس، حتى إن بعض القادة كان مرافقوهم من حماس).(4)

مقابل اتهام لجنة التحقيق محمد دحلان بالمسؤولية عما جرى في القطاع من خلال كونه مستشار الرئيس للأمن القومي والمسؤول عن القوات الخاصة التي تم تشكيلها لحماية السلطة، ولأنه تلقى ملايين الدولارات قبيل الأحداث لإعادة ترتيب الأجهزة الأمنية ولم يفعل شيئاً بل غادر القطاع قبل أيام من الأحداث بذريعة السفر للعلاج في ألمانيا، مقابل ذلك يرد دحلان بأن الرئيس (أبو مازن) هو المسؤول عن ضياع القطاع. وفي كلمته أمام المؤتمر السادس لحركة فتح في أغسطس (2008) يتهم دحلان بدوره أطرافاً من حركة فتح بأنها غطت الانقلاب مع حركة حماس، وأن هذه الأطراف ضلت الطريق، وشاركت في الانقلاب بعمليات تنفيذية، ويتهم الرئيس (أبو مازن) بالمسؤولية عما جرى حيث يقول إن: (قرارات الرئيس الفردية وسلوكه هو الذي أضاع غزة من خلال:

• الإصرار على الذهاب للانتخابات التشريعية خلافاً لقرار الحركة التي اعتبرت الأوضاع الوطنية والحركية غير مهيأة.

• عدم إلزام المشاركين بالانتخابات بالالتزام بالاتفاقات السياسية الموقعة من قبل (م.ت.ف) ما عقد الأمور ودفعه لتكليف حكومة بدون أساس سياسي.

• موافقته لحماس بإنشاء أول قوة تنفيذية تحت سيطرتهم الكاملة.

• توجيه جزء كبير من الإمكانات المادية والتسليح لحرس الرئاسة، ثم إخراج الحرس من المعركة! وربط ذلك بتصريحه قبل يومين من الانقلاب (بأنه لا يستطيع لوم أحد الأطراف، وإنه يناشد الطرفين بوقف القتال!!!).(5)

أما إسرائيل، فقد وقفت تتفرج على مقاتلي حركة حماس وهم يقتحمون مقرات السلطة التي تربطها بها اتفاقية تسوية دون أن تحرك جانباً، بل وصل مقاتلو حركة حماس أثناء مطاردتهم لعناصر

فتح الفارين حتى الحدود مع إسرائيل تحت نظر ومرمى جنود الاحتلال، ولو أرادت إسرائيل إفشال الانقلاب وإنقاذ شريكها في التسوية لكانت تستطيع ذلك باستعمال طائرة هليكوبتر واحدة.

هذا الانقلاب، وبغض النظر عن التبريرات التي قدمتها حركة حماس، لم يكن بهدف محاصرة ومعاقبة من سمتهم بالتيار الانقلابي في حركة فتح، ولو أن حركة حماس قامت باعتقال ومحاكمة هؤلاء على ما تنسبه إليهم من جرائم، فربما كان تصرفها مقبولاً ومفهوماً، بل لوجدت من يصفق لها من داخل حركة فتح، ولكن الغريب أن كتائب القسام قامت بهجومها وهي تعرف أن كل قيادات حركة فتح في الخارج، ومن اعتقلتهم من قيادات الصف الثاني أطلقت سراحهم بل قامت بتوصيلهم إلى معبر بيت حانون(6)، وفي المقابل قامت باقتحام المقرات والمؤسسات الأمنية والمدنية للسلطة بما في ذلك بيت ومقر الرئيس (أبو مازن) وبيت الرئيس الراحل (أبو عمار)، وما صاحب ذلك من فتاوى تكفير وتخوين للسلطة وأجهزتها وقادتها، صدرت عن بعض رجالات حماس الذين حللوا دم العاملين في الأجهزة الأمنية للسلطة وخصوصاً الأمن الوقائي، ما يعني القطيعة مع السلطة الوطنية التي قامت مع توقيع اتفاقية أوسلو، والتي تتعامل مع الضفة وغزة كوحدة سياسية واحدة، وكل ذلك يؤكد وجود مخطط معد مسبقاً لصيرورة الأمور لما آلت إليه.

جاءت قرارات الرئيس (أبو مازن) بحل حكومة الوحدة الوطنية وإعلان حالة الطوارئ وتشكيل حكومة طوارئ برئاسة الدكتور سلام فياض يوم (14 يونيو) كرد على ما جرى في عزة لتعزز من القطيعة والفصل السياسي بين الضفة وغزة، خصوصاً أن هذه الأحداث الدراماتيكية تصاحبت مع عمليات تصفية ممنهجة لمؤسسات ومراكز السلطة وحركة فتح في القطاع، وعمليات تصفية لمراكز ومؤسسات حركة حماس في الضفة الغربية، بمعنى قطع أية إمكانية للشراكة أو التعاون بين الحركتين حتى على مستوى كل شطر من شطري الوطن المحتل.

الواقع يقول- وهو واقع نرفضه ويرفضه كل فلسطيني وطني مخلص لقضيته الوطنية- بأن هناك سلطة لحماس في غزة والتي تمثل (1،5٪) من مساحة فلسطين و(6٪) من مساحة الأراضي المحتلة في العام (1967) وفيها أكثر من مليون ونصف نسمة، وهناك سلطة ورئيس وحكومة لفتح- أو

تنسبا لفتح- فيما تبقى من الضفة الغربية والمنطقتان تخضعان للاحتلال والحصار الاقتصادي بنسب متفاوتة، وفي المنطقتين لا يحكم فعلياً سياسيون، بل أجهزة أمنية، أو بصيغة أخرى حكم العسكر بواجهات سياسية. فما هي آفاق المستقبل وكيف ستتصرف حكومتا وسلطتا الأمر الواقع؟

لقد بات واضحاً أن الضحية الأولى لهذا الصراع الدامي بين حركتي فتح وحماس هو المشروع الوطني الفلسطيني الذي يقول بدولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين، فمن سيفكر اليوم بتسوية تقوم على هذا الأساس في ظل وجود حكومتين وسلطتين، بل مَن سيفكر بحل لصراع فلسطيني- إسرائيلي في ظل احتدام الصراع الفلسطيني/ الفلسطيني؟ ولأن أعداء المشروع الوطني والمتواطئين معهم من النخبة الفلسطينية لا يريدون نجاح هذا المشروع الوطني، فسيعملون بكل جهدهم على استمرارية الخلافات الداخلية الفلسطينية.

إذن، بعد نجاح الفصل الأول من المخطط، ولأننا نعتقد بأن ما يجرى هو نتاج مخطط، فما زال في جعبة المخططين ما يقومون به للتعامل مع الحالة الجديدة، ونعتقد بأن المخططين الخارجيين والمحليين سيُفشِلون أي محاولة لرأب الصدع في الصف الفلسطيني، وسيعززون حالة الفصل مع تقديم مقترحات وحلول لكل طرف من طرفي المعادلة الفلسطينية لمنحه شيئاً من الشرعية والدعم ، ولكن بالقدر الذي يجعله قادراً على مواجهة الطرف الثاني (العدو الداخلي) فقط واستنزافه.

أما من حيث العلاقات الخارجية؛ سيتم التخفيف من حالة الحصار على الضفة الغربية وقد يُرفع نهائياً، وفي نفس الوقت لن يموت الفلسطينيون جوعاً في قطاع غزة لأن المطلوب ليس إخراج حركة حماس من السلطة والحكم في قطاع غزة، بل إبقاؤها ولكن محاصرة وضعيفة ومنهكة بالمشاكل الداخلية، وليجعلوا من حكم حركة حماس أنموذجاً سيئاً لحكم الجماعات الإسلامية وللاستقلال الفلسطيني.

ومن حيث العلاقة مع إسرائيل، فمن المتوقع أن تعزز هذه الأخيرة من حال الفصل بالتعامل مع كل طرف بطريقة خاصة، فمن المتوقع بحث مسألة الهدنة بين حماس وإسرائيل في قطاع غزة وهو ما يرضي الطرفين، فإسرائيل ستؤمن حدودها مع قطاع غزة، وحماس لن تكون مضطرة للاعتراف

بإسرائيل، ومن جهة أخرى من المتوقع بدء مفاوضات بين حركة حماس ومصر بوساطة أطراف عربية مشاركة في مخطط الفصل وبقبول إسرائيلي، وفي هذه الحالة ستقرض مصر شروطاً مقابل هذا التعامل، وهي ستكون شروطاً مشددة تصل إلى درجة الوصاية على القطاع، وفي الضفة سيتم تعزيز العلاقة مع السلطة والحكومة هناك، وتسهيل الأمور الحياتية على السكان، وفي نفس الوقت سيتعزز الدور الأردني تمهيداً للمرحلة القادمة .

لكن ما نخشاه، وهو الأشد خطراً ونقصد بذلك الاستنزاف أو التدمير الذاتي، فالقوى المعادية للمشروع الوطني ستعمل على تحريك عملائها في قطاع غزة أو ستقوم عناصر فتحاوية بمحاولة الانتقام لما جرى لحركة فتح، وذلك بقيام الطرفين (دون تنسيق بالضرورة) بأعمال تخريب واغتيال ضد رموز ومؤسسات حركة حماس ما سيدفع كتائب القسام والتنفيذية للرد بعمليات اقتحام للبيوت واعتقال وتشديد القبضة الأمنية وهو ما سيحول قطاع غزة لنظام قمع وإرهاب وحالة من الفوضى، ونفس الأمر سيحدث في الضفة الغربية حيث سيتحرك عملاء إسرائيل وستتحرك عناصر من حركة حماس للانتقام من السلطة (أيضاً دون تنسيق بالضرورة)، وذلك بالقيام بعمليات اغتيال وتخريب، وسترد عليها أجهزة السلطة بالقمع والاعتقالات..الخ، وفي جميع الحالات سيتم استنزاف الحركتين باقتتال داخلي مدمر.

كم كنا نأمل أن نجد خيراً فيما جرى حتى نفتح نافذة للأمل بالمستقبل، ولكن الصورة تبدو قاتمة، والجزء الثاني من المخطط قد يكون الأسوأ، ومع ذلك، ولأنها قضية شعب أكبر من فتح وحماس، ولأننا نتمسك بموقفنا وموقعنا كمثقفين ومفكرين، علينا أن نبحث عن كل ما يوحد الشعب ويحافظ على ثوابت القضية بعيداً عن كل تعصب حزبي أو ترجيح لهذا الطرف أو ذاك، فإن هناك ما يمكن فعله لتجنب الأسوأ أو التخفيف منه. في هذا السياق نتمنى وقف التحريض المخجل والخطير والذي يستعمل مصطلحات التخوين والتكفير، ووقف عمليات المداهمة والاغتيالات والانتقام والاستئصال المتبادل، ونعتقد أن عند الطرفين من العقلاء وممن تربطهم علاقات صداقة وتفاهم مَن

يمكنهم البدء بنسج اتصالات وعلاقات حول هذه الأمور وحول قضايا إنسانية واجتماعية عسى ولعل أن تخفف من حدة الاحتقان.

سيناريوهات ما بعد الانقلاب في غزة(7)

لن نعود مجدداً للبحث المفصل في خلفيات وأسباب ما جرى في قطاع غزة وإن كنا نشك بأن طرفي الصراع، أي فتح وحماس، لا يقولان كل الحقيقة، وأن الأطراف الخارجية أيضاً متواطئة وتخفي الحقيقة، والحقيقة أن ما جرى هو مخطط مدروس تم الاشتغال عليه منذ سنوات يهدف للفصل ما بين قطاع غزة والضفة الغربية والعودة إلى حالة شبيهة لما كان عليه الوضع قبل حرب حزيران (1967) مع استدراج حركة حماس برضاها لحكم القطاع تمهيداً لعودة الدور المصري في قطاع غزة والأردني في الضفة، وبالتالي إصابة بمقتل للمشروع الوطني الفلسطيني الذي كان يطمح لإقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس الشريف، وحل عادل لقضية اللاجئين، الكل متواطئ بنسب متفاوتة، وستكشف الأيام حقيقة هذا المخطط، وقريباً سنسمع عن مشروع جديد للتسوية يُبنى على الأمر الواقع الناتج عن الفصل.

ما جرى في غزة هو انقلاب عسكري تم الإعداد له مسبقاً كجزء من المخطط، وتم تخريج هذا الجزء من المخطط على شكل انقلاب وانتصار مُبهر لحركة حماس لا يقل عن الانتصار على إسرائيل من وجهة نظرها، وإلا كيف سيُمرر هذا المخطط، وأن ترفض حركة حماس وصف ما جرى بالانقلاب أو تبرر ما جرى بأنه موجه ضد من تسميهم بالتيار الانقلابي في فتح لن يغير من الحقيقة في شيء، فأن تقوم جماعة مسلحة، وخصوصاً عندما تكون من الحزب الحاكم أو المشارك بالحكومة، بمهاجمة مقرات الأمن والجيش والقصر الجمهوري وبيت الرئيس ومحطات التلفزيون والإذاعة لأسباب سياسية، فهذا هو تعريف الانقلاب في علم السياسة(8)، أما لماذا الانقلاب؟ فهذا أمر آخر، وهو أيضاً محل نظر؛ فحتى لو سلّمنا بأن هناك تيار انقلابي وفاسد في حركة فتح وفي السلطة- وقد كتبنا منذ سنوات حول الفساد والانفلات في حركة فتح وفي السلطة، وقبل أن تكون حماس في

السلطة وتتحدث عن الموضوع- فإن ما جرى هو أعظم وأخطر من أن يكون مجرد مطاردة وتصفية لهذا التيار خصوصاً أنه لم يقتل أو يُسجن أو يُحاكم أي واحد من قيادات هذا التيار! ولو كان الأمر مجرد حسم مع عناصر أو أجهزة متمردة على رئيس الوزراء المنتخب، لكان من المفترض أن تعود الأمور بعد الانتصار على المنفلتين إلى ما كانت عليه قبل الحسم وهذا ما لم يحدث.

الآن، وقد جرى ما جر، وسواء كان الأمر تخطيطًا ومؤامرة أو مجرد تداعيات طبيعية لأحداث آنية كما تقول حركة حماس، فنحن أمام فصل سياسي وجغرافي ونفسي بين قطاع غزة والضفة الغربية، والقرارات والقرارات المضادة من الرئيس ورئيس الوزراء المُقال تعزز حالة الفصل هذه.. إذن ما العمل؟ وما هي آفاق مستقبل النظام السياسي؟

نحن أمام أربعة احتمالات أو سيناريوهات:

السيناريو الأول: إعادة قطاع غزة لشرعية السلطة والرئيس بالقوة العسكرية.

وهذا غير ممكن فلسطينياً؛ فالرئيس لا يملك جيوشاً ليرسلها (لتحرير غزة)، وبقايا الأجهزة الأمنية وتنظيم فتح لا يستطيعا ذلك، وإن حاولت فهذا معناه حرب أهلية لا نهاية لها، ولن يكون الفوز في نهاية الأمر للمقاتلين باسم حركة فتح وبقايا الأجهزة الأمنية لأن الناس لا يريدون عودة من جربوا حكمهم طوال اثني عشر عاماً، ولم يكن في حكمهم ما يدفع الشعب للتعاطف معهم وتسهيل مأمورية عودتهم لحكم غزة. أما محاولة إعادة غزة لشرعية الرئيس بوساطة قوات الاحتلال فهو ممكن عملياً، ولكن إسرائيل لا تفكر بالرجوع لغزة، ولأنها مشاركة في مخطط الفصل، ولن يُشرِّف أي فلسطيني أن تعود الشرعية على ظهر دبابات الاحتلال، وحالة العراق وأفغانستان أمام أعيننا، وبطبيعة الحال لا تفكر مصر أو قوات دولية بفعل ذلك، خصوصاً أن حركة حماس ليست كجماعات القاعدة مجرد مقاتلين مستجلَبين ليقاتلوا في بلاد غير بلادهم، بل هي حركة شعبية، وفازت بجدارة بانتخابات تشريعية منحتها أغلبية الأصوات، وجماعات دينية من هذا النوع من الصعب القضاء عليها نهائياً.

السيناريو الثاني : تأبيد حالة الفصل بين شطري مشروع الوطن

بمعنى أن تستقر الأمور لحركة حماس لحكم غزة، وتستقر الأمور لحركة فتح لحكم الضفة الغربية، وهذه رغبة خفية لبعض أطراف الصراع، ونعتقد بأن هذه الأطراف ستبدأ تدريجياً بالتعامل مع حركة حماس كسلطة في غزة ضمن شروط، وقد يبدأ هذا التعامل تحت شعارات الوضع الإنساني للسكان وعدم تحويل القطاع لسجن كبير، والتعامل مع الواقع، وعدم التحيز في التعامل مع طرفي الصراع الفلسطيني.. الخ، وربما نسمع قريباً بهدنة بين إسرائيل وحركة حماس على حدود قطاع غزة، وربما تكون هدنة ضمنية والاتفاق على صفقة مع حماس لإطلاق الجندي جلعاد شاليط، وفي نفس الوقت ستبدأ إسرائيل بقطع علاقاتها تدريجياً مع القطاع وانتقال الدور لمصر.

السيناريو الثالث : العودة للحوار

إن كان الاحتمالان السابقان مرفوضين وطنياً بغض النظر عن إمكانية تحققهما عملياً، فالبديل هو محاولة التجاوب مع الدعوات المطالبة بإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل (14 حزيران) عن طريق الحوار. هذا الخيار وإن كان هو المفضل لدى غالبية الشعب الفلسطيني إلا أن المراهنة على نجاح الحوار تكتنفها كثير من الشكوك. سبق وأن تحاور الطرفان عشرات بل مئات جولات الحوار في القاهرة ومكة وغزة وقبل ذلك في السودان وأماكن أخرى وفي ظل ظروف أفضل من هذه الظروف، ولم تُنجز الحوارات إلا تفاهمات ورقية لم تحل أياً من الإشكالات العميقة للخلاف بين الطرفين.

الانتقال من الحوار عبر طاولة المفاوضات إلى الاقتتال ثم الانقلاب، يجعل الحوار أكثر صعوبة وخصوصاً مع رفض الرئيس (أبو مازن) للحوار بداية، ثم وضعه شروطاً على حماس تنفيذها قبل بدء الحوار، وهي شروط رفضتها حماس، إلا أن تدخلات عربية من مصر وجامعة الدول العربية قد تهيئ الظروف للجلوس مجدداً على طاولة المفاوضات، ونعتقد أن حوارات ستبدأ بين الطرفين وقد تطول لأشهر، ولكنها قد لا تؤدي إلى أية نتيجة، ليس لغياب الإرادة بالتوافق بين الطرفين، بل لأن القوى الخارجية ستمارس ضغوطاً على طرفي الحوار لإفشاله، والكل يعلم بأن القوى السياسية الفلسطينية هي لاعب صغير بالرغم من كونها صاحبة القضية في مقابل اللاعبين الكبار سواء كانت

إسرائيل والولايات المتحدة أو دول عربية وإقليمية، كما أن إسرائيل المستفيد الأول من الانقسام لن تسمح بإعادة توحيد غزة والضفة في إطار حكومة وسلطة واحدة.

ومع ذلك، ولقطع الطرق على من يفكرون بالخيارين السابقين، لا مناص من الحوار، ولكن ليس فقط لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل (14 حزيران) لأن إشكالات كثيرة ستحول دون ذلك، بل للتفاهم والاتفاق على الثوابت الوطنية، ويمكن اعتماد وثيقة الوفاق الوطني كأساس، فيتم الاتفاق دون لبس- أو ما كانوا يسمونه بالغموض البناء للتهرب من الاتفاق الحقيقي- على مفهوم السلام والمقاومة والهدنة والاتفاقات الموقعة والشرعية الدولية وعلاقة الدين بالسلطة والحكم السياسي، ثم تشكيل حكومة وحدة وطنية تترأسها شخصية مستقلة تعمل على إعادة بناء مؤسسات السلطة، وخصوصاً الأجهزة الأمنية وتهيئة الوضع للانتخابات التشريعية.

السيناريو الرابع: من التقسيم إلى التقاسم

حيث إن السيناريوهات السابقة تتراوح ما بين الممكن المرفوض والصعب المُحبَّب والمقبول، وحيث إن الأمر يبقى مفتوحاً لكل احتمال، هناك سيناريو رابع يمكن اللجوء إليه والتعامل معه وطنياً إن فشلت الحوارات في التوصل للنتائج التي أشرنا إليها- وهنا نؤكد بأن هذا ليس خيارنا، ولكنه خيار يمكن التفكير به إن أغلقت كل الأبواب- ونقصد بذلك إن كان الفصل أمراً مفروضاً على الفلسطينيين الآن، يمكن آنذاك تحويل التقسيم إلى تقاسم، والتقاسم يعنى التفاعل والمشاركة في الإعداد للمشروع الوطني ضمن المعطيات المفروضة، وهذا يحتاج لوقف كل عمليات التحريض من تكفير وتخوين، ووقف عمليات التصفية الممنهجة من كل طرف للطرف الآخر- تصفية حركة حماس في الضفة وتصفية حركة فتح في قطاع غزة- ومساعدة كل طرف للآخر على أن يستكمل مهامه حسب ظروفه ومعطياته وعلاقاته لتصفية الاحتلال، وما بعد زوال الاحتلال يمكن البحث في صيغة توحيدية. ندرك تماماً بأن هذا الخيار قد يكون الأصعب والأكثر إثارة للجدل، ولكن يمكن التعامل معه مرحلياً لتجنب مخاطر التقسيم النهائي، وهناك أمور كثيرة يمكن تقاسمها بالتشارك وتوزيع الأدوار واستمرار الحوار قد يكون مفيدا في هذا السياق.

للأسف هذه السيناريوهات تتراوح ما بين المستحيل والصعب والمرفوض، وأحلاها مرّ كما يقول المثل، والأخطر من ذلك أن نجاح أي سيناريو لا يتوقف على الإرادة الفلسطينية فقط، بل يحتاج إلى إجازته إمّا من إسرائيل أو من أطراف خارجية.

حتى لا نكون شهود زور على مخطط تصفية المشروع الوطني(9)

مع أن كل كاتب يشعر بشيء من الرضا عن الذات عندما تأتي الأحداث مصدقة لتوقعاته وتحليلاته، إلا أن شعوراً بالألم والحزن الشديد ينتابنا لأن الأحداث جاءت متوافقة مع توقعاتنا. حزن لما آلت إليه الأمور، وحزن أشد لأن ملامح مخطط تحطيم المشروع الوطني وفصل غزة عن الضفة كانت واضحة لدرجة أن أي مسؤول يزعم بعدم توقعها هو تبرير لإخفاء التواطؤ أو إخفاء العجز عن وقف المخطط. مؤشرات الانقسام والاشتغال لصيرورته واقعاً بدأت سنوات قبل انقلاب حماس، ولا داع لتكرار ما سبق وكتبناه، فقد توقعنا وحذرنا من خطورة غياب إستراتيجية عمل وطني وتعدد الاستراتيجيات والسلطات، وحذرنا من إجراء انتخابات تشريعية قبل الاتفاق على مرجعيات وثوابت النظام السياسي، وحذرنا من خطورة الفلتان الأمني، وقلنا إنه ليس عفوياً أو بالمصادفة، بل هو ضمن مخطط لتدمير المشروع الوطني، وإن هناك أطرافاً محلية تشارك بهذا المخطط، كما حذرنا من مخطط للفصل ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والالتفاف على القرار الوطني المستقل وعودة الوصاية على الشعب الفلسطيني... الخ.

كما أشرنا، فإن السيناريو الأسوأ الذي حذرنا منه هو تأبيد حالة الفصل لقوة تأثير الأطراف المشاركة بهذا المخطط بما فيها أطراف متعادية ومتصارعة، ولكنها تتقاطع عند نقطة فصل غزة عن الضفة للالتفاف على المشروع الوطني الفلسطيني، إلا أن السيناريو الذي سميناه (من التقسيم إلى التقاسم)، وقلنا إنه أهون الشرور إن لم تتوفر شروط الحوار الناجح على المدى القريب، وبعد ما جرى من أحداث في الأيام الأخيرة، فمن الضروري التفكير به كخطوة مرحلية ومؤقتة أو كمدخل لحل جذري للخلاف الداخلي.

قبل أن نوضح فكرتنا، دعونا نستقرئ باختصار وبموضوعية تداعيات الأحداث في الفترة الأخيرة. فشل جولات الحوار، وفشل الخطة الأمنية، ثم فشل حكومة الوحدة الوطنية. بعد انقلاب حماس الدموي منتصف يونيو، تستولي حماس على المراكز الأمنية، ثم على مقرات الوزارات والسلطة، وعجز حماس عن تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، وامتداد الخلاف من خلاف مع حركة فتح إلى خلاف مع كل القوى السياسية، وقطع رواتب آلاف من الموظفين، وتزايد النقمة الجماهيرية ضد حكم حماس، وتحول حكم حماس من حكومة ربانية أو منتخبة- كما كانوا يزعمون- إلى حكومة وحكم بالبطش والقوة ومداهمات واعتقالات وإطلاق نار على الشباب والمسيرات السلمية، والحد من الحريات السياسية والإعلامية، ووقف حركة حماس عملياتها العسكرية في إسرائيل واستجداؤها هدنة من الإسرائيليين، ووقوع عمليات مسلحة داخلية ضد مواقع وعناصر حكومة حماس، وتخطيط حمساوي لزعزعة الاستقرار في الضفة الغربية، وتزايد عمليات التحريض والتشكيك والتخوين عبر الفضائيات ومختلف وسائل الإعلام بشكل يسيء لكل الشعب الفلسطيني، وإعلان إسرائيل قطاع غزة كياناً معادياً، وتوقف الجهات المانحة عن إنجاز مشاريع تنموية في القطاع، وتراجع التأييد والاهتمام العربي والدولي بحركة حماس وبمعاناة سكان القطاع، ثم عقد مؤتمر أنابولس دون تحقيق إنجاز سياسي كبير، وغياب أي مسعى جدي للحوار مع تمسك حركة حماس بمواقفها ورفضها الاعتراف بالخطأ الذي ارتكبته، وتزايد العدوان الإسرائيلي متزامناً مع عقد مؤتمر باريس ما دفع البعض بالربط بين الأمرين، الأهم من كل ذلك أن أكثر من مليون ونصف المليون من أهلنا في القطاع أصبحوا يعيشون حالة غير مسبوقة ليس بفلسطين فقط بل في كل النزاعات الدولية، من حصار وجوع وإحباط وفقدان الثقة بالحاضر والمستقبل وتراجع المستوى الحضاري وحالة من الخوف والقلق، وكل هذا حدث بعد الموت غير المعلن للانتفاضة، إن لم يكن فشلها في تحقيق أهدافها، دون أن يجرؤ أحد على عمل مراجعة وتقييم ومحاسبة لست سنوات، نتيجتها آلاف الشهداء وعشرات آلاف المعتقلين والجرحى، وتدمير البنية التحتية في الضفة والقطاع، وعدم تحقيق أي إنجاز سياسي، بل تراجع مهول للقضية الوطنية على كافة الأصعدة.

لقد بات واضحاً أن المخطط الذي أوصلنا إلى ما وصلنا إليه هو مخطط يتجاوز الأطراف الفلسطينية، دون تجاهل الدور المركزي لفساد وسوء إدارة استشرى في بعض المؤسسات والأجهزة التابعة للسلطة، في إنجاح المخطط، كما بات واضحاً أن إسرائيل والأطراف الإقليمية المعنية بالأمر تريد استمرار حالة الفصل والانقسام للنظام السياسي وللمجتمع الفلسطيني ليس حباً بحركة حماس أو إعجاباً بالنظام الذي تؤسسه، بل توظيفاً لهذا الأنموذج الفاشل من حكم الإسلاميين في تسوية حسابات داخلية مع التيارات الدينية، أو انطلاقاً من رؤية سياسية للتسوية ترى أن الحل يمكن أن يكون ممكناً إذا عادت الأمور لما قبل (حزيران 67)، أي التعامل مع قطاع غزة كحالة سياسية مختلفة عن حالة الضفة الغربية- وهناك دول عربية تفضل هذا التوجه وتشتغل عليه-، أيضاً هناك دول تريد توظيف الحالة الفلسطينية المتوترة لخدمة أجندة سياسية خاصة.

وعليه، ولأن الحالة الفلسطينية اليوم هي أضعف مما كانت عليه قبل الانتفاضة، فإن إنهاء حالة الفصل لن يكون بقرار فلسطيني خالص في المنظور القريب على أقل تقدير- وإن كان التوافق الداخلي شرط ضرورة لنجاح أي مساع في هذا الاتجاه- كما أن إسرائيل لن تسمح بإحداث هذه المصالحة، وما يزيد الطين بلة أن بعض الأصوات في حركة حماس تتصرف وكأنها تحقق إنجازاً أو تنفذ مخططاً معداً مسبقاً، وهو أن تكون حماس سلطة حاكمة في قطاع غزة، وهو تَطَلُّع ينسجم أيضاً مع أيديولوجيتها الدينية التي تنظر لمفهوم الدولة خارج سياق المفهوم الوطني والدولي، فعودة الخلافة الراشدة يمكن أن تبدأ على أية بقعة من أرض المسلمين، أيضاً فإن ممارسات حركة حماس وتصريحات قادتها الاستفزازية والمرتبكة تُصَعِّب على الحكومة والسلطة الشرعية ومنظمة التحرير وضع إستراتيجية لحل وطني عاجل للوضع الراهن أو للمستقبل في القطاع، وتجعل خيارها الوحيد هو الدعوة للحوار والعودة لخيار الشعب وهو الانتخابات، الأمر الذي ترفضه حركة حماس حتى الآن.

ضمن هذه المعطيات، ومع الخط التصعيدي للخلاف- والذي للمفارقة والغرابة أنه يتزامن من مأزق يتعاظم كل يوم للطرفين؛ مأزق ما تسميه حركة حماس خط المقاومة والممانعة، ومأزق نهج

التسوية الذي تراهن عليه السلطة بسبب التعنت الإسرائيلي-، ومع توقع ما هو أسوأ بعد مؤتمري أنابوليس وباريس أواخر (2007) بالرغم من كل التأكيدات التي أعلنها الرئيس (أبو مازن) ورئيس الوزراء سلام فياض على مسؤولية الحكومة عن أهلنا في القطاع والعمل على رفع الحصار عن القطاع، فلا يمر يوم دون أن يتعمق الشرخ، وتتزايد حالة القطيعة، وتتزايد معاناة الناس في القطاع، معاناة غالبية الشعب وليس حركة حماس، بل تظهر مؤشرات مقلقة على تزايد الاستعداد النفسي عند شرائح شعبية في الطرفين للتكيف مع الوضع، وتعمل قوى متعددة لتغذية الاستعدادات النفسية لقبول عملية الفصل، أيضاً وجود قناعة عند البعض من النخبة السياسية في الجانبين لاعتبار ما جرى أمراً مقبولاً أو يدخل في باب (رب ضارة نافعة)، وتواتر الحديث عن (الغزيين) و(الضفويين)، وأن ما جرى هو تصحيح لخطأ حدث بسبب الاحتلال، والوضع الطبيعي في نظرهم أن قطاع غزة- المنفصل جغرافياً عن الضفة- حالة مختلفة عن الضفة الغربية والمجتمع (الغزي) مختلف عن المجتمع في الضفة... الخ.

إذن ما العمل؟

إن كان خيار الحسم العسكري مرفوضاً وطنياً وعملياتياً عند الرئيس (أبو مازن) والحكومة وعند حركة فتح وكل القوى الوطنية، وإن كانت النية الحقيقية لطرفي المشكل متجهة بالفعل لوضع حد للفصل بين شطري الوطن (كما تقول تصريحاتهم المعلنة)، فلا بديل عن الحوار، حوار ليس على استعادة مواقع أمنية أو محاصصة سياسية، أو لمجرد رفع العتب بالقول إننا لسنا ضد الحوار، بل حوار حقيقي وجاد حول القضايا الإستراتيجية، مثل مفهوم الدولة والتسوية والسلام والمقاومة، أي حول الثوابت الوطنية، التي كان من المفترض الحسم بها قبل إجراء الانتخابات التشريعية، هذا الحوار يحتاج لجهد ووقت كما أنه سيواجَه بممانعة من إسرائيل ومن أطراف متعددة مستفيدة من الانقسام الفلسطيني الداخلي.

ولأننا نؤمن أن لا مجال للتقدم بالمشروع الوطني ولا بعملية السلام إلا بالمصالحة الداخلية قبل المصالحة مع إسرائيل، ولأننا نؤمن أن لا شرعية لحكومة إن لم تكن حكومة كل الشعب وكل الوطن،

ولأن الواقع يقول إن الوفاق والوئام الداخلي المؤَسَّس على إستراتيجية عمل وطني يحتاج لوقت، إذن يجب التعامل بعقلانية مع مرحلة وسط أو انتقالية تمهد لعودة الوئام وهي مرحلة ضرورية لتهيئة شروط نجاح الحوار الإستراتيجي، وأقصد التعامل مؤقتاً مع واقع الفصل دون منح أية شرعية لأمر واقع مفروض بالقوة، ويكون ذلك من خلال وقف كل أشكال التحريض والاعتقالات وأعمال العنف المتبادل من الطرفين- لمدة شهرين مثلاً-، وذلك لخلق الأجواء المهيأة للحوار الجاد ثم للمصالحة.

أن تستمر العلاقة بين حركتي فتح وحماس علاقة عدائية، وأن يستمر التحريض، لن يساعد على إنجاح الحوار. إن إنجاح هذا السيناريو أو الفرصة الأخيرة هو مسؤولية جميع الأطراف، ولكن بالدرجة الأولى مسؤولية حركة حماس التي انقلبت على الشرعية، والكرة عندها لأن أعمالها هي التي تعمق الهوة بينها وبين كل فصائل منظمة التحرير ومع الشعب داخل القطاع، ولكن في نفس الوقت فإن تمترس القيادة الفلسطينية حول شرط ضرورة تراجع حركة حماس عن عملها الانقلابي قد يبدو مبهماً وتعجيزياً، فما هو مفهوم التراجع عن الانقلاب؟ ومن سيملأ الفراغ؟ وما ضمان عدم حدوث عمليات ثأرية من الشعب ضد قيادات وعناصر حماس في غزة؟ وأسئلة كثيرة تفرض نفسها.

قد يقول قائل: كيف يجلس الرئيس (أبو مازن) مع الانقلابيين؟ وكيف سيتم الاتفاق بين الطرفين ما دامت حركة حماس لا تقر بمرجعية منظمة التحرير وتقول بعدم الاعتراف بالاتفاقات الموقعة؟ في السياسة لا توجد ثوابت مطلقة، فثوابت السياسة هي المتغيرات التي تحددها الأمة وتعبر عن المصلحة الوطنية وتخدمها في كل مرحلة من مراحل تطور الأمم، وعليه فإن توفرت إرادة المصالحة ومتطلبات المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية فالحلول ممكنة والعقبة التي تسمى الخلاف حول الثوابت يمكن تذليلها. بالنسبة إلى الإشكال الأول، يمكن للرئيس (أبو مازن) أن يختار طرفاً صديقاً- ويمكن أن تكون الرباعية العربية مثلاً- يتحاور مع حماس نيابة عن الرئيس خلال مدة الشهرين (الهدنة الداخلية) لتهيئة شروط الحوار الجاد والتي من بينها اعتراف حركة حماس بخطأ اللجوء للانقلاب، واعترافها بشرعية الرئيس (أبو مازن) واستعدادها لتشكيل حكومة

من المستقلين على أساس الثوابت والاتفاقات التي اعترفت بها منظمة التحرير الفلسطينية. ثم بعد ذلك تجلس كل القوى السياسية الفلسطينية بما فيها حركة الجهاد وممثلون عن المجتمع المدني برعاية الرباعية العربية للبحث في تشكيل حكومة من المستقلين، ولوضع إستراتيجية سياسية تفاوضية يحدد لها سقفاً زمنياً يمكن أن يكون الفترة التي تفصلنا عن الانتخابات التشريعية، إن لم تستجب إسرائيل لهذه الإستراتيجية المدعومة بالموقف العربي من خلال المبادرة العربية للسلام، حينئذ يمكن ومن خلال الموقف الموحد البحث عن أشكال أخرى من النضال بما في ذلك الخيار العسكري.

أما بالنسبة إلى الإشكال الثاني، فبعد مشاركة حركة حماس بانتخابات تشريعية لسلطة هي نتاج اتفاقات أوسلو، وبعد مشاركتها بحكومة وحدة وطنية (مع أصحاب أوسلو)، وبعد أكثر من تصريح وموقف حول الموافقة على دولة في الضفة وغزة بعاصمتها القدس وعودة اللاجئين وهي نفسها ثوابت منظمة التحرير وحركة فتح، وبعد استعدادها لهدنة مع إسرائيل، والهدنة بدون أي مواربة تعني وقف المقاومة، وبعد محاولاتها الحثيثة لفتح قنوات اتصال مع العالم الخارجي وخصوصاً مع الأوروبيين والأمريكيين لاستقطاب اعتراف ودعم للحركة، وبالتأكيد لن تطلب الحركة من هذه الدول الوقوف إلى جانبها للقضاء على إسرائيل...، بعد كل ذلك ما هي الخلافات السياسية الإستراتيجية بين حركة حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية؟ لقد بات واضحاً أن الخلاف بين الطرفين ليس خلافاً عميقاً حول الثوابت أو على مبدأ التسوية السلمية بقدر ما هو خلاف حول السلطة وعلى من يقود مشروع التسوية؟ وهو خلاف لا يستحق كل الدماء التي سالت.

لا يُعقل أن نتفاوض مع إسرائيل التي تحتل الأرض، وتمارس كل أنواع الإرهاب ضد شعبنا، وهي مفاوضات مشروعة ومبررة بمنطق الواقعية السياسية، ولا يُعقل أن تستجدي حركة حماس هدنة مع إسرائيل وحواراً مع الأمريكيين إن استطاعت، فيما هما عاجزان عن الحوار مع بعضهم بعضاً، ولا ندري أيهم أقسى على النفس؛ الجلوس مع مَن يحتل الأرض ويقتل ويدمر ويمتهن الكرامة، أم الجلوس مع الخصم الوطني السياسي حيث جمعت الطرفين المعاناة والتشريد والخندق الواحد؟ أيهم أقسى على النفس؛ هدنة مع العدو المحتل مقابل الاحتفاظ بسلطة بدون سيادة على

جزء مما تبقى من الوطن، أم التخلي عن السلطة والعودة إلى الصف والكل الوطني بما يحافظ على المشروع الوطني؟

إن أهمية السرعة في التوصل إلى مصالحة وطنية مستمدة أيضاً من إمكانية التوصل إلى هدنة ما بين حركة حماس وإسرائيل- والهدنة جزء من المخطط المشار إليه، وهي بدأت ضمنياً بعد الانقلاب مباشرة حيث لم تطلق حركة حماس أي صاروخ على سيدوروت-(10) تمهد لمفاوضات بين الطرفين قد تؤدي لشكل من الدولة في قطاع غزة، وفي هذا تحقيق لرؤية بوش حول الدولة وتطبيق لخطة خارطة الطريق حول الدولة المؤقتة، وبذلك يتم إخراج إسرائيل من مأزقها، إلا أن ذلك يعني، أيضاً، قطع الطريق على أي مصالحة وطنية ونهاية المشروع الوطني الذي يقول بدولة فلسطينية في الضفة والقطاع.

نقول هذا حتى نبرئ أنفسنا وحتى لا نكون شهود زور على مؤامرة تصفية المشروع الوطني الذي قدم شعبنا في سبيله عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى والمعتقلين ومعاناة وتشرد وحروب، وأحلام وتشوقات، المصالحة فرصة أخيرة إما أن نلتقطها ونباشرها قبل فوات الأوان وتتجاوز النخبة السياسية المكابرة والإغراءات والحسابات الصغيرة، وإما أن يسجل التاريخ أن أعدل قضية ضيعتها نخبة وقيادة لم تكن في مستوى عدالة وعظمة القضية.

حتى لا أكون شاهد زور، قدمت استقالتي من الوزارة

لم يكون موقفي الرافض للانقسام وللمشاركة بأي فعل معزز له مجرد موقف نظري، بل كان سلوكاً ومنهجاً تجسد عندما قدمت استقالتي من منصب وزير الثقافة الذي شغلته ما بين يوليو (2007) وفبراير (2008)، وهذا هو مضمون كتاب استقالتي الذي قدمته للرئيس (أبو مازن) ولرئيس الوزراء سلام فياض، وحيثيات قبولي للمنصب، ثم استقالتي:

لم أكن بالوضع الذي أحسد عليه عندما تلقيت مكالمة هاتفية تطلب مني المشاركة بالحكومة الفلسطينية التي شكلها الدكتور سلام فياض على أثر الانقلاب المسلح الذي أقدمت عليه حركة

حماس وأطاح بحكومة الوحدة الوطنية، فكوني أكاديمياً وكاتباً تحدثت وكتبت كثيراً عن السلطة ومساوئها وعن الخلل في الأداء السياسي، بل عن جدوى وجود سلطة وحكومة في ظل الاحتلال... فقد كان قبولي بمنصب وزير وكأنه يحمل في طياته حالة من التناقض بين القول والممارسة، بين الموقف والموقع. وبالفعل تعرضت لانتقادات وعتب من كثير من الأصدقاء من فلسطين ومن خارجها لقبولي المنصب، وتفهمت موقف أصدقاء وتفهم بعضهم موقفي، ولو كانت الظروف غير الظروف لاعتذرت عن قبول العرض لأني كنت منسجماً وراضياً عن نفسي وعملي الفكري والأكاديمي، ولكن كان يقلقني المصير الذي آل إليه المشروع الوطني؛ مشروع الاستقلال والدولة، المشروع الوطني الذي لم ننجز منه شيئاً، بل أصيب بمقتل في أكثر من جانب من جوانبه، ذلك أنه بعيداً عن أوهام: سلطة وحكومة ومجلس تشريعي ووزارات ومؤسسات، والتي أصبحنا أسرى لها ولاستحقاقاتها الوظيفية ومغرياتها المالية... بدلاً من أن تكون هذه المؤسسات أدوات في معركة التحرير، وبعيداً عن ملهاة الانتخابات والصراع على السلطة والمعابر والرواتب، حتى قضية الأسرى أصبحت قضية رواتب و(كانتيناً)...، بعيداً عن هذه الملهيات والمنزلقات المقصودة فإن الواقع يقول: إن الاحتلال ما زال جاثماً على كل الوطن، بل تتم عملية شرعنة وتجميل بعض أشكال وجوده.

ما دفعني لقبول المنصب في حينه هو معايشتي لأحداث الانقلاب الذي أقدمت عليه حركة حماس، وقبل ذلك متابعتي لنهجها السياسي وممارساتها على الأرض، والذي كان يشير إلى انزلاق حماس بوعي أو بدون وعي نحو مخطط لتدمير المشروع الوطني، فالانقلاب كان تتويجاً أو مرحلة من مخطط لتدمير المشروع الوطني بفصل غزة عن الضفة تمهيداً لوصاية بمفاهيم وتخريجات جديدة، ونقل ساحة الصراع، بل تغيير طبيعة الصراع، من صراع مع العدو المحتل إلى صراع فلسطيني داخلي حول مَن يحكم غزة التي يسعى المخططون لأن تكون هي الدولة الفلسطينية التي يتحدثون عنها، ليتفرغ العدو لاستيطان ما تبقى من القدس والضفة.

لذا كنت في حالة يتوجب فيها تحديد موقف، إما الانحياز للمشروع الوطني الرسمي الذي عنوانه الرئيس (أبو مازن) حيث القول بالتمسك بالثوابت وبوحدة شطري الوطن، أو رفض

المشاركة بحكومة فياض، وبالتالي الانحياز لحكومة الأمر الواقع في غزة التي لم ألمس يوماً أنها تجسد مشروعاً وطنياً أو لديها رؤية سياسية وإستراتيجية واضحة للصراع مع العدو؟ حتى الوقوف موقف الحياد من الطرفين كان بمثابة الانحياز للأمر الواقع الذي فرضته حركة حماس.

وعليه كان قبولي بالمشاركة بحكومة الدكتور فياض نوعاً من المراهنة أو الأمل على أنها مرحلة انتقالية لن تدوم أكثر من شهرين أو ثلاثة وتعود الأمور مجدداً إلى حكومة وحدة وطنية؛ حكومة كل الوطن وكل الشعب، بالرغم من شكوك قوية عبرت عنها في أكثر من مقال وفضائية بأن ما جرى في غزة هو مخطط، والفلسطينيون المشاركون فيه مجرد لاعبين صغار فيه لعبوا أدواراً عن جهل من البعض وتواطؤ من البعض الآخر. ولكن في المنعطفات المصيرية الحرجة يجب التشبث بأي أمل ولو كان واهياً.

انطلاقاً من ذلك، مارست عملي منذ منتصف يوليو كوزير للثقافة، بنية صادقة بأن أخدم المشروع الوطني وأساعد على استنهاض الحالة الثقافية إيماناً مني بأن ما جرى لمشروعنا الوطني هو اختراق لثقافتنا الوطنية، وليس مجرد اختراق أمني أو سياسي، فلو كانت ثقافتنا الوطنية محصنة لما جرى ما جرى، أيضاً كنت أراهن بأنه من الممكن أن نصلح بالثقافة ما تفسده السياسة. إلا أن الأمور جرت عكس ما كنا نتمنى، فالانشقاق والفصل يُكرس يوماً بعد يوم، والتحريض المقيت يتعاظم، ومفهوم العدو يتبدل من خارجي لداخلي، والحكومة تُسير الأعمال دون إستراتيجية عمل وطني(11)، وأهلنا في القطاع يعانون الأمرين: إرهاب وحصار وتجويع على يد الاحتلال، وقمع للحريات على يد سلطة الأمر الواقع، والعدوان الإسرائيلي يحصد كل يوم عديد الشهداء في القطاع ويحصد مزيداً من الأرض والكرامة الوطنية بالاستيطان المتواصل في الضفة الغربية وخصوصاً بالقدس- وهنا يجب التحذير بأن ما يجري في القدس والضفة أكثر خطورة مما يجري بغزة، وكأنه مقصود تسخين وتوتير المشهد في القطاع لإخفاء الممارسات الاستيطانية والأمنية في الضفة-، وآفاق التسوية المشرفة تبدو أبعد منالاً، وعلى مستوى وزارة الثقافة فلا توجد موازنات والقليل المتاح لا يساعد بالمطلق على استنهاض الحالة الثقافية وتعزيز الثقافة الوطنية التي هي اليوم مهددة بالتلاشي أو التشويه، هذا

إضافة إلى أن الثقافة الوطنية- بشكل عام- ليست على سلم اهتمامات السلطة والحكومة، وكأنه أمر مقصود تحويل الشعب إلى مجرد جموع بشرية تُختزل طموحاتها بالمأكل والمشرب ومتطلبات الحياة اليومية دون ناظم يحفظ لها هويتها وانتماءها وهو الثقافة الوطنية.

لكل ذلك وحيث لا أستطيع أن أكون متفرجاً على عملية تقسيم ما كان مفترض أن يكون أرض الوطن المستقل، وعلى عذابات أهلنا في القطاع وعلى ما يجري بالضفة، و بالتالي غير قادر على الوفاء بقسم الولاء الذي أقسمته عند تولي المسؤولية، وهو قسم ولاء للوطن وللمشروع الوطني، قررت تقديم الاستقالة من الحكومة الفلسطينية الثانية عشر التي يترأسها الدكتور سلام فياض.

وبالفعل قدمت استقالتي للرئيس ولرئيس الوزراء يوم الخميس الموافق للسابع من فبراير (2008)، كصرخة احتجاج على الوضع العام، وعلى العبثية التي تحكم نهج من يقولون بالمقاومة ولكن يمارسونها بعيداً عن شروط ومتطلبات المقاومة الوطنية الحقيقية، وعبثية المفاوضات في ظل السياسة الإسرائيلية الراهنة، وفي كلا الحالتين هي عبثية مدمرة للمشروع الوطني.

ثانياً: قطاع غزة: كيان مستقل أم أرض محتلة ؟(12)

ليس بالمصادفة العابرة تزامن ما يجري في قطاع غزة من توجيه للأمور نحو الفصل والقطيعة مع الضفة، مع ما يجري في الضفة من تكثيف للاستيطان وتعثر للمفاوضات أو حرف مسلسل التسوية بعيدا عن التسوية العادلة، فكل منهم لزوم الآخر، بمعنى أن القوى المعادية وعلى رأسها إسرائيل ترى أنه يجب أن تكون مشكلة انفصال غزة حتى تتوقف إسرائيل عن دفع ما عليها من استحقاقات للتسوية، ويجب أن تتعثر المفاوضات أو تتوقف حتى يتم تعزيز وتقوية المخطط الرامي لفصل غزة عن الضفة، وعليه لا يمكن الفصل بين فشل المفاوضات مع الإسرائيليين حول الضفة والقدس من جانب وتعزيز الحالة الانفصالية في غزة من جانب آخر، وضمن هذا السياق يمكن فهم مجريات الأحداث السياسية الأخيرة، وضمن نفس السياق، أيضاً، يجب التعامل مع التهديدات الإسرائيلية

المتكررة باجتياح قطاع غزة حيث إسرائيل تتحدث عن اجتياح قطاع غزة وعيونها على الضفة والقدس.

التهديد الإسرائيلي المتكرر باجتياح قطاع غزة لا يعبر عن نية حقيقية بالاجتياح بقدر ما تسعى إسرائيل من ورائه لتحقيق أهداف متعددة، كانت واردة منذ تعاملها مع مسلسل التسوية في مؤتمر مدريد ثم اتفاق أوسلو، وإذ أستحضر بداية الحديث عن التسوية في العام (1994) تحت شعار (غزة وأريحا أولاً) والإعلان عن اتفاقية أوسلو، حيث حذر كثيرون من أن تكون (غزة أولاً وأخيراً)(13)، أدرك أنها لم تكن كتابات مشاكسة أو متشائمة، بل كانت تعبر عن رؤية ثاقبة للأمور، وما جرى خلال الأشهر الأخيرة يكشف حقيقة النوايا الإسرائيلية وحقيقة تصورها للسلام في فلسطين. انطلاقاً من ذلك، فإن إسرائيل لن تعيد احتلال قطاع غزة، وما حديثها عن الاجتياح إلا محاولة لإخفاء أهدافها الإستراتيجية التي تتظاهر الطبقة السياسية الفلسطينية بتجاهلها... وعليه فإن التهديد الإسرائيلي باجتياح القطاع يهدف لتحقيق عدة أهداف أهمها:

1- إخفاء الجرائم التي ترتكبها كل يوم في قطاع غزة سواء بالحصار أو بعمليات التقتيل والتدمير الإجرامية، وذلك بشد الانتباه نحو التهديد بالآتي وهو الاجتياح الذي سيكون كما يقولون مدمراً وغير مسبوق... وبالتالي سينشغل الناس والمراقبون بحالة ترقب للحدث الأكبر الآتي وهو الاجتياح على حساب تتبع وإدراك خطورة الجرائم التي ترتكب كل يوم. الممارسات التي تقوم بها إسرائيل هي أكثر خطورة من الناحية السياسية والإنسانية والعسكرية من الاجتياح إن حدث... إسرائيل انسحبت من تلقاء نفسها من القطاع تنفيذاً لمخطط تؤكد الوقائع الجارية على الأرض أنه ناجح وهو فصل غزة عن الضفة، وهي غير مستعدة للتراجع عن هذا المكسب الكبير، كما أن إسرائيل تدرك الأهداف الحقيقية لحركة حماس من وراء إطلاقها الصواريخ أو السكوت عن مطلقيها وهي أهداف لا تندرج ضمن إستراتيجية وطنية للتحرير بقدر ما هي أداة ضغط لتحقيق مكاسب سياسية تمكنها من حكم غزة، كما أن الاجتياح سيطرح سؤال ما بعد الاجتياح، فهل ستجتاح لتبقى في القطاع وهو أمر غير وارد؟ أم ستجتاح لتنظيف القطاع من مطلقي الصواريخ ومن يقف وراءهم من فصائل

المقاومة ثم تخرج؟ والسؤال المبني على هذا السؤال هو لمن ستسلم القطاع بعد الاجتياح؟ هل لحماس مرة أخرى أم للرئيس (أبو مازن)؟ وهل سيقبل الرئيس وحكومته تسلم حكم القطاع من إسرائيل بعد ارتكاب هذه الأخيرة للمجازر المصاحبة للاجتياح؟

2- التهديد المتكرر باجتياح قطاع غزة رداً على الصواريخ المنطلقة من هناك وما يصاحب ذلك من تضخيم لتأثير الصواريخ على إسرائيل، إنما يهدف لتغييب القضايا الإستراتيجية والقضية الوطنية بشكل عام ولإبعاد الأنظار عما يجري في الضفة، ذلك أن ما يجري في الضفة أكثر خطورة مما يجري في غزة، وأهداف إسرائيل الإستراتيجية هي في الضفة والقدس وليس في غزة، وعليه فإن من الأهداف الإستراتيجية لإسرائيل من وراء انسحابها من القطاع هو إبعاد الأنظار عن عمليات الاستيطان المتواصلة في القدس والضفة، وبالفعل استغلت إسرائيل انشغالنا وانشغال العالم بما يجري في غزة لتُسرع من وتيرة الاستيطان ولتزيد من عملياتها الأمنية والإرهابية في كل مدن وقرى الضفة غير عابئة بوجود حكومة وأجهزة أمن فلسطينية.

3- استمرار حالة غزة متوترة من خلال استمرار الحصار أو التهديد بالاجتياح، وغياب الرؤية للحل، معناه إبقاء مفاوضات الوضع النهائي معلقة وإن تحركت تعثرت عند إثارة إسرائيل لمضمون البند الأول من خطة خارطة الطريق الذي يشترط وقف عمليات العنف من طرف الفلسطينيين، فكيف لـ(أبو مازن) وسلطته أن يوقفوا العنف أو الصواريخ المنطلقة من غزة دون أن تكون لهم سلطة على غزة؟ ولأن إسرائيل لا تريد مفاوضات أو تسوية فمن مصلحتها استمرار حالة غزة بل وزيادة توتيرها، فعبثية الصواريخ تصبح ضرورة لتكون المفاوضات عبثية. وعليه، لا يمكن أن تنجح المفاوضات بالتوصل إلى حل لقضايا الوضع النهائي قبل حل الوضع في قطاع غزة، أما المتفائلون بحل فنخشى أن يكون الحل المقصود إما دولة غزة، أو تجاهل غزة باعتبارها كياناً معادياً، وبالتالي إخراجها من التسوية، والبحث عن حل في الضفة يقوم على التقاسم الوظيفي ما بين بقايا سلطة فلسطينية والاحتلال والأردن، وخيار المفاضلة لن يكون للفلسطينيين بل للعدو الإسرائيلي.

هذه الأهداف الإسرائيلية تتقاطع وربما تلتقي مع أطراف فلسطينية وإقليمية تشتغل على موضوع فصل غزة عن الضفة، كلّ لهدف خاص به، من هذه الأطراف الفلسطينية، حركة حماس، التي بات كل همها استكمال حلقات الفصل موظفة معاناة سكان القطاع وأرواح ضحايا العدوان الصهيوني وخطاب المقاومة، التي تم اختزالها بصواريخ تنزل برداً وسلاماً على قلوب بعض القادة الإسرائيليين الباحثين عن ذرائع لتأبيد الفصل والتهرب من استحقاقات التسوية.

لا شك أن حركة حماس تم انتخابها من الشعب، ولا شك، أيضاً، أن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني شرعية، ومن هذه القرارات ما ورد في البرنامج المرحلي لعام (1974) حيث جاء أنه يمكن لمنظمة التحرير إقامة سلطة وطنية مقاتلة على أي جزء من فلسطين يتم تحريره أو يُعطى لنا... لكن دعونا نسأل حركة حماس: هل قطاع غزة أرض محتلة أم منطقة محررة؟ فإن كان القطاع أرضاً محتلة فعلى حماس أن تعلن ذلك، وآنذاك عليها أن تجيب على الأسئلة التالية: لماذا تقيم حركة حماس في أرض محتلة: سلطة وحكومة ومجلس تشريعي؟ولماذا تُريح الاحتلال من مسؤولياته تجاه الشعب الخاضع للاحتلال المنصوص عليها في القانون الدولي، وذلك بسعي الحركة لتوفير متطلبات الحياة اليومية للمواطنين؟ولماذا تطالب بفتح الحدود مع مصر كحدود فلسطينية- مصرية؟ وإن كانت غزة أراضي محتلة فلماذا تستقبل حركة حماس الوفود العربية والأجنبية على أراضي محتلة وتتباهى أمامهم بأنها حررت غزة بالمقاومة وتطالب العرب والمسلمين والأجانب بزيارة غزة للإطلاع على تجربة الاستقلال الفريدة من نوعها؟

أما إذا كان القطاع منطقة محررة أو مستقلة، فهذا يتطلب الإجابة على التساؤلات التالية: لماذا استمرار العدوان والتوغلات الإسرائيلية على القطاع؟ ولماذا استمرار إطلاق الصواريخ على إسرائيل؟ ولماذا لا تحدد حركة حماس العلاقة التي تربط غزة بالضفة؟ ولماذا لا تعلن استقلال قطاع غزة؟ وإن كانت غزة محررة، فلماذا لا تمارس السلطة القائمة في القطاع سيادتها على المجال الفضائي والبحري للقطاع؟ ولماذا فقط تضغط لفتح الحدود مع مصر دون أن تحاول فتح الحدود البحرية والمجال الفضائي؟ ألا تعلم حركة حماس أن فتح الحدود مع مصر فقط دون سيادة على الحدود

البحرية وعلى المجال الفضائي، يعني إلحاق القطاع دون سيادة، لمصر؟ ألا تدرك حركة حماس أن مطالبتها للعالم للتخاطب والتفاوض معها كسلطة شرعية في قطاع غزة، يعني تكريس فصل القطاع عن الضفة؟

أسئلة كثيرة وكبيرة، بعضها سياسي وبعضها قانوني، وفي الحالة الفلسطينية يتداخل القانون بالسياسة كما يتداخل الاقتصاد والدين بالسياسة، وهنا نذكر بالبعد الدولي للموضوع، مثلاً إن قرارات الشرعية الدولية تتعامل مع الضفة والقطاع كوحدة واحدة، والشرعية الدولية تعتبر أن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثل الشعب الفلسطيني، وبالتالي هي المخاطِب والمخاطَب بهذا الشأن.

لا نروم من هذه الأسئلة التقليل من أهمية أن يكون وجود الاحتلال في جزء من الوطن أقل حضوراً من بقية أجزاء الوطن، ولكننا لا نريد للشجرة أن تخفي الغابة، ولا نريد لتضحيات آلاف الشهداء والمعتقلين وما خلفوا من آلاف اليتامى والأرامل والمنكوبين، عبر أكثر من أربعة عقود من النضال داخل الوطن وخارجه، لا نريد لها أن تؤول لمجرد كيان سياسي دون سيادة مرتبط بمشروع خارج حدود الوطن يضع حداً للمشروع الوطني؛ مشروع الدولة الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس الشريف وحق عودة اللاجئين. وهنا نعيد التأكيد بأنه ليس المهم من يحكم في غزة، حركة فتح أو حركة حماس؟ بل المهم أن تكون الحالة السياسية بالقطاع جزءاً من المشروع الوطني ونقطة منطلق لاستكمال هذا المشروع، وأن لا يكون ثمن تمكين حركة حماس من حكم مريح للقطاع، إطلاق يد إسرائيل بالضفة والقدس ووأد المشروع الوطني.

وعليه.. ليس المهم أن تجتاح أو لا تجتاح إسرائيل القطاع- ما يجري من تقتيل يومي وحصار هو أسوأ من الاجتياح- بل المهم هو الموقف الفلسطيني والإستراتيجية الفلسطينية- إن وجدت- للتعامل مع الحالة بالقطاع. ما العمل إن تم اجتياح القطاع؟ وما العمل إن لم يحدث الاجتياح؟ ما العمل إن نجحت المفاوضات؟ وما العمل إن لم تنجح؟ لا أعتقد أنه يوجد جواب لدى الطرفين.

سلطتان وحكومتان ولكن من يحمل ويحمي المشروع الوطني[14]

كنا بسلطة فأصبحنا بسلطتين. كنا بحكومة فأصبحنا بحكومتين. كنا بشرعية ثورية/ تاريخية فأصبحنا، إضافة إليها، بشرعية ديمقراطية وانتخابية بعد أن فرضوا علينا انتخابات خارج السياق في تجربة لم يعرفها أي شعب خضع للاستعمار. كنا بإستراتيجية وطنية ومشروع وطني فأصبحنا باستراتيجيات ومشاريع بعدد الفصائل بل بعدد كل جماعة مسلحة، ولكن مقابل ذلك أصبحنا نفاوض اليوم على حق أقل وأرض أقل. قيل لنا إن مشكلة الفلسطينيين أنهم يضيعون فرصاً ثم يندمون عليها. قالوا ذلك منتقدين رفض الفلسطينيين لقرار التقسيم- مع أن قرار الرفض كان عربياً وليس فلسطينياً-، وقالوا ذلك منتقدين رفض الفلسطينيين المشاركة باتفاقات كامب ديفيد التي وقعها الرئيس السادات مع إسرائيل، وقيل ذلك لإقناع الفلسطينيين بالمشاركة بمؤتمر مدريد ثم توقيع اتفاقية أوسلو، وقيل ذلك للضغط على الفلسطينيين لتوقيع ما تلا ذلك من اتفاقات بما فيها خطة خارطة الطريق وتفاهمات أنابوليس، ثم التنسيق الأمني مع الأمريكيين والإسرائيليين. قيل لنا العالم يتغير، ومفاهيم القوة تتغير، والشرعية الدولية تتغير، وعليكم أن تُحسنوا التعامل مع عالم متغير...

فتغيرنا، وقبلنا بالشرعية الدولية، وتسابقنا مع إسرائيل في محاولة كسب ود العالم وخصوصاً واشنطن، وقبلت منظمة التحرير أن نعيد النظر بحقوق منحتنا إياها الشرعية الدولية، فنبذت الإرهاب، وقبلت بتجاهل قرارات دولية في صالحنا وبالتحايل على قرار حق عودة اللاجئين ليصبح إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين، وقبلت بدولة في الضفة والقطاع حتى وإن كانت بالتجزئة وعلى مراحل وحتى منزوعة السلاح...، ومع ذلك فالسلام أصبح أبعد منالاً، وقياداتنا تتفاوض اليوم دون مرجعية واضحة.

جعلوا وجعلنا من أرضنا وشعبنا حقل تجارب لكل الأيديولوجيات وساحة اختبار قوة لكل المحاور الخارجية، باسم الإسلام تارة، وباسم العروبة تارة أخرى وباسم أي زعيم عربي يريد أن يوظف القضية الفلسطينية ليخفي استبداده وفساده في بلده. ومع ذلك وبالرغم من كل هذه الأبعاد:

بعد إسلامي قوامه مليار ونصف من المسلمين، وبعد قومي قوامه حوالي من أربعمائة مليون من الناطقين بالضاد، وبالرغم من مئات المؤتمرات والمظاهرات تحت رايات هذه الأبعاد... فالشعب الفلسطيني يعيش داخل حصار، بل في سجن كبير حيث يموت فيه الأطفال من نقص التغذية والناس من نقص الدواء، وتتفاوض قيادات سياسية على هدنة مقابل الغذاء وبقاء حكم حماس في غزة، وقيادات أخرى تتفاوض لاستمرار الدعم الدولي في ظل استمرار الاستيطان والاحتلال في الضفة.

فأين الخلل يا ترى؟ هل في العالم لأنه لا يريد أن يكون طوع بناننا؟ أم في العدو الذي لا يمكن إلا أن يكون عدواً وأن يمارس كل ما يتعارض مع طموحاتنا وحقوقنا المشروعة؟ أم أن الخلل يكمن، إضافة إلى ما سبق، فينا كفلسطينيين؛ خلل يكمن بغياب إستراتيجية وقيادة عمل وطني. نتمنى ألا يُفهم من ذلك أننا نقلل من أهمية المواقف الخارجية المعادية ولا من السياسة الإسرائيلية الرافضة للسلام، ولكن لو كانت لدينا إستراتيجية عمل وطني وقيادة وحدة وطنية ورؤية إستراتيجية محل توافق ما كانت أمورنا وصلت إلى ما نحن عليه، ولما تمكن العدو منا كما هو موجود اليوم حيث ينفرد بأهلنا وبالحكومة بالضفة، وكذا بأهلنا وبالحكومة في القطاع، بل يحاول أن يضرب ويبتز كل حكومة بالحكومة الأخرى.

تحت تأثير الرهاب الفكري والنفسي لمقولة: (إن الفلسطينيين يضيعون الفرص)، ساد الارتباك والتخبط في السياسة والإستراتيجية عند النخبة السياسية بحيث بات البعض يهرول بلا حدود نحو إبداء الاستعداد للتنازل للعدو، والبعض الأخر يهرب بعيداً نحو التشدد وتُغييب العقل في التعامل مع القضية الوطنية بحيث باتت كلمة السلام والتسوية السلمية تعادل الخيانة. البعض يريد أن لا يُضيِّع أية فرصة تلوح تحت شعار التسوية السلمية حتى وإن تعارضت مع حقوقنا المشروعة، والبعض يُضيع كل فرصة حتى وإن كانت تخدم الحقوق المشروعة؛ الذين يريدون ألا يضيعوا أية فرصة ينظرون بتشاؤم للمستقبل ولا يعولون كثيراً على متغيرات قريبة تخدم القضية الوطنية، والذين

يضيعون كل فرصة يراهنون على مستقبل واعد يتغير فيه حال الأمة الإسلامية والعربية أو تأتي طير أبابيل ترمي اليهود بحجارة من سجيل.

بعيداً عن ثنائيات التفاؤل والتشاؤم، وتعظيم الذات وجلد الذات، والوطنية والخيانة، والتسوية السلمية والمقاومة، والشرعية وعدم الشرعية...، فإن الواقع يقول إن الشعب الفلسطيني، وبالرغم من كل شيء، ما زال ثابتاً ومتجذراً في وعلى أرضه، وإن كانت إسرائيل تحقق الأمن لشعبها فهي عاجزة أن تحقق السلام لا لشعبها ولا للمنطقة. قد تنكسر عزيمة نخبة وطبقة سياسية فلسطينية، وقد ينهار حزب أو حركة سياسية، وقد يجوع الشعب ويُحاصَر... ولكن إرادة الشعوب لا تنكسر، وحقوقها الوطنية التاريخية لا تتلاشى، ولنأخذ ذكرى (النكبة) كمثال؛ ففي الذكرى الستين، ومن خلال الفعاليات الفلسطينية والعربية في كل مكان والتي شاركت بها الفضائيات العربية بشكل متميز، نلمس وكأن النكبة حدثت بالأمس فقط، فتم رد الاعتبار لحق العودة وتم إحياء الوطنية الفلسطينية مجدداً، وحاصرت الذكرى الكيان الصهيوني الذي احتفل بها تحت عنوان (عيد الاستقلال)، في جو يسوده الخوف والتوتر وبالكاد استطاعت كلمات رؤساء الدول الحليفة- وخصوصاً كلمة الرئيس بوش- أن تطمئنهم وتشعرهم بالأمان.

ولأن المشوار ما زال طويلاً، فالمطلوب تجديد الرؤى واستراتيجيات العمل والنخب السياسية، وإن كان للوطن علينا حق، فإن للعقل علينا حق أيضاً، وحق العقل من حق الوطن، حق العقل أن نبتعد عن الشعارات الكبيرة التي تثير العواطف ولا تغير الواقع، والإيديولوجيات المأزومة والمصالح الشخصية والحزبية الضيقة، وحق العقل علينا أن نعيد الاعتبار لمشروعنا الوطني ولاستقلالية القرار الوطني، وأن نُحيي إستراتيجية السلام الفلسطينية؛ السلام العادل القائم على حقنا بدولة فلسطينية مستقلة بالضفة والقطاع وعاصمتها القدس الشريف مع حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وحق العقل علينا ألا نخشى السلام أو نتهرب من استعمال مفرداته، فالسلام هدف ومطلب استراتيجي لكل شعوب الأرض، فلا شعب عاقل يقول إنه لا يريد السلام، وفي إطار السعي للسلام يمكن توظيف أدوات متعددة كالمفاوضات أو المقاومة أو الحرب، ولكن كل ذلك في

إطار وجود إستراتيجية سلام محل إجماع وطني. وهكذا خسرنا أو كدنا نخسر معركة السلام كما خسرنا أو كدنا نخسر معركة الحرب والمقاومة والجهاد، والخلل في جميع الحالات لا يكمن بمبدأ وفكرة السلام كما لا يكمن بالحق بالمقاومة، بل بغياب إستراتيجية عمل وطني وتوافق وطني، وبغياب مشروع وطني حقيقي، اليوم نعيش بحكومتين وسلطتين وبعديد من الأحزاب والفصائل، ولكن دون مشروع وطني، فمن سيحمل ويحمي المشروع الوطني ؟

ثالثاً: وقف المقاومة مقابل دولة غزة

التهدئة تضع النظام السياسي الفلسطيني على مفترق طرق(15)

سواء اليوم أو غداً ستصبح تهدئة سارية المفعول بين حركة وحكومة حماس في قطاع غزة من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، ليس المهم تفاصيل التهدئة أو مدة سريانها، وليس المهم كيف يسوق كل طرف لشعبه تفاصيل ومبررات التهدئة بحيث يبدو وكأنه لم يتنازل للخصم ولم ينخرط بالتهدئة من موقف الضعف، بل المهم المغزى والدلالة السياسية، بل الإستراتيجية للتهدئة بالنسبة إلى الطرفين، والدروس المستخلصة منها، وكيف يمكن البناء عليها لتكون نقطة منطلق لإعادة جسر الفجوة السياسية والمؤسساتية ما بين شطري الوطن.

كان مجرد الحديث عن تعايش ما بين حركة حماس وإسرائيل هو خوض بالمحرمات، فحماس بالنسبة إلى إسرائيل حركة إرهابية لا يمكن التعامل أو الحوار معها، وبالأحرى التجاور والتعايش معها بهدوء لسنوات، وحتى قبل أيام كانت المقاومة، وخصوصاً إطلاق الصواريخ من غزة بالنسبة إلى حركة حماس ترقى إلى درجة القدسية، وأي شخص يطالب بوقفها كان يصنف خائناً. أما اليوم، ومع التهدئة، فكل شيء قابل لإعادة النظر؛ إعادة نظر باسم العقلانية والواقعية، أو إعادة نظر باسم التكتيك والمناورة، أو إعادة نظر باسم الظروف الإنسانية ورفع المعاناة سواء عن أهالي غزة بالنسبة إلى حركة حماس، أو سكان سديروت والنقب بالنسبة إلى إسرائيل، أو إعادة نظر بسبب وصول الخيارات المطلقة إلى طريق مسدود.

قد يقول قائل هذه هي السياسة، ونحن نقول نعم هذه هي السياسة فالسياسة لا تقبل المطلقات، وفي عالم اليوم كل شيء نسبي حتى الدين أصبح اجتهادات وتفسيرات وتأويلات، ولكن صحيح أيضاً أن السياسة علم واستفادة من تجارب سابقة وانتهاز فرص وعدم تفويت فرص، السياسة رؤى ثاقبة واستراتيجيات ومراكمة إنجازات، وليس حقل تجارب لكل من هب ودب من أحزاب وقوى سياسية، وعندما يتعلق الأمر بسياسة تخص مستقبل وحقوق شعب تصبح الارتجالية والاجتهادات الخاطئة وعدم الاستفادة من الأخطاء والتجارب السابقة بمثابة الجريمة السياسية بحق الشعب.

فما هي الدروس المستفادة من التهدئة؟ وكيف نهتبل فرصة التهدئة لإعادة بناء النظام السياسي بدلاً من أن توظفها إسرائيل لإطلاق رصاصة الرحمة على المشروع الوطني والحقوق السياسية الفلسطينية؟ الدروس المستخلصة من التهدئة تتعلق بالجانبين، فبالنسبة إلى إسرائيل فالدروس المستفادة هي:

1- أنه لا يمكن لإسرائيل أن تستمر طويلاً بالكذب والمناورة بالحديث عن السلام والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والشرعية الدولية فيما هي تحاصر مليون ونصف المليون بقطاع غزة فيما يرقى لدرجة الإبادة الجماعية وجريمة حرب.

2- بالرغم من التفوق العسكري لإسرائيل، إلا أن هذه القوة لا يمكنها أن تنهي ظاهرة إطلاق الصواريخ أو أية عمليات تنطلق من غزة، ليس بسبب العجز العسكري، ولكن بسبب الكلفة المادية والأخلاقية للحسم العسكري، وحتى هذا الحسم سيكون مؤقتاً وليس نهائياً.

3- لا يمكن لإسرائيل أن تقضي على حركة حماس لأن هذه الأخيرة ليست مجرد مجموعات مقاتلة، ولكنها حركة سياسية تحظى بشعبية، وحازت على أغلبية الأصوات في مناطق السلطة في انتخابات ديمقراطية ونزيهة.

4- لا يمكن لإسرائيل (أن تحصل على الزبدة وثمنها معاً) كما يقول المثل الفرنسي، بمعنى أنها لا تستطيع أن تستمر بالاستيطان وبإعاقة المفاوضات وقتل فرص السلا، وفي نفس الوقت القضاء على إرادة شعب يريد أن ينال استقلاله.

5- لكل هذه الحيثيات قررت إسرائيل التوجه نحو تهدئة، ليس رغبة منها بالسلام أو أن صحوة ضمير انتابت قياداتها لأنها قررت نهج الطريق الأقل سوءاً؛ وهو أن تقبل بهدنة مشروطة على أمل أن تؤدي هذه التهدئة لتعزيز حالة الفصل بين غزة والضفة وأن تعيق التهدئة المصالحة الوطنية الفلسطينية.

أما بالنسبة لحركة حماس الطرف الثاني من التهدئة فالدروس المستخلصة من التهدئة:

1- إن الخطاب والممارسة لحركة معارضة جهادية لا يصلحان بالضرورة عندما تصبح حكومة وسلطة حيث طرحت حماس في عهد الشيخ أحمد ياسين هدنة لمدة خمس عشرة سنة، ولكن بعد أن تنسحب إسرائيل من الضفة وغزة وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين، وتهدئة اليوم مختلفة تماماً.

2- إن تحمل مسؤولية قيادة شعب وسلطة تفرض الأخذ بعين الاعتبار المعايير والاشتراطات الدولية والإقليمية، خصوصاً أن الشعب الفلسطيني فقير ولا يتوفر على اقتصاد وطني قوي يمكن بمقتضاه الاستغناء عن الدعم الخارجي، إضافة إلى الجغرافيا السياسية التي تحد من حرية التصرف مع العالم الخارجي.

3- إنه بعد سنة ونصف من صيرورة حماس حكومة لم تستطع أن ترفع الحصار عن الشعب الفلسطيني في القطاع وكل مؤيديها من عرب ومسلمين عجزوا عن فك الحصار المضروب على غزة.

4- إن المقاومة الفصائلية لا تخدم المصلحة الوطنية بقدر ما تخدم مصالح من يمارسها، ومحاولة حركة حماس احتكار المقاومة أدى لتفرد إسرائيل بحركة حماس ودفعها للمساومة على المقاومة مقابل أن تحتفظ بالسلطة على (15٪) من مساحة الضفة والقطاع أي (0.7٪) من أرض فلسطين التاريخية التي تقول حماس إن هدفها تحرير كامل فلسطين.

5- تفرد حركة حماس بقرار استمرار المقاومة أو وقفها سيجلب لها متاعب، فإضافة إلى أنه لا يحق لحركة حماس أو غيرها التفرد بقرار المقاومة لأنه حق للشعب وليس لفصيل أو حزب، فإن

التهدئة التي تعني وقف المقاومة قد تخلق متاعب لحماس مع الفصائل الأخرى، وبالتالي يجب أن تنال التهدئة موافقة أو تغطية رسمية من الرئاسة ومنظمة التحرير الفلسطينية، بمعنى أن تكون التهدئة قراراً وطنياً شاملاً وليس اتفاقاً مع حركة حماس لوحدها.

بعد كل ذلك يمكن القول إن التهدئة ما بين حركة حماس وإسرائيل تضع النظام السياسي الفلسطيني على مفترق طرق، فإما أن تنجح إسرائيل في توظيف التهدئة لتعزيز حالة الفصل ما بين الضفة وغزة وتجعل من التهدئة منطلقاً لفتح قناة اتصال مباشر أو غير مباشر مع حركة حماس بكل ما يخص قطاع غزة بعيداً عن السلطة الوطنية والرئاسة، وإما أن تكون التهدئة منطلقاً لإعادة بناء النظام السياسي ووضع حد للفصل ما بين شطري المشروع الوطني، فالتهدئة تتضمن اعترافاً واقعياً من حماس بإسرائيل، وقبولاً واضحاً بوقف المقاومة، وإسرائيل بالهدنة قبلت بالتعايش ليس مع حكومة وحدة وطنية تشارك فيها حماس بل مع حكومة وسلطة حمساوية خالصة. ومن جهة أخرى فالتهدئة لن تكون نافذة المفعول إلا بموافقة إقليمية ودولية، وبالتالي فهذه فرصة لتشكيل حكومة وحدة وطنية، حكومة الكل الوطني والمشروع الوطني، فقد أزالت التهدئة الفيتو الإسرائيلي والأمريكي والدولي على مثل هكذا حكومة.

وأخيراً لا بد من التحذير من غياب السلطة الوطنية برئاسة الرئيس (أبو مازن) عن التهدئة سواء كانت موقعة أم ضمنية، لأن هذا الغياب قد يفسر وكأن قطاع غزة وحركة حماس حالة أو كيان سياسي وحقوقي منفصل عن الضفة ومن حقه التصرف دولياً وخارجياً بعيداً عن السلطة المركزية، ونعتقد أنه كان خطأً أن تجري المفاوضات والحوارات بغياب ممثلين عن السلطة الوطنية، وعليه نتمنى أن تكون السلطة الوطنية جزءاً من التهدئة إن لم تكن هي الموقعة عليها، وأن تتزامن التهدئة مع نجاح الحوار الوطني إن كانت هناك رغبة حقيقية بعودة توحيد شطري المشروع الوطني.(16)

لماذا التهدئة الآن؟ ولمصلحة مَن امتدادها للضفة الغربية؟(17)

بالرغم من تكرار الاعتداءات الإسرائيلية ما يعتبره البعض تهديداً أو فشلاً للتهدئة الوليدة، إلا أن التهدئة وجدت لتبقى، وأن الأسباب أو الدوافع للتوصل للتهدئة، وكذا الأسباب التي يمكن أن تفشلها، لا علاقة لها بإطلاق بعض الصواريخ من قطاع غزة على إسرائيل أو استمرار إسرائيل بأعمالها العدوانية والاستيطانية في الضفة الغربية. إن فهم التهدئة يجب أن يتجاوز القراءة السطحية للحدث وتجاوز الشعارات التي يعلن عنها كل طرف لتفسير وتبرير موافقته على التهدئة؛ ذلك أن التوصل إلى تهدئة ما بين حركة حماس وإسرائيل ليس مجرد حدث ظرفي أو سياسي عابر أو مجرد تهدئة عسكرية، بل هي منعطف ضمن مسار أو توجه له أبعاد إستراتيجية ستؤدي إلى صيرورة النظام السياسي الفلسطيني والصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل مغاير عما كان عليه طوال أربعة عقود من تاريخ النظام السياسي الفلسطيني المعاصر. ما يجري بين حركة حماس وإسرائيل مرشح لأن يكون أكثر من تهدئة وأقل من اتفاقية سلام.

التوصل إلى تهدئة ما بين حماس وإسرائيل ليس سببه الصواريخ المنطلقة من قطاع غزة، ومن يحترم عقله سيرفض تمرير مقولة إن إسرائيل انهزمت أمام صواريخ القسام وبقية الفصائل، أو إنها قبل ذلك هربت من قطاع غزة بسبب المقاومة، كما أنه سيرفض تصديق أن سبب التهدئة رغبة إسرائيل باستعادة جلعاد شاليط، وبطبيعة الحال ليست الضغوط العربية و الدولية أو دوافع إنسانية وراء التهدئة، كل هذه أسباب موجودة، ولكنها طارئة وليست أساسية، وتأتي ضمن سياق ومخطط أعمق وأكثر شمولية.. لا نقول هذا تقليلاً من أهمية رفع الحصار عن قطاع غزة بالرغم من أنه سيكون رفعاً جزئياً- نقول جزئي لأنه حتى لو فُتحت المعابر فستبقى غزة محاصرة بجراً وجواً- وبطبيعة الحال نرفض استمرار البعض بإطلاق الصواريخ من القطاع نكاية بحركة حماس ومن باب المعاملة بالمثل وتصفية حسابات سابقة، ونقول لهؤلاء إن من يريد المقاومة فهناك فلسطين المحتلة والضفة الغربية إلا إذا اعتبروا هذه المناطق أراض غير محتلة! نقول هذا حتى يدرك المواطن وكل

القوى السياسية حقيقة ما يجري وأن يتخذ الجميع الاحتياطيات اللازمة لمواجهة التداعيات المترتبة على التهدئة، بحيث لا نفاجأ بما تحمله الأيام القادمة من تطورات.

حتى نفهم التهدئة يجب أن نتساءل لماذا التهدئة الآن؟ وقد سبق أن طالب بها الراحل ياسر عرفات ومن بعده (أبو مازن)، وكُنت وكثيرون غيري طالبنا منذ سنوات حركة حماس وبقية الفصائل بوقف الصواريخ من غزة من أجل المصلحة الوطنية، حتى اتهمنا البعض بكل الصفات السيئة. ولماذا كانت إسرائيل وحركة حماس يرفضون التهدئة قبل ذلك وينتهكون كل تفاهم حولها؟ ما الذي تغير سوى أن القبول بالتهدئة قبل سنوات ربما كان سيقوى من موقف السلطة، وسيحسن علاقاتها الخارجية، وسيمنع كل ما جرى من تدمير مؤسسات السلطة وبيوت ومنشآت مدنية وآلاف الشهداء والجرحى والأسرى، وربما كان ثمن التهدئة آنذاك تقوية فريق المفاوضات وانتزاع مزيد من الأرض من الإسرائيليين. ما الذي تغير سوى أن حركة حماس كانت خارج السلطة، فأصبحت اليوم هي السلطة في قطاع غزة؟! وبالنسبة إلى إسرائيل كانت التهدئة سابقاً في حالة نجاحها ستجبر إسرائيل على التنازل عن أجزاء من الأرض في الضفة، أما التهدئة اليوم فستطلق يد إسرائيل بالضفة دون أن يكلفها الأمر إلا السماح بإدخال مواد غذائية ووقود للقطاع بأموال فلسطينية! أي أن تصبح المعادلة (الأمن مقابل الغذاء) بدلاً من (الأمن مقابل السلام).

حتى نفهم التهدئة يجب ربطها بعدة أحداث جرت خلال السنوات الماضية وجاءت التهدئة تتويجا أو نتيجة لها:

1- عدم تفعيل الممر الآمن بين الضفة وغزة، والذي كان منصوص عليه في اتفاق أوسلو ما أدى إلى حالة قطيعة ما بين أهلنا في الضفة وأهلنا في غزة.

2- رفض إسرائيل توحيد الهوية الوطنية بحيث كان ممنوع على صاحب الهوية (الغزيّة) الإقامة والعمل في الضفة إلا في أضيق الحدود.

3- حالة الفوضى والانفلات الأمني وخصوصا في قطاع غزة و التي سادت نهاية عهد الراحل ياسر عرفات واستمرت حتى سيطرة حماس على السلطة في القطاع، وهو انفلات مخطط ومدروس.

4- التنصيص في خطة خارطة الطريق على فكرة الدولة ذات الحدود المؤقتة، وربما كان في خلفية تفكير واضعي الخطة أن الدولة المؤقتة هي دولة قطاع غزة.

5- انسحاب إسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة دون أي اتفاق معلن مع السلطة.

6- التأكيد الأمريكي والتسهيل الإسرائيلي على إجراء الانتخابات التشريعية في يناير (2006) بالرغم من المؤشرات التي تقول بتزايد شعبية حركة حماس.

7- توقف حركة حماس منذ سنوات عن القيام بعمليات استشهادية داخل الخط الأخضر، وعدم اللجوء إلى سياسة إطلاق الصواريخ من الضفة على المستوطنات وعلى إسرائيل بالرغم من أن الصواريخ محلية الصنع، وأي صاروخ سيوقع العديد من الإصابات عند الإسرائيليين نظراً للتداخل السكاني.

8- سيطرة حركة حماس على قطاع غزة دون أية مقاومة فاعلة من أجهزة السلطة أو من حركة فتح.

9- وجود غالبية قيادات السلطة وحركة فتح خارج القطاع عند وقوع الانقلاب ومن كان متواجداً تم تسهيل عملية مغادرته القطاع.

10- بالرغم من مرور سنة على سيطرة حركة حماس على السلطة في القطاع فإن أموالاً ومواد أساسية تدخل القطاع بما فيها رواتب موظفين، وهي التي مكنت الحركة من الاستمرار بحكم القطاع.

11- تجنب إسرائيل التدخل لإنهاء سيطرة حركة حماس على القطاع سواء أثناء أحداث يونيو أو بعدها.

12- سرعة تشكيل حكومتين بصلاحيات كاملة في كل من القطاع والضفة.

13- فشل أو إفشال كل محاولات المصالحة بين حركة حماس وقيادة المنظمة بالرغم من مرور أكثر من سنة على القطيعة، كما أفشلت كل محاولات المصالحة والحوار الوطني قبل ذلك.

14- تسهيل إسرائيل حرية الحركة لقيادات حركة حماس من وإلى قطاع غزة.

opalkanal.com

15- الاتفاق على أن تقتصر التهدئة على قطاع غزة دون الضفة الغربية، وبالتأكيد ستستمر حركة حماس بالتوقف عن القيام بأية عمليات مسلحة داخل إسرائيل.

لا يمكن بعد كل ذلك نزع التهدئة عن هذا السياق، أو القول إن التهدئة هي حدث ظرفي أو أنها مهددة بالانهيار، ونعتقد أن التهدئة ستنجح وتستمر حتى وإن حدثت بعض الانتهاكات هنا أو هناك، لأن التهدئة ونجاحها غير مرتبط بالجانب العسكري بل ببعدها السياسي والإستراتيجي، فهناك تفاهم، وإن لم يكن مكتوباً، بين كل الأطراف المحلية والإقليمية والدولية على استمرارها واستكمال بقية فصولها، وعندما نقول الجميع إنما لنشمل حتى السلطة والحكومة في الضفة حيث ما يجري هو نوع من المحاصصة، ولكن هذه المرة ليست محاصصة على مستوى المناصب، بل تقسيماً لما تبقى من وطن.

الشيء الوحيد الذي يمكن أن يدفع إسرائيل للتراجع عن التهدئة هو أن تستدرك النخبة السياسية الفلسطينية الأمر، ويدرك المخلصون فيها خطورة ما يجري، ويعملوا على توظيف التهدئة لإعادة بناء النظام السياسي، وإنجاح الحوار الوطني ضداً عن الرغبة الإسرائيلية. إسرائيل ستضع الفلسطينيين، خصوصاً حركة حماس أمام خيارين: إما استمرار التهدئة في قطاع غزة، وإما المصالحة الوطنية وتوحيد شطري الوطن.

بالرغم من كل الحيثيات السابقة والتخوفات من توظيف إسرائيل التهدئة لصالحها، فيجب على كل القوى السياسية التمسك بالتهدئة واحترامها، فلا مجال بعد كل ما جرى للمعاندة والمكابرة أو محاولة تصفية حسابات قديمة. الفلسطينيون يستطيعون أن يوظفوا التهدئة هذه المرة من أجل المصلحة الوطنية بعيداً عن التجاذبات الحزبية. والتهدئة يمكنها أن تكون منطلقاً للتفكير بإعادة بناء النظام السياسي والمشروع الوطني على أسس جديدة وضمن واقع جديد وإن كان هذا الواقع، وكحالة مؤقتة كيانين منفصلين، المهم أن تكون مرجعية سياسية عليا واحدة لكل الشعب الفلسطيني ويستمر المسعى حثيثاً للحوار الوطني، ويجب أن لا ننسى أن الشعب الفلسطيني ليس منقسماً

جغرافياً، فقط، بين غزة والضفة،س بل هناك تجمعات فلسطينية أخرى في إسرائيل والشتات هي، أيضاً، يجب أن تكون تحت مظلة قيادة فلسطينية واحدة، وتعمل ضمن إستراتيجية وطنية واحدة.

نتمنى على الذين يطالبون بامتداد التهدئة إلى الضفة الغربية التفكير الجاد بهذا الطلب ومدى مطابقته الإستراتيجية التي يقولون بها، ذلك أن التهدئة التي تعني وقف العدوان الإسرائيلي على شعبنا في قطاع غزة ورفع الحصار عنه، تعني في نفس الوقت وقف المقاومة المسلحة، وإن كان وقف المقاومة من قطاع غزة له ما يبرره حيث لا تتواجد بالقطاع مستوطنات وقوات إسرائيلية، فإن الوضع في الضفة مختلف، فلا يوجد حصار، بل احتلال واستيطان متواصل، والتهدئة هناك تعني وقف المقاومة، فهل يجوز وقف المقاومة في الضفة فيما هي خاضعة للاحتلال الكامل؟ لو لم تكن التهدئة الآن ضمن السياق الذي أشرنا إليه، والذي هدفه فصل غزة عن الضفة، ولو كانت حركة حماس جادة في نهجها كحركة مقاومة لأوقفت إطلاق الصواريخ من القطاع مباشرة بعد إخراج شارون لجيشه ومستوطنيه من القطاع، ولنقلت ساحة المعركة إلى الضفة الغربية التي هي أحق بأعمال المقاومة والجهاد، ولكن يبدو أنه كتب على الشعب الفلسطيني أن يدفع ثمن أزمة قيادة وبؤس نخب سياسية وعدم الاستفادة من التجارب السابقة.

العدوان على غزة والمفاهيم الملتبسة للنصر والهزيمة(18)

الشيء المؤكد أن العدوان الواسع على قطاع غزة نهاية ديسمبر (2008)، وبغض النظر عن نتائجه العسكرية والأمنية، لن ينهي حالة الصمود وإرادة المقاومة، وبالتالي لن ينهي الصراع مع إسرائيل ولا القضية الوطنية الفلسطينية، والشيء المؤكد الثاني أن المستهدف ليس حركة حماس ولا مطلقي الصواريخ، بل الشعب الفلسطيني ككل كوجود بشري وإرادة صمود حيث غالبية الشهداء والجرحى ليسوا مقاتلين في حركة حماس، هذا ناهيك على أن أبناء حركة حماس من الشعب وليسوا جموع مقاتلين مرتزقة مستوردين من الخارج. إسرائيل غير صادقة بأنها تستهدف، فقط، مقاتلي حركة حماس، وإلا فالسؤال: هل أن أبا علي مصطفى، وياسر عرفات، والشقاقي، كانوا قادة في حركة

حماس؟ وهل أن آلاف الشهداء وعشرات الآلاف من الجرحى ومثلهم من الأسرى كلهم من حركة حماس؟ وإن كان المُستهدف، فقط، هي حركة حماس التي لم تظهر للوجود إلا سنة (1987)، فهل كانت علاقة إسرائيل بالفلسطينيين قبل هذا التاريخ علاقة سلام وتعايش أم صراعاً دامياً ومريراً؟ هل الذين قتلوا في مجازر دير ياسين وقبية وخانيونس وصبرا وشاتيلا وإيمان حجو ومروان فارس ومحمد الدرة وعائلة (أبو غالي) وأكثر من خمسة آلاف شهيد خلال انتفاضة الأقصى... الخ، هم من تنظيم حركة حماس؟ إذا أخذنا الصورة في شموليتها الموضوعية والتاريخية سنخلُص بأنه صراع وجودي ما بين الشعب الفلسطيني والحركة الصهيونية، وبالتالي فإن الرد على هذه المجزرة وعلى العدو الصهيوني يجب أن يكون رداً وطنياً شمولياً وببعد عربي وإسلامي، ومن الخطورة أن ننساق لما تريده إسرائيل بتحويل الصراع إلى صراع ما بين حركة حماس وإسرائيل، أو بين عزة وإسرائيل.

لو أن كل مجزرة ارتكبتها إسرائيل تُحسب نصراً لها لسطرنا لها عشرات الانتصارات، ولكن ما قيمة هذه الانتصارات التي تراكمت طوال ستين عاماً ولم تنه الصراع، ولم تجبر الشعب الفلسطيني على الاستسلام؟ إن ما تعتبره إسرائيل نصراً هو في الحقيقة هزيمة على المستوى الاستراتيجي لأنها (انتصارات) أطالت من عمر الصراع، وعمقت الكراهية بين الشعبين، والمجزرة الجديدة في غزة لن تخرج عن السياق. ولكن في المقابل، صحيح أن الشعب الفلسطيني لم يستسلم ولم يرفع الراية البيضاء، ولو وجدت إسرائيل في القيادات الفلسطينية من يرفع الراية البيضاء ويقبل بالشروط الإسرائيلية لحل الصراع لما استمر الصراع مفتوحاً حتى اليوم.

لكن يجب ألا نذهب بعيداً بالحديث عن النصر، لأن كل طفل أو رجل يستشهد وكل معطوب وأسير وكل مؤسسة وبيت يُهدم هي خسارة للشعب وإضعاف لمقومات الصمود. عدم الاستسلام والصمود أمر محمود، ولكنه لا يعتبر لوحده انتصاراً، ويجب على القوى السياسية أن لا تتحدث عن انتصارات لمجرد أنها بقيت على قيد الحياة، أو أن قوة مقاتليها لم تتعرض للخسارة![19]، فالشعب أهم من القيادات ومن الأحزاب، وإن لم تكن وظيفة القيادة والمقاتلين حماية الشعب ودفع الأذى عنه وتحمل المسؤولية عما يلحقه، فما هي وظيفتها؟ كما أنه ليس صحيحاً أن القدر كتب على الشعب

الفلسطيني أن يستمر بتقديم التضحيات فيما تستمر القيادات جيلاً بعد حيل تتحدث عن انتصارات تتعاظم كلما كَثُر عدد الشهداء وشدة المعاناة، ومن الخطورة توظيف الدين وليٍّ عنق النصوص المقدسة لتبرير أخطاء وتقاعس السياسيين. نعم، سيسجل التاريخ للمقاتلين وللشعب الصامد كل آيات الاحترام والتقدير، ولكن سيُسَجل على السياسيين ما يستدعي المراجعة بل والمحاسبة.

إذا وضعنا جانباً العواطف والانفعالات والمفاهيم الملتبسة للنصر والهزيمة، ولأنه ليس العدوان الأول ولن يكون الأخير، ولأن هذا هو أخطر عدوان ليس فقط من حيث عدد الضحايا وحجم التدمير، بل أيضاً من حيث أنه يجرى في ظل حالة انقسام جغرافي وسياسي فلسطيني خطير، فإن الأمر يحتاج إلى معالجة مغايرة، معالجة لا تؤسس على مجرد وقف المجازر الحالية وحل مشكلة حصار غزة، بل إضافة إلى ذلك تعمل على إعادة الصراع لحقيقته وطبيعته الأولى كصراع وجود بين الكيان الصهيوني من جهة وكل الشعب الفلسطيني من جهة أخرى، وأن للصراع مع العدو وللقضية الوطنية ثوابت على رأسها حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والحق بالمقاومة، والحق بالدولة المستقلة، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم التي تم تهجيرهم منها. هذه الثوابت تعني أن المشكلة ليست في غزة فقط، بل أيضاً بالضفة المحتلة والقدس، وأنها معركة لا تخص فلسطينيي الداخل فقط، بل أيضاً الشعب الفلسطيني بالشتات، كما أنها قضية ذات بعد عربي وإسلامي.

الانقسام السياسي والجغرافي خلق حالة من التعقيد في الحالة السياسية، وهو الأمر الذي أتاح لإسرائيل ظروفاً مريحة للتدخل لتسريع تنفيذ هدفها بتدمير المشروع الوطني الفلسطيني، ولتجاوز قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة التي تطالب إسرائيل بالانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وتعترف للفلسطينيين بالحق بالدولة والاستقلال، وسيكون من السذاجة الاعتقاد بأن هدف إسرائيل من حملتها العسكرية في غزة هو فقط منع إطلاق الصواريخ من غزة. نعتقد بأن الهدف الإسرائيلي يتجاوز ذلك بكثير، هدف إسرائيل، إضافة إلى وقف إطلاق الصواريخ وفرض هدنة دائمة ووقف المقاومة، هو تكريس فصل غزة عن الضفة، وخلق أوضاع في غزة يصعب التراجع عنها لاحقاً وزرع بذور فتنة وحرب أهلية مفتوحة في القطاع حتى تتفرغ إسرائيل

للضفة الغربية والقدس استيطاناً وتهويداً وتلغي عملية السلام المتوقفة أصلاً، ولا نستبعد أن تقوم إسرائيل بتعاون مع أطراف أخرى بترتيب أوضاع سياسية وأمنية في القطاع قبل خروجها حتى تضمن نجاح مخططها.

حتى لا تتوه خطانا عن الطريق: الحرب على غزة كانت جزءاً من صناعة الانقسام[20]

حربنا الرئيسة في الضفة والقدس وليس في غزة، وعدونا إسرائيل وليس حماس، ولا تسوية أو سلام بدون مصالحة فلسطينية. هذا ما يجب الرد به على سياسة الخداع والمناورة الإسرائيلية وعلى تصريحات نتنياهو الأخيرة. تصريحات نتنياهو يوم الثالث من يناير (2011) أمام لجنة الخارجية والأمن البرلمانية بأن غزة لن تكون جزءاً من أي اتفاق سلام ليس بالأمر المستغرب والغريب[21]، قد تبدو تصريحاته كرد على مطالبة الرئيس (أبو مازن) قبل ذلك بيومين من إسرائيل بتحديد رؤيتها للتسوية والحل النهائي، ولكنها أيضاً تصريحات لا تخرج عن سياق الإستراتيجية الإسرائيلية التي دشنها شارون منذ العام (2004) من خلال خطة الانسحاب من طرف واحد من قطاع غزة، والتي استمرت كل الحكومات اللاحقة لشارون ملتزمة بها وتعمل على تعزيزها من خلال تكريس فصل غزة عن الضفة واعتبار غزة كياناً معادياً لإسرائيل.

كل مراقب لمجريات الأحداث منذ انسحاب إسرائيل من القطاع في (2005) سيلاحظ أن تناغماً وتوافقاً يجري ما بين: مسار عملية التسوية المتعثرة، وحصار قطاع غزة والنهج الإسرائيلي لتخفيفه، وإعاقة المصالحة الفلسطينية، والحديث المتكرر عن حرب وعدوان على قطاع غزة والتهدئة على حدود قطاع غزة... الخ. منذ الانقسام في يونيو (2007) حتى اليوم ونحن نلاحظ أن جولات المفاوضات كانت تتجاهل الوضع في قطاع غزة، حيث تركز على الاستيطان في الضفة والقدس والحدود ما بين الضفة وإسرائيل، إضافة إلى الملف الأمني. أما قطاع غزة فهو إقليم خارج عن الشرعية بالنسبة إلى السلطة ومنظمة التحرير، وكيان معاد بالنسبة إلى إسرائيل، وكنا دائماً نتساءل ماذا لو تم الاتفاق على اتفاق إطار بين الطرفين بالنسبة إلى الحدود والقدس والأمن والمياه واللاجئين

وجاء وقت التنفيذ قبل إنجاز المصالحة الداخلية، هل سيُعتبر الوضع في القطاع عائقاً أمام تنفيذ الاتفاق، وبالتالي مسيرة التسوية ما يستدعي إنهاء سيطرة حماس على القطاع بالقوة؟ أم سيقتصر الحل على الضفة، وبالتالي سنكون أمام كيانين فلسطينيين منفصلين؛ واحد في الضفة مسالم ومتصالح مع إسرائيل، والآخر في غزة كيان معاد لها؟

كان الإعلام وخطابه ومفرداته أداة من أدوات صناعة الانقسام من خلال تمريره لمفاهيم ومصطلحات تعزز حالة الانقسام خصوصاً عندما يتم الحديث عن الحرب، والعدوان، والتهدئة في وعلى قطاع غزة، مع تجاهل ما يجري في الضفة والقدس. مصطلحات ثلاثة مرتبطة مع بعضها وكَثُر استعمالها أخيراً بعد الانقسام الفلسطيني ومع التصعيد العسكري على القطاع. فما أن تتحرك الطائرات أو الدبابات لتضرب في قطاع غزة حتى يتحدث الإعلام عن الحرب على قطاع غزة والعدوان على قطاع غزة، وعندما يتوقف التصعيد يتم الحديث عن التهدئة والهدنة ما بين إسرائيل وقطاع غزة. فهل صحيح أن الحرب والعدوان الإسرائيلي لا يكونا إلا إذا تعلق الأمر بقطاع غزة؟ وهل يجوز الحديث عن تهدئة في القطاع وتجاهل ما يجري في الضفة الفلسطينية والقدس من احتلال واستيطان؟

كانت فضائية الجزيرة أول من استعمل مصطلح الحرب على غزة مع الهجوم العسكري على القطاع في نهاية ديسمبر (2008)، وبعدها أصبح الجميع يتحدث عن الحرب على قطاع غزة أو العدوان على القطاع، وهما المصطلحان اللذان عادا للتداول مجددا خلال الأيام الأخيرة متزامنين مع الحديث عن التزام فصائل المقاومة في القطاع بالتهدئة. الملاحظ أن مصطلح الحرب لم يُستعمل قبل ذلك إلا عند الحديث عن المواجهة ما بين إسرائيل والدول العربية كحرب حزيران وحرب أكتوبر، أما بالنسبة إلى العلاقة ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين فتحكمها علاقة شعب خاضع للاحتلال ودولة احتلال، والاحتلال دائماً حالة حرب وعدوان مستمر على الشعب الخاضع للاحتلال حتى وجود السلطة والمفاوضات لم يغيرا من حقيقة هذه العلاقة، فالسلام لا يتحقق بمجرد الجلوس على

طاولة المفاوضات، بل بنجاح المفاوضات بإنهاء حالة الصراع بتسوية محل توافق كلا الطرفين وهذا ما لم يحدث.

منذ بدء الاحتلال (1967) وإسرائيل تقوم بعمليات دهم واجتياح واغتيال واعتقال سواء في الضفة أو غزة، ولم يكن أحد يتحدث عن حرب إسرائيلية على الضفة أو حرب على غزة، حتى عندما قامت إسرائيل باجتياح الضفة الغربية في العام (2003)، ومحاصرة مخيم جنين، ومحاصرة الرئيس (أبو عمار) في المقاطعة لم يستعمل الإعلام مصطلح الحرب على الضفة الغربية أو على جنين، وقبل الانقسام كان الجيش الإسرائيلي يقوم باستمرار بتوغل في القطاع، وبعمليات قصف للمنازل وللمؤسسات، ولم يتحدث أحد عن حرب على القطاع. تكثيف الحديث عن الحرب والعدوان على غزة وارتفاع هدير الدبابات وأزيز الطائرات على الحدود وفي أجواء القطاع يجب أن لا يخفي عنا حقيقة أن الحرب هي التي تجري في الضفة والقدس وفي المحافل الدولية، وأن معركتنا الحقيقية في الضفة والقدس وليس في غزة.

الحديث عن حرب وعدوان على قطاع غزة بتجاهل عما يجري في الضفة وعن مجمل القضية الوطنية يوحي وكأن القضية الفلسطينية اختُزِلت في قطاع غزة، وكأنه لا تجري حرب إسرائيلية معممة على كل الشعب الفلسطيني وفي جميع أماكن تواجده، فمن المعروف أن الاحتلال بحد ذاته حرب وعدوان على الشعب الخاضع للاحتلال والاستيطان والتهويد في الضفة والقدس حرب وعدوان على الشعب الفلسطيني، وعندما ترفض إسرائيل الالتزام بالعملية السلمية، فهذا معناه أن ما يحكم العلاقة ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين ليس علاقة سلام، بل علاقة حرب ومواجهة. القول بالحرب والعدوان على غزة فقط معناه تجزئة القضية الوطنية وتكريس الانقسام بإخراج الضفة والقدس من ساحة المواجهة.

ما بعد الانقسام، وبشكل مخطط ومدروس، يتم توجيه الأمور في قطاع غزة وفي الضفة بما يعزز تكريس عملية الفصل بينهما والتعامل مع قطاع غزة كأنه كيان سياسي قائم بذاته. إسرائيل معنية بإبقاء القطاع جبهة مفتوحة حتى تبعد الأنظار عن الضفة والقدس حيث الحرب الحقيقية التي

تخوضها إسرائيل وحيث يجب أن تكون حربنا الحقيقية أيضاً، بدون الضفة والقدس كحد أدنى لا يمكن أن تقوم دولة فلسطينية. قطاع غزة جزء من فلسطين، ولكنه ليس بديلاً عن فلسطين، ومن هنا يجب أن لا نقع بحبائل إسرائيل التي تريد أن تلهينا بقطاع غزة، وتهيئ لفتنة فلسطينية في قطاع غزة، وتؤلب العالم على قطاع غزة والحكومة القائمة فيه بزعم وجود تنظيم القاعدة أو صيرورته أداة بيد إيران وسوريا... الخ من المزاعم.

إضافة إلى التضليل المبطن من خلال استعمال مصطلحي الحرب والعدوان على غزة دون الضفة، فإن الحديث عن التهدئة في قطاع غزة يثير أكثر من سؤال؛ مثلاً: كيف تكون تهدئة مع عدو ما دامت كل فلسطين محتلة؟ وكيف تحدث تهدئة بدون توافق وطني؟ ولماذا لا يحدث توافق وطني على ربط التهدئة على جبهة قطاع غزة بوقف الاستيطان ومجمل الممارسات العدوانية التي تجري في الضفة والقدس؟ حتى الحصار والحديث عن رفعه يتم بشكل مبرمج بما يعزز الانقسام والقطيعة بين الضفة وغزة.

مرة أخرى يجب التأكيد على أنه ليست غزة وحدها معادية لإسرائيل، بل كل الشعب الفلسطيني معاد لها، والصراع ما زال صراعاً فلسطينياً إسرائيلياً- ونتمنى أن يكون عربياً إسرائيلياً، وإسلامياً إسرائيلياً- صراع وحرب كل الفلسطينيين وفي جميع أماكن تواجدهم وبكل سبل المقاومة الممكنة، ويجب الحذر من تحويله إلى صراع إسرائيلي غزي. قد يتطلب الأمر تغيير في وسائل مقاومة ومواجهة إسرائيل ما بين الضفة وغزة وفلسطينيي (1948) وفلسطينيي الشتات، إلا أن ذلك يجب أن يكون في إطار وحدة القضية والشعب والمعركة. ونؤكد مرة أخرى بأن معركتنا الحقيقية في الضفة والقدس وليس في غزة.

نختلف مع الحكومة القائمة في غزة ومع حركة حماس، ولكنهما جزء من الشعب الفلسطيني ولا نسمح أو نقبل بأي عدوان أو حرب عليهما، ونرفض أي حديث عن تحرير غزة من حماس عسكرياً من أي جهة كان الحديث. لا شك أن المصالحة وتوحيد الشعب في الضفة وغزة والشتات ضرورة وطنية، وهذا يجب أن يكون من خلال التوافق، وبعيداً عن اللجوء إلى السلاح.

التصعيد الإسرائيلي على قطاع غزة يضع حماس أمام خيارات صعبة

منذ سيطرة حركة حماس على قطاع غزة صنفت إسرائيل القطاع ككيان معاد، وبالتالي كانت تبيح لنفسها ممارسة الإرهاب والعدوان عليه لاعتبارات أمنية أحياناً ولاعتبارات سياسية حيناً آخر. وفي كثير من الحالات كان الهدف من التصعيد العسكري على قطاع غزة إبعاد الأنظار عما يجري في الضفة الغربية والقدس حيث المعركة الرئيسة لإسرائيل، أيضاً للتهرب من استحقاقات العملية السلمية من خلال إظهار بأن المشكلة في المنطقة ليست سياسية ولا ترجع للاستيطان، بل سببها العنف الآتي من قطاع غزة على شكل صواريخ وجماعات إرهابية مرتبطة بأطراف خارجية، وأحياناً كانت إسرائيل توظف التصعيد على قطاع غزة لإبعاد الأنظار عن مشاكل سياسية واقتصادية داخلية تعانيها الحكومة، أو لكسب نقاط في انتخابات داخلية على الأبواب.

إلا أن التصعيد العسكري على جبهة قطاع غزة بعد ثورات الربيع العربي، وإن كانت كل العناصر السابقة تصلح لتفسيره وهي حاضرة بدرجة ما، إلا أن أموراً مستجدة طرأت على معادلة المواجهة وهذا ما يتبدى من خلال تزامن التصعيد على القطاع مع ما يقوم به الجيش المصري في سيناء، أيضاً الجماعات المستهدفة من الإسرائيليين، حيث لاحظنا أن إسرائيل لم تعد تستهدف (جماعات المقاومة) التقليدية التي التزمت بطلب وبضغط من حماس بتهدئة مع إسرائيل، كحركة حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية والألوية... الخ، بل تستهدف جماعات السلفية الجهادية المرتبطة بالجماعات السلفية الجهادية في سيناء.

وهكذا، فإن تطور الأحداث على الحدود الجنوبية بين قطاع غزة وإسرائيل لم يعد شأناً فلسطينياً إسرائيلياً فقط، بل بات مرتبطاً بتداعيات الأحداث في سيناء، وهي أحداث تعطي مؤشراً على معادلة جديدة تتشكل في الشرق الأوسط، أحد طرفيها التحالف بين الإسلام السياسي المعتدل وعلى رأسه الإخوان المسلمين وحركة حماس جزء منهم، وواشنطن وحلفها الجديد من جانب، في مواجهة جماعات الإسلام السياسي المتطرف وكل دولة أو جماعة تعارض التحالف الإخواني/ الأمريكي أو ينهج سياسة معارضة للمصالح الأمريكية في المنطقة، من جانب آخر.

وهكذا، فيما كانت الشعوب العربية تنتظر أن يؤدي ما يسمي بالربيع العربي إلى الديمقراطية والاستقرار الأمني وتحسين الوضع الاقتصادي، فقد أدى إلى تراجع الحالة الاقتصادية، وحالة من الانفلات والفوضى الأمنية، وتفجر النزعات الطائفية والقبلية والجهوية، وإلى مواجهات بين ما يسمونها الجماعات الإسلامية المتطرفة من جانب و الإسلام السياسي المعتدل الذي تم إيصاله للحكم في غزة وتونس ومصر من جانب آخر.

من اليمن والصومال وليبيا وتونس إلى مصر وغزة طغت الصراعات، بل المواجهات العسكرية بين الجماعات الإسلامية وبعضها البعض على غيرها من القضايا المصيرية للأمة؛ ففي غزة قامت القوة التنفيذية التابعة للحكومة في سبتمبر (2008) بمهاجمة مواقع وسكن ممتاز دغمش زعيم (جيش الإسلام) المتهم بعلاقته بتنظيم القاعدة، وسقط العشرات من القتلى والجرحى، وفي أغسطس (2009) قامت قوة من حكومة حماس بالهجوم على مسجد ابن تيمية في مدينة رفح معقل الشيخ عبد اللطيف موسى وجماعته (جند أنصار الله)، وتم قتل عبد اللطيف والعديد من جماعته. جرى كل ذلك بدون ردود فعل أمريكية أو غربية أو عربية، ولو أن ما جرى كان في عهد السلطة الفلسطينية، وقامت أجهزة السلطة بهذا العمل، لقامت الدنيا ولم تقعد متهمين السلطة بأنها تنفذ مخططاً أمريكياً إسرائيلياً لمحاربة المجاهدين... الخ. وقبل شهرين بدأ الجيش المصري، وبأوامر من الرئيس الإخواني مرسي بعملية واسعة ضد الجماعات الإرهابية المتطرفة في سيناء بعد عملية إجرامية جرت في بداية أغسطس أدت لمقتل 16 جندياً مصرياً في مدينة رفح المصرية، وما زالت العملية متواصلة ويسقط خلالها قتلى وجرحى من الطرفين، ومع إقرارنا بحق الجيش المصري بحماية الأمن القومي لمصر ومواجهة كل من يخرج على القانون.

إلا أن السؤال الذي يفرض نفسه: هل كان الجيش المصري يستطيع دخول سيناء بدون موافقة أمريكية وإسرائيلية؟ أيضاً، لو كانت هذه المواجهات بين الجيش المصري والجماعات الإسلامية في عهد مبارك لكانت الاتهامات انهالت على مبارك بأنه متواطئ مع إسرائيل وواشنطن، وأنه يقتل المجاهدين... الخ.

إن كان التصعيد على غزة جزءاً من حرب معممة إسرائيلية على الفلسطينيين في كل مكان، إلا أن يجب الحذر من تداعيات هذا التصعيد على الوضع الأمني والسياسي في قطاع غزة، فقد بات مصير قطاع غزة مرتبطاً بمآل الأحداث في مصر سياسياً وأمنياً خصوصاً في سيناء، وأخشى ما نخشاه أن يتم استدراج الجيش المصري إلى حرب استنزاف طويلة المدى في سيناء يؤدي إلى تنسيق ودعم لوجستي متبادل وانتقال عناصر مقاتلة ما بين الجماعات الجهادية في سيناء ومثيلاتها في قطاع غزة، وبذلك تصبح حكومة حماس وقطاع غزة جزءاً من هذه المواجهة. وإن كانت إسرائيل ترمي لدفع حركة حماس للدخول في مواجهة مسلحة لتصفية الجماعات الجهادية في قطاع غزة، فإن مصر ستطلب من حماس نفس المطلب، بل طلبت ذلك بعد عملية رفح(22)، وفي هذه الحالة سنكون أمام تحالف حمساوي إخواني أمريكي إسرائيلي في مواجهة الجماعات المتطرفة، كما أشرنا أعلاه. مشكلة حركة حماس مع حركات المقاومة الأخرى سابقة لظهور الجماعات السلفية الجهادية، حيث بدأت مؤشرات المواجهة بين حركة حماس كحزب سلطة معني بالحفاظ على سلطته في القطاع والحركات المقاومة الأخرى منذ سيطرة حماس على قطاع غزة في يونيو (2007)، ثم تزايدت مع الهدنة بين حماس وإسرائيل برعاية قطرية ومصرية، وقد رأينا بعض فصول هذه المواجهة كما أشرنا أعلاه مع جماعات سلفية جهادية، كما جرت مواجهات محدودة مع الجهاد الإسلامي تارة ومع الألوية تارة أخرى.

التصعيد الإسرائيلي على القطاع وأحداث سيناء يضع حركة حماس أمام أحد الخيارين:

1- إما أن تصمت حماس على هذه الجماعات الجهادية حتى لا يتم تصنيف حركة حماس كجماعة معادية للجماعات الإسلامية ومنصاعة للإرادة الأمريكية والإسرائيلية بمحاربة الإرهاب. هذا السكوت سيؤدي إلى مزيد من تعاظم قوة هذه الجماعات وشعبيتها وهي تتزايد بالفعل بسبب خروج حماس من ساحة المقاومة وانشغالها بالسلطة ومغانمها وترفها، وبسبب البطالة والأزمة الاقتصادية لأهالي قطاع غزة وهي أزمة لم تعد تُقنع أحداً بأن سببها الحصار، وبات المواطنون والمراقبون مقتنعين بأن سبب الأزمة يعود لأخطاء وفشل حركة حماس في إدارة قطاع غزة .

2 – أو أن تدخل حركة حماس وحكومتها في مواجهة مفتوحة مع هذه الجماعات وهي مواجهة لا تُحمَد عقباها ولن تكون هينة، ليس لقوة وكثرة عدد الجماعات السلفية الجهادية، بل لضعف شعبية حركة حماس، ولكون كثير من المنتمين لهذه الجماعات تعود أصولهم التنظيمية لحركة حماس، كما أن إسرائيل ستكون معنية بتغذية هذا الصراع وإطالة أمده ولها من الأدوات في قطاع غزة وسيناء ما يساعدها على ذلك.

كان من الممكن أن تستمر سياسة اللاحرب واللاسلم التي تريدها حركة حماس مع إسرائيل، وهي سياسة تقوم على عدم الاعتراف المتبادل، وأيضاً على السكوت المتبادل على الأمر الواقع بين غزة وإسرائيل لأنها سياسة تخدم إسرائيل، وتشكل عائقاً أمام المصلحة، وتخدم النخبة الحمساوية الحاكمة في غزة؛ حيث ستتمكن من التفرغ للسيطرة على كل مقدرات القطاع، ومراكمة الثروة دون خوف من التهديدات الإسرائيلية، إلا أن (الربيع العربي) خلق معادلة جديدة كشفت كثيراً من الأوراق، وأدت إلى المأزق الحالي لحركة حماس. حماس اليوم تدفع ثمن نهجها المتفرد بالمقاومة، رافعة شعارات كبيرة كالجهاد حتى تحرير فلسطين من البحر إلى النهر، ورافضة الاعتراف بإسرائيل والتسوية موظفة قيمة سامية، وهي الجهاد، لتقدم أرواح آلاف الشباب على مذبح العمليات الاستشهادية لخدمة أغراض حزبية مصلحية ضيقة تكشفت أخيراً أنها دولة غزة.

لا يمكن لحكومة حماس اليوم أن تمنع جماعات إسلامية بأن تسير على نفس النهج الذي سارت عليه حركة حماس قبل أن تتحول إلى حزب سلطة، لا تستطيع أن تقول للجماعات السلفية الجهادية إن محاربة إسرائيل كفر، أو تمنعها من القول إن فلسطين وقف إسلامي لا يجوز التفريط به، ولا يجوز الهدنة مع اليهود والكفرة حتى تعود فلسطين لأهلها. كما وظفت حركة حماس الدين لأغراض سياسية حزبية؛ فمن (حق) الجماعات الجهادية أن توظفه أيضاً، فالدين الإسلامي ليس حكراً على أحد، ولم تأخذ حركة حماس تفويضاً ربانياً ولا تفويضاً شعبياً باحتكار الدين أو احتكار الحق بالجهاد.

لا يعني ذلك أننا نؤيد نهج جماعات السلفية الجهادية، فنحن قلنا ونعيد إن كل عمل مسلح أو جهادي ضد إسرائيل، سواء كان إطلاق صواريخ أو عمليات استشهادية، خارج إطار إستراتيجية وطنية شمولية، لن يكون أكثر من عمل عبثي إن لم يكن نوعاً من (الارتزاق الجهادي). إن الحق بالمقاومة حق مشروع دينياً ودنيوياً ما دام الاحتلال قائماً، ولكن في إطار إستراتيجية وطنية للمقاومة وليس مقاومة فصائلية حزبية موسمية بالشكل الذي سارت عليه حركة حماس ويحتذي بها الآخرون اليوم. اليوم على حماس أن تجني ثمار ما زرعت، وعليها أن تختار إما أن تكون مع جبهة واشنطن والإسلام المعتدل في مواجهة الجماعات الإسلامية المتطرفة، أو تصطف إلى جانب (معسكر المقاومة والممانعة) معسكر مقاومة واشنطن وإسرائيل، ما دامت فلسطين محتلة من إسرائيل المحمية والمدعومة من واشنطن.

حرب الهدنة الدائمة وترسيم حدود دولة غزة(23)

في الحروب والصراعات الدولية لا تكشف الدول والكيانات السياسية عن كامل أهدافها واستراتيجياتها، فهناك أهداف معلنة وأهداف خفية، والحرب العدوانية الإسرائيلية على قطاع غزة لا تخرج عن هذا السياق، فالخفي من هذه الحرب قد يكون أكثر خطورة على القضية الوطنية من الأهداف المعلنة من الحرب، وضجيج الصواريخ ودماء الشهداء وحالة الدمار قد تكون غطاء لتمرير مخططات كبيرة عجزت السياسة والمواجهات الصغيرة عن تمريرها، فالحرب سياسة، ولكن بوسائل عنيفة، أو أداة لفتح مغاليق السياسة. أيضاً، حسابات النصر والهزيمة في الحروب لا يتم احتسابها وسط ضجيج المعارك، بل في المحصلة النهائية للحرب وما تتمخض عنه من تفاهمات واتفاقات. أيضاً، مفاهيم النصر والهزيمة يتم احتسابها وطنياً وليس حزبياً، فانتصار حزب لا يعني بالضرورة انتصار الوطن والقضية الوطنية إلا إذا كان في إطار إستراتيجية وطنية.

تختلف حرب نوفمبر (2012) بين (قطاع غزة) والإسرائيليين عن كل الحروب والمواجهات السابقة حتى عن الحرب الأخيرة على القطاع نهاية (2008) سواء من حيث نطاق ومدى الحرب، أو

من حيث الأهداف المعلنة، أو من حيث ردود الفعل والبيئة العربية والدولية، أو من حيث مآلاتها النهائية، وعلينا أن نتذكر أن أكثر من ثلاثة آلاف صاروخ أطلقها حزب الله على تل أبيب وحيفا ومدن إسرائيلية متعددة، وكلنا نعرف النتيجة، ليس لنقص في الشجاعة والوطنية عند حزب الله، بل لأن الحالة العربية والدولية لم تقف إلى جانبه، وبقيت مواجهة محصورة بين الحزب ودولة إسرائيل التي وظفت كل قوتها العسكرية، ليس فقط لمواجهة مقاتلي حزب الله، بل لتدمير لبنان.

1- الحرب من حيث نطاقها ومداها

فلأول مرة وبعد مرور خمس أيام على الحرب، تأخذ الحرب شكل القصف الصاروخي المتبادل بين فصائل المقاومة في قطاع غزة وإسرائيل حتى يجوز تسميتها بحرب الصواريخ، فقد وصلت الصواريخ الفلسطينية لأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي إلى تل أبيب والقدس ومدن أخرى. صحيح أن الخسائر التي يوقعها القصف الصهيوني بالفلسطينيين أكبر مادياً وبشرياً من خسائر العدو، إلا أن خسائر العدو المعنوية والنفسية كبيرة جداً، فكيف لدولة تهدد كل العالم العربي، وتهدد بحرب على إيران، أن ترتعب من صواريخ فلسطينية تنطلق من غزة الصغيرة والمحاصرة؟ وكيف سيصدق الإسرائيليون أن دولتهم ستحميهم من الخطر الإيراني وهي غير قادرة على حمايتهم من صواريخ غزة؟

إن كان المدى الميداني يقتصر على غزة وإسرائيل، إلا أن المدى السياسي والمعنوي أكبر بكثير من المدى الميداني حيث تفاعل كل الشعب الفلسطيني مع الحدث وارتفعت معنويات الفلسطينيين حتى داخل إسرائيل وهم يشاهدون ويسمعون عن صواريخ فلسطينية تضرب تل أبيب والقدس، ومع أن التأثير المعنوي لحظي وعاطفي ويؤسَس على الحدث الراهن دون حسابات عقلانية وإستراتيجية عن المآلات، إلا أنه يبقى مهماً بالنسبة إلى شعب خاضع للاحتلال والحصار.

ولنا أن نتصور ونحلم لو أن مدى المواجهة توسع، وأن الصواريخ تنطلق على إسرائيل من الضفة ومن جنوب لبنان ومن سيناء والأردن وسوريا! بالتأكيد ستكون الحرب والمعادلة مختلفة تماماً، الأمر ممكن عملياً، ولكن حسابات الدول ليست حسابات الأحزاب.

2- بالنسبة إلى الأهداف

وسط ضجيج الصواريخ والقذائف والتهديد الإسرائيلي بالتصعيد إلى درجة الاجتياح البري للقطاع، إلا أن ما يميز هذه الحرب عن غيرها أن الطرفين ملتزمان بأهداف معلنة محددة، ومطالبهم لوقف الحرب محددة بأمور واضحة. بالنسبة إلى إسرائيل وقف صواريخ المقاومة من قطاع غزة، فكل قادة إسرائيل كانوا متفقين على هذا الهدف ولم نسمع أحداً منهم يتحدث عن احتلال قطاع غزة أو إسقاط سلطة حماس- في الوقت الراهن على الأقل-، وبالنسبة إلى حركة حماس، وكما ورد على لسان رئيس وزراء حكومة غزة إسماعيل هنية في اليوم الثاني للحرب، وبعد ذلك على لسان كل قادة حماس، أن ما تريده حماس هو فتح معبر رفح البري بشكل نهائي ووقف العدوان ووصول المساعدات مباشرة لحركة حماس، ولم يطلبوا لا مدداً عسكرياً ولا سلاحاً، ولم يطلبوا من إسرائيل غير وقف العدوان، ووقف استهداف المقاتلين، ورفع الحصار عن قطاع غزة. هذه الأهداف المعلنة والمباشرة، وحتى لو وصل الأمر لاجتياح مناطق من القطاع كمحور فيلادلفيا أو توسيع الحزام الأمني على الحدود، فإن ذلك يدخل في إطار تحسين الوضع العسكري لتحسين شروط التهدئة فقط.

3- من حيث أطرافها

مع كامل التقدير للمقاومة وبطولات وتضحيات أهلنا في غزة، وللتعاطف والتأييد الكبير لأهلنا في الضفة مع أهل غزة، إلا أن الحرب الفعلية تدور بين (قطاع غزة) وإسرائيل، وحركة حماس هي من يقود المعركة ويحدد مساراتها وسبل وشروط وقفها بمعزل عن أي مرجعية وطنية أخرى، فحماس هي التي تحارب وهي المرجعية النهائية، حتى الدول العربية والأجنبية وإسرائيل باتوا يتعاملون مع حركة حماس في كل صغيرة وكبيرة فيما يخص الحرب والتهدئة، أما منظمة التحرير والسلطة والرئيس (أبو مازن) فلا يختلف وضعها عن وضع أية جهة خارجية بالنسبة إلى مسار الحرب وشروط التهدئة، بالرغم من الدعم المالي والاقتصادي الكبير الذي تقدمه المنظمة والسلطة في الضفة لأهل غزة.

إذن، هي حرب لفرض تهدئة إستراتيجية وترسيم حدود نهائية بين غزة وإسرائيل،أو هي حرب من أجل توقيع صفقة شاملة ما بين حركة حماس وإسرائيل برعاية وضمانات عربية وتركية وأوروبية وربما أمريكية. صفقة تتضمن التزام من حماس بوقف إطلاق الصواريخ من القطاع سواء من جهتها أو من أي طرف فلسطيني آخر، وعدم إطلاق النار على القوات الإسرائيلية المرابطة على حدود القطاع، دون هذا الالتزام الواضح لن تستطيع الحكومة الإسرائيلية تمرير إهانة قصف تل أبيب والقدس بصواريخ فلسطينية، ونعتقد أن حماس لا تمانع في ذلك مقابل فتح معبر رفح البري بشكل كامل لتصبح الحدود المصرية مع غزة حدود دولة بدولة وتعهد إسرائيلي بعدم استهداف قيادات حماس والمقاومين أو قصف غزة، وإن تمت الأمور بهذا الشكل لن يكون هناك مبرراً لاستمرار عمل الأنفاق حيث يتم ردمها أو وقف العمل بها بتوافق مع كل الأطراف.

إن صفقة بهذا الشكل إن كانت ستُخرج الطرفين- حماس وإسرائيل- بمعادلة لا منتصر ولا منهزم- إلا أنها ستعني على المستوى الوطني تكريس الانقسام، وتثبيت سلطة حماس في غزة خصوصاً أن حركة حماس إن تمت الصفقة بدون اجتياح بري إسرائيلي ستخرج من الحرب منتشية بما أنجزت صواريخها التي ستغطي على أية اتفاقات يتم توقيعها، ما سيجعلها أقل رغبة في المصالحة الوطنية. المصالحة الممكنة في ظل هذه الحالة هي مصالحة إدارة الانقسام، ونعتقد أنه من الممكن ومن المطلوب التعامل مع هذه المصالحة مرحلياً إلى حين نضوج شروط المصالحة الإستراتيجية، أو إعادة بناء المشروع الوطني في إطار منظمة التحرير. نعم، يمكن التعامل مرحلياً مع مصالحة تعزز رفع الحصار ودعم حالة الصمود وإعادة البناء في القطاع، مقابل دعم مبادرة الرئيس بالذهاب إلى الأمم المتحدة لانتزاع اعتراف بدولة فلسطينية غير عضو على كامل الضفة وغزة دون إسقاط حق العودة. كل ذلك مرتبط بنجاح مفاوضات التهدئة التي تجري في القاهرة، وإن لم تنجح هذه المفاوضات فقد تلجأ إسرائيل إلى توغلات برية، وربما تعيد تموضع قواتها في محور فيلادلفيا لتهدم الأنفاق مصدر القوة الصاروخية كما تعتقد، ثم تتفاوض مع مصر وحماس من مصدر قوة، ولكن لتحقيق نفس الأهداف. هذا التخوف من مآل الأمور نبنيه على اقتصار المواجهة بين قطاع غزة وإسرائيل وصمت

الجبهات الأخرى، وعلى الحالة العربية التي عبر عنها مؤتمر وزراء الخارجية حيث أعلن المؤتمر ومن خلال وزير خارجية قطر أن العرب لن يحاربوا إسرائيل، وأن كل ما سيقدمونه هو المال والمساعدات الإنسانية. والمؤسف أنه في الوقت التي تبدي الجامعة العربية حالة ضعف واستكانة في مواجهة ما يجري من عدوان على غزة وتستبعد الحرب نهائياً، بل لم تتخذ أي إجراءات عقابية ضد إسرائيل، كان لها أنياب شرسة عندما تعاملت مع قضيتي ليبيا وسوريا، فأرسلت المال بسرعة، ثم السلاح والمقاتلين، وحرضت مجلس الأمن على اتخاذ قرارات ملزمة ضد نظامي القذافي والأسد، ويبدو أن (الربيع العربي) له خطوط وضعتها له واشنطن لا يستطيع تجاوزها، وهي المس بأمن إسرائيل.

رابعاً: التوظيف السياسي للحصار على غزة

الحصار: المخاض العسير لولادة (إمارة) غزة[24]

منذ أن أعلن شارون في العام (2004) عزمه الخروج من غزة في إطار خطته للانسحاب أحادي الجانب، انشغل الفلسطينيون بقضية غزة حتى هيمنت على المشهد السياسي الفلسطيني والدولي، وغَيَّبت غزة القضية الوطنية بكل مكوناتها الأساسية من لاجئين والقدس وحق العودة، وحتى المفاوضات والتسوية أصبحتا موضوعاً هامشياً أو مؤجلاً إلى حين الحسم بمصير غزة. منذ العام (2004) تداعت الأحداث خصوصاً بقطاع غزة بشكل دراماتيكي: الانفلات الأمني في القطاع، وتدفق السلاح بشكل غير مسبوق على القطاع، وتواجد وفد أمني مصري بالقطاع دون الضفة الغربية، وقبول حركة حماس بالمشاركة بالانتخابات التشريعية بعد طول ممانعة لا تخلو من تبريرات دينية، وتفكك وإضعاف الأجهزة الأمنية لصالح الميليشيات والجماعات المسلحة، وتدمير تنظيم حركة فتح أو إعاقة استنهاضه خصوصاً في قطاع غزة، وتعاظم انفلاش وفساد السلطة، والحديث عن الدولة ذات الحدود المؤقتة، وانسحاب شارون من قطاع غزة، والانتخابات التشريعية التي أوصلت حماس إلى السلطة، والاتصالات المباشرة وغير المباشرة بين حركة حماس وواشنطن وأطراف أوروبية وإسرائيلية بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الوساطة القطرية، وإمعان

إسرائيل بسياسة الاستيطان بالضفة والتهرب من استحقاقات التسوية التي تؤسَّس على وحدة الضفة وغزة والمرجعية الدولية، وفرض الحصار على الضفة وغزة خلال حكومة حماس ثم حكومة الوحدة الوطنية، والاقتتال الداخلي، وانقلاب حركة حماس في يونيو (2007) وفصل غزة عن الضفة، وانسحاب الوفد الأمني المصري من القطاع، وتواجد حكومتين وسلطتين متعاديتين في الضفة وغزة، وانحياز وتواطؤ معلن وخفي لأطراف عربية وإقليمية ودولية لحكومة حماس، وتزايد التنسيق الأمني بين الأجهزة الأمنية لحكومة سلام فياض وقوات الاحتلال، وحصار قطاع غزة، والتهدئة بين حماس وإسرائيل، ثم الحملات المكثفة المبرمجة والمخططة على أعلى المستويات لرفع الحصار عن قطاع غزة بذريعة الظروف الإنسانية مقابل تراجع الجهود والمحاولات الداخلية والعربية للمصالحة الفلسطينية.

قد تبدو هذه الأحداث عفوية ولا رابط بينها، إلا أن المدقق بالأمور والملمّ بالسياسة الإسرائيلية والدولية، والتي لا تقبل الفراغ السياسي خصوصاً بالنسبة إلى قضية كالقضية الفلسطينية وبمنطقة كمنطقة الشرق الأوسط الأكثر سخونة وخطورة في العالم، سيدرك أن الأحداث المشار إليها حلقات مترابطة لتسوية جديدة تتشكل على الأرض. فعلى عكس اتفاقية أوسلو التي سبقتها مفاوضات مكثفة ثم أعلن عنها رسمياً، ووضعت خطوات ومراحل لتنفيذها وسط ضجيج إعلامي كبير، ثم وصلت إلى طريق مسدود، هذه التسوية الجديدة بدلاً من أن يُعلن عنها بداية ثم تفرض على الأرض -كان من المتوقع أن تجد معارضة فلسطينية قوية- جرت الأمور بالعكس، حيث تم التفاهم عليها سراً وضمنياً، ثم بدأ الاشتغال على تنفيذها بهدوء ودون إعلان رسمي لولادتها لأن المشاركين فيها لا يريدون الاعتراف بمشاركتهم بها.

منذ أن بات واضحاً أن التسوية المُعلنة المؤسَّسَة على اتفاقية أوسلو وقراري (242) و(338) وصلت إلى طريق مسدود، حتى بدأ الاشتغال على تسوية خفية، تسوية أمر واقع تشارك بها أطراف متعددة بعضها كمشارك فاعل ومؤسس وأخرى من خارج فلسطين تشارك لوجستياً ومالياً دون أن تظهر بالصورة، وأخرى تعلم بالمخطط وتباركه من بعيد وبصمت، وأطراف تعلم بالمخطط ولا

توافق عليه، ولكنها لا تقدر على وقفه أو مواجهته بالعلن، كل هؤلاء مشاركون بتسوية الأمر الواقع التي نشهد آخر فصولها اليوم من خلال استعداد حركة حماس للإعلان عن قيام دولة غزة. هذا الإعلان الذي ينتظر تنصيب رئيس من حماس، وفتح معبر رفح ولو جزئياً، وفي هذا السياق، فإن التهدئة وخرقها المتكرر الذي يعطي ذريعة لمواصلة الحصار هي محاولات لممارسة ضغوط على مصر أو منحها ذرائع لفتح معبر رفح أو تشجيع أطراف دولية على فتح خط بحري بين القطاع والعالم الخارجي، ما سيؤدي إلى قطع العلاقة كلياً ما بين القطاع وإسرائيل وبالتالي بالضفة الغربية.

الحصار الذي يتعرض له أهلنا بالقطاع، أهل غزة الذين احتضنوا المشروع الوطني عبر التاريخ وحملوا اسم فلسطين وحافظوا عليه ودفعوا ثمناً باهظاً للحفاظ على الهوية الوطنية وشعلة الثورة، حصار ظالم وغير أخلاقي تتحمل مسؤوليته كل الأطراف المشاركة بتسوية الأمر الواقع غير المعلنة تسوية فصل غزة عن الضفة وتصفية المشروع الوطني الفلسطيني. بطبيعة الحال إسرائيل هي المُخطِط الأول لأنها المستفيد الأول ولا داع لتكرار الحديث عنها لأنها عدو والعدو سيمارس كل ما هو مُدمِّر لخصمه، ولكن الأطراف التي نقصد هي التي يفترض أنها صاحبة القضية الوطنية أو متبنية لها بحكم الانتماء القومي أو الديني، هذه الأطراف الفاشلة والعاجزة أسقطت فشلها وعجزها على أهل غزة، فشل منظمة التحرير وسلطتها وحكومتها في التقدم على مسار مشروع التسوية الذي راهنت عليه طويلاً، وفشل حركة حماس ومعها كل الإسلام السياسي في العالم في تطبيق مشروعها المقاوم وشعاراتها الكبيرة حول التغيير والإصلاح، وفشل العرب في فرض مشروعهم للسلام.

كل الذين يتباكون اليوم على أهل غزة، سواء كانت حركة حماس أو السلطة في الضفة أو مراكز الإخوان المسلمين والإسلام السياسي في الخارج أو دول عربية وأجنبية، كلهم يدركون أن مشكلة غزة ليست إنسانية، بل سياسية وإستراتيجية، وأن الأمر لا يتعلق فقط برفع الحصار المالي والغذائي بل بتحديد مصير غزة ووضعيتها القانونية وشرعية السلطة القائمة بها، ما يجري هو مخاض مؤلم وقاس لتنفيذ المرحلة الثانية لخطة شارون للانسحاب من القطاع، مخاض ولادة دولة غزة أو الإمارة التي ستشكل قاعدة لمشروع سياسي إسلامي يحل محل المشروع الوطني الفلسطيني الذي وصل إلى

طريق مسدود أو أوصلوه إلى ذلك، الأمر ليس كسر حصار لأسباب إنسانية، بل تحديد الوضعية القانونية لقطاع غزة، ورسم الحدود والعلاقات الدولية ما بين قطاع غزة ككيان سياسي منفصل عن كيان منظمة التحرير وسلطة الحكم الذاتي من جهة والعالم الخارجي من جهة أخرى.

مصر تعلم حقيقة الأمر وكذا الأنظمة العربية، ولذلك فإن مصر والدول العربية تماطل وتتهرب من الإقدام على خطوات جادة للمصالحة، لأنها تعلم أن القوى الدافعة باتجاه التسوية الجديدة أو تسوية الأمر الواقع أقوى من الحوافز والدوافع الأخلاقية والوطنية والقومية للمصالحة الفلسطينية، بل يمكن القول إن محاولات مصر الأخيرة للمصالحة لم تكن جادة، وهي أقرب إلى رفع العتب وتهدئة الجماهير المصرية الضاغطة باتجاه المصالحة ورفع الحصار بحسن نية، ومصر والدول العربية، أيضاً، مترددة في الإقدام على المصالحة، وكسر الحصار المفروض على القطاع، لأنها تدرك أنه فات الأوان على المصالحة على قواعد ومرجعيات متوافق عليها للمشروع الوطني، وتدرك، أيضاً، أن فتح الحدود والاعتراف بحكومة الأمر الواقع في القطاع معناه المشاركة في فصل غزة عن الضفة، وإنهاء المشروع الوطني الفلسطيني، وبالتالي إعادة النظر بملف التسوية ومشروع السلام العربي والصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية، هذه الأطراف تعرف المخطط وليست بعيدة عنه، ولكنها لا تريد أن تبدو كمشاركة فيه.

قد تبدو هذه المقاربة تشاؤمية وتشكك وتتهم الجميع وتؤسَّس على افتراضات لا حجج دامغة عليها، ومع أننا لا نعتبر التشاؤم ونهج التآمر أمرين بعيدين عن السياسة، بل هما جوهرا السياسة الواقعية، فليس هدفنا نشر روح التشاؤم أو التشكيك بوطنية أحد، بل معرفة الأمور على حقيقتها، والتحرر من خطاب الايدولوجيا والشعارات والمراهنات على الأوهام. إن كان الحوار والمصالحة لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل يونيو (2007) وعلى أرضية وحدة السلطة والنظام السياسي باتا أمرين صعبي المنال لأن إسرائيل لن تقبل بمصالحة على غير شروطها ومحاور إقليمية أصبحت قادرة، أيضاً، على فرض شروط على قوى فلسطينية، فهذا لا يعني أن حبل الحوار والمصالحة انتهى،

فالفلسطينيون بحاجة للحوار والمصالحة حتى لو استمرت حالة الفصل القائمة بين عزة والضفة لوقت من الزمن.

إن فشلت المصالحة والتفاهم على الحكومة والسلطة والنظام السياسي، فالفلسطينيون بحاجة لاستمرار الحوار والمصالحة للحفاظ على القضية الوطنية والشعب والهوية ومواجهة تحديات المستقبل. فلسطين أكبر من الحكومة والسلطة ومن فتح وحماس وبقية الفصائل، وإن كانت أطرافاً عربية وإقليمية متواطئة على المشروع الوطني فلا يعني هذا أنها مفرطة بالضرورة بالقضية الفلسطينية ومتواطئة مع العدو، فقد تندرج سياستها في إطار سياسة إنقاذ ما يمكن إنقاذه ولو في إطار مشروع للإسلام السياسي المعتدل والمقبول أمريكياً، وقد تكتشف هذه الأطراف مع الوقت أنها أخطأت في مواقفها لأن الإدارة الأمريكية الديمقراطية تريد توظيف مقولة الإسلام المعتدل لمواجهة ما تعتبره الإرهاب الإسلامي، وليس تأسيس علاقة إستراتيجية معه. هذا التشخيص للحالة وهذه التداعيات الدراماتيكية ما كانت لتكون لو كانت إسرائيل جادة بالسلام، ولو حقق مشروع السلام والتسوية الذي تتبناه السلطة إنجازاً على الأرض.

في ظل غياب المصالحة الوطنية قد تتغير أو تتعثر المعادلة- تسوية الأمر الواقع- نسبياً في حالتين:

1- لو غيرت حركت حماس مواقفها من التسوية والاتفاق الموقعة والاعتراف بإسرائيل، ولكن وحتى في هذه الحالة لا نعتقد أن إسرائيل مستعدة لتنفيذ الاتفاقات الموقعة والسماح بقيام دولة في الضفة وغزة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين.

2- أن يتم التوصل لتسوية ما بين الرئيس (أبو مازن) وإسرائيل في اللحظة الأخيرة، ولكن هذا الاتفاق لن يجد قبولاً من حركة حماس وربما من فصائل أخرى، وبالتالي يحتاج تنفيذه إلى تدخل قوات عربية أو دولية أو تدخل إسرائيلي، وهذا يعني تعميق الانقسام الفلسطيني الداخلي.

وعلى كل حال، فهذان الاحتمالان بعيدان عن التحقق. أما بالنسبة إلى الانتخابات فلا نعتقد أنها ستحل المشكلة في ظل استمرار حركة حماس على مواقفها، وفي ظل وجود المواقف المتناقضة حول

المرجعيات والثوابت الوطنية: السلام والتسوية والمقاومة والدولة ومفهوم المشروع الوطني، وقد كتبنا أكثر من مرة بأن الانتخابات ليست دائما آلية مناسبة لحل التناقضات الداخلية؛ فالتفاهم والتراضي قد يكونا أجدى، ونخشى إن تمت الدعوة للانتخابات دون تفاهم أن يؤدي الأمر إلى مزيد من الانقسام وتكريس القطيعة.

بدائل كل هذه الخيارات المأزومة هو المصالحة الوطنية الجادة على قاعدة اعتراف طرفي المعادلة- فتح وحماس- أن كلاً منهما فشل في خياراته؛ فتح والسلطة فشلت في التقدم على مسار السلام، وبات واضحاً أن المفاوضات مع إسرائيل منحت وتمنح إسرائيل شرعية مواصلة الاستيطان والتهرب مما عليها من استحقاقات كدولة احتلال، وحركة حماس فشلت في تقديم بدائل وطنية وفي إخراج النظام السياسي الفلسطيني من عثرته، فتوظيفها للدين ولشعارات المقاومة وممارستها للمقاومة خارج إستراتيجية وطنية، كل ذلك أوصل حركة حماس إلى طريق مسدود، ولن يخرجها من عثرتها المراهنة عالم إسلامي وإسلام سياسي مأزوم، وحتى السماح لها بإقامة إمارة أو دولة غزة لن يكون سماحاً برخصة مفتوحة، بل إلى حين لن يطول يسمح لإسرائيل باستكمال مخططاتها الاستيطانية في الضفة، وتكريس حالة الفصل بين غزة والضفة، ثم ستخلق إسرائيل وربما أطراف أخرى فتنة في القطاع ستجعل منه ساحة لحرب أهلية مفتوحة.

تعمير غزة والمصالحة الوطنية(25)

تزامن احتضان مصر لجولة جديدة من حوارات المصالحة يوم (10 مارس 2009) مع عقد قمة شرم الشيخ لجمع المال لإعمار غزة التي لحق بها دمار كبير بسبب العدوان الإسرائيلي نهاية ديسمبر (2008) وبداية يناير (2009). ليس لنا إلا أن نشكر جمهورية مصر العربية على جهودها لجمع الفرقاء السياسيين الفلسطينيين على طاولة الحوار تمهيداً للمصالحة. فمع تواضع نتائج الجولة الأولى من الحوار إلا أنها أنعشت آمالا عند الشعب الفلسطيني المنكوب بالعدوان والدمار والمجازر في غزة والمنكوب بالاستيطان والاعتقالات والتدمير في الضفة والقدس. الجهود المصرية مهمة، ولكن

إنجاح أو فشل الحوار يعتمد أساساً على الإرادة الفلسطينية، وعلى استعداد الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى لإنجاح الحوار فالمصالحة، ذلك أن القضية الفلسطينية تتجاذبها أربعة قوى أو مصادر تأثير: المال السياسي، والايدولوجيا السياسية، والجغرافيا السياسية، واستحقاقات التسوية السياسية، كما أن المصالحة حلقة من سلسلة مترابطة: رفع الحصار عن غزة، وإعادة أعمار غزة، والتهدئة، والمصالحة ثم التسوية السياسية، ولا يمكن فصل أي من هذه الملفات عن الأخرى، ولكن يمكن ترتيبها حسب أولويات التعامل والحل، بحيث يؤدي حل كل منها إلى إزالة العقبات أمام الملفات الأخرى، وهذه الحلقات كل منها مرتبطة إما بالمال السياسي أو بالأيديولوجيا السياسية أو بالجغرافيا السياسية.

ما صيَّر المال السياسي فاعلاً وضاغطاً على الحالة السياسية الفلسطينية هو غياب أو ضعف الاقتصاد الوطني الفلسطيني من جانب وسلبية الرأسمالية الفلسطينية سواء في الوطن أو الشتات من جانب آخر، وإن كان مفهوماً ضعف الاقتصاد الوطني بسبب الاحتلال والشتات، فإن سلبية رجال المال والأعمال الفلسطينيين في رفد المشروع الوطني أمر يحتاج إلى التفسير، وما يحتاج إلى التفسير أكثر هو سعي بعض رجال المال لتشكيل حزب أو تيار سياسي جديد تحت قيادتهم بدلاً من دعم المشروع الوطني، أو دعم جهود المصالحة.

أما قوة تأثير الأيديولوجيا ذات الامتداد الخارجي فهو ضعف التيار الوطني وتشتته وعدم قدرته على الدفاع عن الأيدولوجيا الوطنية. ومع ذلك، فإن المال السياسي والأيدولوجيا السياسية أمران طارئان أو يمكن تجاوزهما، ولكن الجغرافيا السياسية هي الثابت الذي لا يتغير، وهذا الثابت تتحكم به قوتان، إحداها تدفع لتكريس الانفصال وهي إسرائيل، والأخرى وهي مصر محل مراهنة وأمل الفلسطينيين بأن تكون مدخلاً للمصالحة، وقد لعبت مصر حتى الآن دوراً في الوقوف بوجه تكريس الفصل بين الضفة وغزة خصوصاً أثناء العدوان الأخير على غزة.

المال السياسي والأيديولوجيا السياسية يلعبان دوراً سلبياً في المصالحة الفلسطينية وعلى مستوى التسوية السياسية، لأن الأطراف الإقليمية المغذية لهما لها أجندة ورؤية خاصة للصراع ما يجعل

المصالحة الفلسطينية مرتبطة بالمصالحة العربية والإقليمية، ومن هنا يأتي دور الإرادة الوطنية، ودور الجغرافيا السياسية كضرورة لأية مصالحة فلسطينية، ولأية تسوية سياسية، هذه الأخيرة لن تنطلق مجدداً وبالشكل الذي يحقق المصلحة الوطنية الفلسطينية إلا إذا تم استبعاد التجاذبات الثلاثة المشار إليها أو خضوعها للمصلحة الوطنية الفلسطينية، ومن هنا يأتي دور مصر في المصالحة الفلسطينية وفي التسوية السياسية؛ فمصر تملك مفتاح الجغرافيا السياسية، ليس فقط بالنسبة إلى قطاع غزة، ولكن بالنسبة إلى القضية الفلسطينية بشكل عام، ومن الواضح أنه لا يمكن أن تنجح مصالحة فلسطينية بدون أن تكون مكوناتها متصالحة مع الجغرافيا السياسية خصوصاً مع مصر، حيث يصعب تصور وجود كيان سياسي فلسطيني متصادماً مع إسرائيل ومعادياً لمصر في نفس الوقت.

نعم، الجلوس إلى طاولة المفاوضات أمر مهم، ولكنه ليس هدفاً بحد ذاته، بل هو آلية للتوصل إلى مصالحة، وحتى تكون المصالحة منتجة ووطنية يجب أن تكون من أجل فلسطين، ولإعادة بناء المشروع الوطني والنظام السياسي، وليس فقط لإعادة بناء ما دمره العدوان على غزة، بمعنى أننا نريده تعميراً يعزز المصالحة والمشروع الوطني، وليس بديلاً أو معيقاً لهما. بناء ما دمره العدوان، ورفع الحصار، لهما الأولوية ولا شك، ولكن يجب الحذر من الوقوع بالشراك الصهيونية التي تهدف لخلق وقائع وتفاصيل على الأرض تلهي الفلسطينيين حتى ينسوا أو يؤجلوا التعامل بجوهر الصراع؛ وهو الاستقلال وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس وحق العودة. إسرائيل تريد أن تُغيِّب غزة فلسطين، وأن نبقى مشدودين ومتصارعين على غزة، وقد تسعى مع أطراف أخرى لأن تُختزل الدولة الفلسطينية التي تتحدث عنها التسوية بغزة وتكون غزة الدولة المؤقتة التي تتحدث عنها خطة خارطة الطريق والحل المفضل الذي كان يفضله شارون ويسعى إليه اليمين المتطرف اليوم وهو الحل المؤقت طويل المدى.

في هذا السياق تم عقد مؤتمر شرم الشيخ يوم (2 مارس 2009) على إثر الحرب على غزة، وذلك بهدف إعادة تعمير غزة، ونظرياً تم جمع حوالي خمسة مليار دولار. من المفترض أن يكون تعمير غزة خطوة نحو المصالحة وإعادة بناء المشروع الوطني التحرري، وليس خطوة لتكريس

الفصل والتقسيم، لأن ما أثار القلق هو التناغم أو التزامن بين الحديث عن تعمير غزة وحديث توني بلير قبل ذلك عن الحل الاقتصادي للصراع، وهو التصور الذي يتحدث عنه نتنياهو أيضاً، وإذا أضفنا إلى ذلك أن الحكومة القائمة في رام الله هي حكومة تسيير أعمال بدون مشروع وطني وحكومة حماس في غزة غير معنية بالمشروع الوطني، حينئذ لا بد أن يثور القلق أولاً إن كانت الأموال ستصل إلى قطاع غزة، وثانياً إن كان الإعمار سيكون مدخلاً للمصالحة أو عاملاً مكرساً للانقسام؟

ندرك تعقد وتشابك الملفات المطروحة على المتحاورين في القاهرة، كما ندرك ضغط الوقت ودقة المرحلة سواء من حيث الأوضاع في غزة وفي الضفة والقدس، أو من حيث طبيعة الحكومة الصهيونية القادمة، أو من حيث ترسيخ حالة الفصل مع كل يوم يمر، إلا أن إيماننا بصدق وإخلاص قادة العمل الوطني وإحساسهم بما يحس به الشعب من خطورة المرحلة يجعلنا نأمل بأن يعودوا مجدداً للحوار بعد مؤتمر شرم الشيخ خصوصاً أن الآمال انتعشت مع التصريحات الصادرة عن المتحاورين خصوصاً ممثلي فتح وحماس، وطمأنتنا تصريحات أوروبية ودولية عن الاستعداد للتعامل مع حكومة توافق وطني تشارك بها حركة حماس، وتصريحات متعددة المصادر تبدي مرونة تجاه حركة حماس، الأمر الذي يتطلب من حركة حماس مواقف عقلانية ومتحررة بعض الشيء من الأيديولوجيا، ومن المراهنة على غير الشعب الفلسطيني، ويتطلب منها، أيضاً، مزيداً من الثقة بالشريك الوطني الفلسطيني- فتح والرئاسة الفلسطينية- الذي بدوره أصبح مدركاً للطريق المسدود الذي أوصلته إليه مفاوضات غير مؤسسة على توافق وطني، وفريق مفاوضات منح ثقة أكثر من اللازم بالمفاوض الصهيوني وبإدارة الرئيس بوش.

تمنينا على قيادتنا التي ينتظر العدو فشلها في تحقيق المصالحة بتوق لا يقل عن التوق الذي ينتظر به الشعب نجاحهم، أن يُعيدوا النظر، أو يعملوا وقفة تأمل في أوهام اعتقدوا بصحتها أو حاولوا أن يسوقوها لشعبهم وكأنها مسلمات. أوهام (الحياة مفاوضات)! فالحياة مفاوضات إن أنجزت الهدف الوطني أو أحدثت تقدماً في هذا السياق، أما إن غاب الإنجاز الوطني، تتحول المفاوضات إلى موت ودمار، أيضاً إعادة النظر بأوهام الحكومات الإلهية والانتصارات المؤسَّسَة على أشلاء آلاف الشهداء

والجرحى ودمار البيوت والممتلكات، فالشعب يضحي من أجل الحرية والاستقلال وليس لتعزيز مواقع قيادية للبعض أو منحهم شرعية سياسية. إعادة النظر هذه، ولو بينهم وبين أنفسهم، ستساعدهم كثيراً في قبول بعضهم البعض، وفي تفهم مواقف بعضهم البعض.

الكونفدرالية الفلسطينية في ظل الاحتلال أكثر خطورة من الاتفاقات الموقعة(26)

وهمٌ جديد أو خديعة جديدة يجري تمريرها على الشعب الفلسطيني ستضاف إلى مسلسل طويل من الخدع والأوهام التي تَعَرض لها على يد الأنظمة العربية أو على يد قياداته السياسية منذ محادثات حسين- مكماهون، ومحادثات فيصل- وايزمان منتصف العقد الثاني من القرن العشرين مروراً بثورة (1936) ونكبة (1948) إلى وهم التسوية الأمريكية وآخرها وهم جبهة الممانعة. الخديعة الجديدة تسمى الكونفدرالية الفلسطينية! فهل أن حالة اليأس والإحباط التي تنتاب الشعب الفلسطيني بسبب فشل نخبته السياسية، وتقاعس الأنظمة العربية، وشدة إرهاب العدو الصهيوني، سيدفعه للقبول أو تصديق هذه الخديعة الجديدة؟

إذن، في ظل حالة العجز والفشل التي تنتاب كل القوى السياسية الفلسطينية، وفي ظل حالة العجز العربي والتقاعس الدولي، وبعد جولات ماراثونية من الحوارات بين الفصائل الفلسطينية وما بين الدول العربية وبعضها البعض وبين بعضها وأطراف دولية، وبحالة المتفرج العاجز المراقب للعمليات غير المسبوقة للتهويد في القدس والاستيطان في الضفة، وفي ظل تسليم وكأنه تسليم بقدر لا مهرب منه مع الانقسام وفصل غزة عن الضفة ومع الدمار الذي لحق بغزة... وبصمت مريب وبما يشبه المفارقة مع حل الدولتين الذي تتحدث عنه التسوية، يتم الحديث عن الكونفدرالية بين غزة والضفة، فهل هناك معادلة جديدة خفية للصراع في المنطقة، وبالنسبة إلى القضية الفلسطينية تحديداً ؟وما الذي دهى النخبة السياسية الفلسطينية لتصاب بما هي عليه من حالة عجز وشلل وانتظار ونفاق سياسي؟ وكيف نفهم ونفسر تزامن الحديث عن كونفدرالية فلسطينية والجهود المبذولة دولياً للعودة لحل الدولتين؟

بالرغم من أن مصطلح الكونفدرالية بين غزة والضفة لم يرد في المبادرة المصرية الناتجة عن حوارات الفصائل في القاهرة، والتي عرضت على الفصائل وتظاهر ممثلوها وكأنهم لم يسمعوا بها أو أنهم يعارضونها، ولكنها متَضمَّنة فيها وتمت الإشارة إليها بل ومناقشتها في الكواليس ما بين مسؤولين في المخابرات المصرية ومسؤولين من حركة فتح وحركة حماس كل على انفراد، بل ناقش الفكرة سراً مسؤولون من الحركتين قبل ذلك بكثير، ونعتقد لو أن المقترح المصري حول اللجنة المشتركة الذي يتضمن فكرة الكونفدرالية دون أن يسميها كان مرفوضاً حقاً من الفصائل الفلسطينية لما أقدمت مصر على طرحه.

صيرورة الأمور لتكريس التقسيم كنا قد حذرنا منه مباشرة بعد الانقلاب بأسبوع؛ حيث وضعنا سيناريوهات كان أحدها تحت عنوان (من التقسيم إلى التقاسم)، وهذا ما يجري اليوم، حيث قررت حركتا فتح وحماس تقاسم ما كان مفترضاً أن تكون أرض المشروع الوطني الواحد، ولكن حتى يُجمِّلوا جريمة شرعنة وتكريس الانقسام ويغطوا على فشلهم سمّوا الانقسام كونفدرالية متجاهلين أننا تحت الاحتلال، وأن مصطلح كونفدرالية يُطلق عادة على رابطة لدول أو مجتمعات مستقلة. هذه التخريجة كانت معدة مسبقاً منذ بداية مخطط تدمير المشروع الوطني بفصل غزة عن الضفة، وهو ما تحدثنا عنه مراراً منذ سنوات، وعليه ليس صحيحاً تماماً أن السبب في فشل حوارات المصالحة هي التدخلات الخارجية فقط، فهذه ولا شك موجودة منذ أن وُجِدت قضية تسمى القضية الفلسطينية، ولكن السبب الرئيس للفشل ومن يتحمل مسؤوليته هي القوى السياسية خصوصاً حركة فتح وحركة حماس. هناك قوى داخل منظمة التحرير وحركة فتح والسلطة وقوى داخل حركة حماس لها مصلحة بحالة الانقسام؛ وهي إما مصلحة شخصية- مصلحة مصالح مادية- أو مصلحة حزبية ضيقة أو مصلحة نابعة عن ارتباط مع قوى خارجية وهذه القوى التي تبدو متعادية تتقاطع عند نقطة ديمومة الفصل بين غزة والضفة، ولكن وحتى مع وجود العامل الخارجي، فإن المسؤولية عن الانقسام وعن الفشل في المصالحة تتحملها الفصائل الفلسطينية، ولا داع أن تبدأ هذه الفصائل منذ

الآن بتعليق فشلها على مشجب التدخلات الخارجية، فالخارج لن يكون أكثر فلسطينية من الفلسطينيين.

خطورة طرح الكونفدرالية، واقتناع الشعب بها والتعامل وكأنها موجودة، لا تكمن في وجود تجمّعين فلسطينيين منفصلين أو وجود حكومتين وسلطتين كحالة اضطرارية ومؤقتة، لكن الخطورة تكمن بإضفاء الشرعية والرسمية على هذا التقسيم وأن تعترف به الفصائل الفلسطينية ودولاً عربية. إن حدوث ذلك معناه نهاية المشروع الوطني القائل بدولة مستقلة في الضفة وغزة، ومعناه ضياع حق العودة وضياع القدس، ومعناه وضع المقاومة بكل أشكالها في مأزق، ومعناه فقدان المكتسبات التي تمنحها قرارات الشرعية الدولية وهي القرارات التي تتعامل مع الضفة وغزة كوحدة واحدة، والأخطر من ذلك فإن القبول- ولو بالصمت- بفكرة الكونفدرالية في ظل الاحتلال معناه نهاية الاتفاقات الموقعة بين إسرائيل والسلطة وإن كانت هذه الاتفاقات لا يُؤسف عليها، فإن الاعتراف بالكونفدرالية في ظل الاحتلال سيكون أسوأ من الاعتراف بالاتفاقات الموقعة؛ لأنه اعتراف سيدفع أي مؤتمر دولي قادم أو تسوية نهائية لأن تؤسَّس على واقع الانقسام ما دام الفلسطينيون اعترفوا به ويتعايشون معه.

مشكلة غزة ليست إنسانية كما أن غزة ليست المشكلة(27)

يبدو أنه تحت شعار رفع الحصار عن غزة يجري استكمال مخطط شارون للإجهاض على المشروع الوطني الفلسطيني بتكريس فصل غزة عن بقية الوطن؛ فليس الأمين العام للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأوروبي وحدهما يملكان عواطف ومشاعر ليغدقاها على أهل غزة المدمرة بيوتهم والذين يعانون من نقص في الغذاء والدواء، بل غالبية الوفود العربية والإسلامية والدولية التي هلّت على غزة في الفترة الأخيرة تحت شعار رفع الحصار عن غزة أو لبيك غزة ونصرة غزة... الخ، تعاملوا مع المشكلة في غزة من منظور إنساني ظاهرياً، والبقية نصروا غزة من منظور الإسلام السياسي، والجميع كان يتجاهل جوهر المشكلة.

الحديث عن حصار غزة والدعوات المتكررة لرفع الحصار عنها وتوالي الزيارات لغزة خصوصاً في الفترة الأخيرة من شخصيات سياسية أوروبية وأمريكية وغيرها عبر معبر رفح، يطرح أكثر من سؤال حول دوافع الزوار ودوافع هذا التحمس الكبير لرفع الحصار عن غزة في الوقت الذي تتعاظم فيه الممارسات الصهيونية في الضفة والقدس لتهدد الوجود الوطني برمته؟

بداية يجب القول إنه كان من المنتظر أن يكون للأمم المتحدة ولأمينها العام مواقف أكثر إنصافاً لمعاناة الشعب الفلسطيني، ليس فقط لأن الأمم المتحدة جزء من الرباعية المكلفة بعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بل لأن الأمم المتحدة واكبت القضية الفلسطينية منذ بداياتها الأولى، ويعرف بان كي مون بأن هناك عشرات القرارات الدولية التي تتحدث عن حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وحقه بمقاومة الاحتلال وحقه بدولة مستقلة، كما يعرف بأن ما أقدمت عليه إسرائيل من أفعال خلال عدوانها على غزة في نهاية ديسمبر (2008) هي جرائم ضد الإنسانية تستدعي المحاكمة لقادة الصهاينة.

إن قبول الأمم المتحدة تعويضات بعشرة ملايين دولار عن الخسائر التي لحقت بمؤسساتها في غزة يعتبر استهتاراً بحياة (1400) مواطن قتلوا خلال العدوان، وحوالي (4000) جريح، إضافة إلى الدمار في البنية التحتية للقطاع. إن لأمم المتحدة ليست شركة متعددة الجنسيات لتُقَيِّم وتحسب الأمور من منظور مالي، بل يفترض أنها مؤسسة دولية معنية بحفظ السلام في العالم ونصرة الشعوب المظلومة، وهناك مسؤولية أخلاقية وسياسية وقانونية تقع على عاتق الأمم المتحدة تجاه الشعب الفلسطيني. مشكلة غزة ليست إنسانية فقط، صحيح يوجد بعض النقص في الغذاء والدواء والكساء في غزة، والتعليم مدمر، والمياه ملوثة، والبيوت التي دمرها الاحتلال ما زالت ركاماً، وحرية سفر أهل غزة ما زالت مقيدة، ولكن هذه كلها تداعيات لجوهر المشكلة وهي استمرار الاحتلال، وإعاقة إسرائيل لعملية السلام، والانقسام الفلسطيني الداخلي.

التركيز على البعد الإنساني للأوضاع في قطاع غزة، وهو ما يجري أيضاً في الضفة حيث يتم تحويل ومحاصرة الحكومة والسلطة هناك ليقتصر دورهما على الجانب الاقتصادي والمعيشي للناس، معناه

إعادة القضية الفلسطينية لأكثر من خمس وأربعين سنة للوراء؛ حيث كان يتم التعامل مع القضية الفلسطينية كقضية إنسانية يمكن التعامل معها من خلال وكالة الغوث، ولكن هذه المرة يتم توسيع التغطية الإنسانية لتشمل اللاجئين والمواطنين، وتوسيع الجهات المُغيثة لتشمل دولاً متعددة، والأخطر من ذلك مشاركة فلسطينيين في هذا التوجه. هذا التعامل مع القضية من منظور إنساني واقتصادي يتجاهل خمسة وأربعين عاماً من النضال العسكري والسياسي الذي حول القضية من قضية لاجئين إلى قضية سياسية لشعب خاضع للاحتلال من حقه نيل حريته، فالفلسطينيون لم يعودوا جموعاً من اللاجئين والمتسولين، بل جماعة سياسية لها وطن محتل ومن حقها أن تعيش بكرامة في وطن مستقل.

سواء كان بان كي مون أو غيره من الوفود الأجنبية وحتى بعض الجهات الفلسطينية، فليس من حقهم استغلال الأوضاع المتردية في غزة لحرف القضية الوطنية عن مسارها الحقيقي، فالمشكلة في غزة سياسية، كما أن غزة ليس أصل المشكلة؛ فما يجري في غزة مجرد تداعيات لجوهر المشكلة وهو تهرب إسرائيل من استحقاقات عملية السلام وأزمة المشروع الوطني التي عمّقها الانقسام، وإن كانت أطراف خارجية تريد التهرب من مسؤوليتها السياسية عن الشعب الفلسطيني بالهروب نحو القضايا الإنسانية لكونها أسهل بالتعامل، ويمكن لهذه الأطراف أن تزعم بأنها قامت بواجبها من خلال بعض المساعدات، وإن كانت أطراف من الإسلام السياسي توظف، أيضاً، معاناة أهل غزة لترفع الحصار عن غزة لتثبيت سلطة حركة حماس ككيان سياسي منفصل عن الضفة ومجمل الوطن، فإننا نقول إن غزة ليست فلسطين، ولا قيمة لأي كيان سياسي في غزة بمعزل عن الوطن الفلسطيني، والمشروع الوطني الفلسطيني الذي يجب إعادة بنائه، وليس الهروب من استحقاقاته، والذين يركزون اليوم على رفع الحصار عن غزة فقط، إنما يستكملون تنفيذ خطة شارون للانسحاب من القطاع في العام (2005)، سواء كانوا مدركين ذلك أم لا.

مع كامل التقدير لكل من يتعاطف مع معاناة أهل غزة، إلا أنه يجب الحذر من توظيف بعض الأطراف للأوضاع في قطاع غزة لسلخ غزة عن الضفة، والدفع لخلق حالة كيانية سياسية في قطاع

غزة منفصلة عن بقية الأرض الفلسطينية. هذا التوجه كان حاضراً بداية مسلسل التسوية الذي كانت أولى خطواته غزة وأريحا أولاً، وكانت إسرائيل وما زالت تريده هكذا، وهو التوجه الكامن وراء انسحاب شارون من غزة، وهو التوجه الذي حكم كل الإستراتيجية الصهيونية بغض النظر عن الأحزاب الحاكمة، وحتى اليوم فهناك ربط ما بين تكثيف الاستيطان في الضفة والقدس وتزايد التعامل الدولي مع قطاع غزة والحكومة القائمة فيها، ونرجو من الوطنيين في حركة حماس وبقية الفصائل في غزة الحذر من الوقوع في هذا المخطط؛ حيث يبدو أن تقاطعاً قد يحدث ما بين المخطط الصهيوني المشار إليه ومخطط الإسلام السياسي خصوصاً جماعة الإخوان المسلمين الذين يريدون تأسيس دولة إسلامية ولتكن في غزة المدمرة، بعد أن فشلوا في تأسيسها في أي مكان في العالم طوال سبعة عقود من وجوده.

من يعتقد أن رفع الحصار عن قطاع غزة وصيرورة غزة كياناً سياسياً مستقلاً هو إنجاز وطني، فليسأل نفسه لماذا قدّم الشعب الفلسطيني آلاف الشهداء والأسرى والجرحى إضافة إلى المعاناة والدمار خلال السنوات الأخيرة، وقد عُرضت غزة على الراحل (أبو عمار) ورفض العرض لأنه لا يرى في غزة إلا جزءاً من وطن وليس الوطن؟ من يعتقد أن رفع الحصار عن غزة وصيرورتها كياناً سياسياً هو إنجاز وطني، فليعترفْ بأن ممارسته للمقاومة المسلحة ودفعه آلاف الشباب للموت والأسر وتعريض بنيات الوطن للدمار... الخ، لم يكن من أجل تحرير فلسطين، بل من أجل سلطة هزيلة في قطاع غزة. سيكون واهماً من يعتقد أنه إذا ما رُفِع الحصار عن غزة ستتحول غزة إلى كيان وطني مستقل، وتشكل قاعدة نضالية ومنطلقاً لاستكمال تحرير الوطن، فغزة التي لا تمثل سوى (1،5٪) من مساحة فلسطين، وسكانها الذين لا يشكلون سوى (15٪) من مجموع الشعب الفلسطيني، وغزة المحاصرة من مصر جنوباً، ومن إسرائيل من بقية الجهات، لن يكون حالها بعد الحصار، ولن يسمح له أن يكون، أفضل كثيراً من حالها الراهن، إلا في حالة واحدة؛ وهي إن قرر أهل غزة والحكومة القائمة فيها قطع صلتهم بالمشروع الوطني وبكل ما يمت بصلة للمقاومة.

سيكون نهج المقاومة ورأس المشروع الوطني هو الثمن لرفع الحصار وتمكين حركة حماس من الحكم المريح في غزة.

لا شك بأن العدوان على غزة وحصارها والممارسات الاستيطانية والإرهابية الصهيونية في الضفة والقدس أحدثت تحولات إيجابيه لصالح عدالة القضية؛ تحولات في موقف الرأي العام العالمي، وحتى موقف حكومات أجنبية تجاه القضية الفلسطينية، لأن الظلم والتعنت والإرهاب والصلف الصهيوني لم يعد من الممكن السكوت عليه. هذه التحولات وإن كانت دون المأمول إلا أنه يمكن استثمارها، ليس فقط لرفع الحصار عن غزة، بل لإعادة الاعتبار للقضية الوطنية كقضية سياسية؛ قضية شعب تحت الاحتلال، ومن حقه نيل استقلاله والعيش بدولة مستقلة، والكرة في ملعب القيادات السياسية الفلسطينية لتنهي الانقسام وتُغَلِّب المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية وعلى حسابات السلطة.

معادلة صعبة: رفع الحصار أم تكريس الانقسام؟(28)

هل توجد رؤية سياسية وقانونية فلسطينية لمستقبل قطاع غزة إذا ما رُفع الحصار عنه؟ وهل رفع الحصار يُفهم ويأخذ نفس المعنى عند القائلين به والمشاركين في حملات رفع الحصار أم أن رفع الحصار مصطلح مراوغ يخفي من النوايا السياسية أكثر مما يظهر من الشعارات الإنسانية؟ أسئلة تفرض نفسها ونحن نشاهد الجهد الخارق الذي تبذله حركة حماس ومن يشايعها خصوصاً من الإسلام السياسي لرفع الحصار عن قطاع غزة- حماس تسعى لرفع الحصار السياسي وليس الاقتصادي-، ونسمع حركة فتح تعلن على لسان مسؤوليها تأييدها لرفع الحصار عن غزة، دون أن يقول أي منهما ماذا سيكون عليه حال قطاع غزة بعد رفع الحصار في ظل الانقسام.

لا أحد فلسطيني أو عربي أو أي إنسان كان، غير الصهاينة، يؤيد الحصار ولا يتعاطف مع معاناة أهل غزة، ولكن ماذا بعد رفع الحصار عن قطاع غزة؟ وكيف سيتم هذا الرفع؟ هل بقرار إسرائيلي؟ أم بقرار دولي؟ أم بالأمر الواقع دون أية ترتيبات قانونية كما جرى مع الانسحاب في العام (2005)؟

وهل لدى الحركتين أو السلطة أو منظمة التحرير الفلسطينية رؤية سياسية لمستقبل قطاع غزة بعد رفع الحصار، من حيث علاقته بالضفة الغربية وبالسلطة الفلسطينية وبالمشروع الوطني الفلسطيني، أو من حيث علاقته بمصر والعالم الخارجي؟ ألا توجد خشية عند القيادات الفلسطينية بأن يشهد القطاع، في حالة كسر الحصار بقوافل السفن وغيرها، حالة من الفوضى القانونية والحدودية قد تستغلها إسرائيل وواشنطن مجدداً لفرض ترتيباتها وتصوراتها الأمنية والقانونية والسياسية الخاصة للقطاع ولمجمل القضية الفلسطينية؟

لا يحاجج أحد أن أهالينا في قطاع غزة يعانون من حصار جائر فرضه العدو الصهيوني، وأن من يعاني من الحصار ليس حركة حماس، والتي تزعم إسرائيل أنها المستهدفة من الحصار، فحركة حماس ونخبتها باتت تعيش في بحبوحة اقتصادية تحسدها عليها نخب سياسية عربية، بل تفوقت في ثرائها على ثراء نخبة سلطة أوسلو طوال ثلاثة عشر عاماً، وأهل غزة يلمسون ذلك يومياً، ومَن يعاني من الحصار ليس قيادات الفصائل، فهؤلاء وعائلاتهم يتحركون بسهولة، وليس أغنياء الحصار من تجار وأصحاب الأنفاق والمهربين... الخ. إن من يعاني من الحصار هي الغالبية الشعبية من كل الشرائح التي لا تنتمي إلا للوطن: الطلبة حيث يُحرمون من الالتحاق بالجامعات الخارجية، والمرضى حيث يُحرمون من تلقي العلاج المناسب، والأكاديميون حيث يُمنعون من التواصل مع الجامعات ومؤسسات البحث في الخارج، وأصحاب رؤوس الأموال الوطنيين وهم يشاهدون مصانعهم يأكلها الصدأ دون أن يتمكنوا من تحديثها أو تشغيلها، وصاحب الأرض وهو يرى أرضه تُخصبها الطبيعة دون أن يتمكن من تصدير محصولها، والزوج أو الزوجة أو الابن وهو غير قادر على الالتحاق بذويه وجمع شمله مع أسرته، كل هؤلاء إن لم يكونوا ممن تسعفهم أوضاعهم المالية على الحصول على تنسيق خاص بدفع آلاف الدولارات أو يكونوا من نخبة حركة حماس وبقية الفصائل التي على صلة مباشرة بالمخابرات المصرية أو بسفارة فلسطين في القاهرة...، فلا حظ لهم من السفر، حتى وإن حالف الحظ بعضهم ووصل إلى معبر رفح الحدودي وغادر المعبر فإنه يُقسم أغلظ الأيمان أن لا يسافر مجدداً بسبب ما يلقاه من إهانة ومذلة من المصريين العاملين في المعبر.

لا غرو، أيضاً، أن الحصار كسياسة صهيونية ليس جديداً حيث تم فرضه على السلطة بكاملها في الضفة وغزة قبل فوز حركة حماس في الانتخابات الأخيرة، كما فُرض على الرئيس (أبو عمار) في المقاطعة قبل اغتياله. الجديد أن الحديث والتركيز الإعلامي يدور حول الحصار في ظل الانقسام ما يجعل مفهوم الحصار ومفهوم رفع الحصار يدخل في حيز الالتباس والتوظيف السياسي حتى بات مصطلحاً مخادعاً وحمّال أوجه، ففيما ينظر عامة الناس في الخارج لرفع الحصار من منظور إنساني بأنه توفير متطلبات الحياة المعيشية لمواطنين في غزة من غذاء وكساء وسكن وصحة، فإن سياسيين يفهمون ويمارسون على أساس هذا الفهم، رفع الحصار بمعنى الاعتراف بالحكومة القائمة في القطاع والتعامل معها كحكومة شرعية و فتح الحدود بين القطاع والعالم الخارجي.

الجديد في خطاب الحصار اليوم تجاهل ما يجري في الضفة الغربية من ممارسات صهيونية لا تقل خطورة عن حصار قطاع غزة، وأن الجهد الإعلامي والمالي– خصوصاً من الحركات والفضائيات المحسوبة على الإسلام السياسي– المبذول فلسطينياً وعربياً وإسلامياً، ثم أصبح دولياً لرفع الحصار عن قطاع غزة يوازيه صمت وخنوع لما تتعرض له الضفة والقدس، حتى بتنا نشك بأن غزة في عيون (الإسلاميين) أكثر قدسية من القدس، فلا نسمع عن حملات شعبية عربية وإسلامية ودولية لوقف الاستيطان في الضفة وتهويد القدس، حتى حركة حماس لا تقوم بأي نشاط هناك لا مقاومة مسلحة ولا مقاومة شعبية، وكأنها تكتفي من الوطن بغزة. لا يعني ذلك أن تستمر معاناة المواطنين في قطاع غزة إلى حين إيجاد حل للضفة الغربية والقدس، ولكن ما نخشاه أن يدفع الفلسطينيون ثمن رفع الحصار عن غزة من حقوقهم الوطنية في الضفة والقدس، وأن يكون الثمن السياسي لرفع الحصار عن غزة أقسى وأخطر من الحصار نفسه، وهذا الثمن هو تثبيت وشرعنة الانقسام.

كل فلسطيني وكل حر في العالم يريد رفع المعاناة عن غزة، ولكن كيف يمكن تجنب أن لا تؤول جهود الصادقين والمخلصين المشاركين والداعين لرفع الحصار، لخطوة تخدم المشروع الصهيوني وتحديداً تنفيذ المرحلة النهائية من خطة شارون لتدمير المشروع الوطني ومشروع السلام الفلسطيني، وهو المخطط الذي بدأ بالانسحاب من القطاع في العام (2005)؟ ندرك أن كثيراً من المشاركين في

حملات رفع الحصار براً أو بحراً صادقون في مسعاهم ومشاعرهم خصوصاً عندما يشاهدون ما تبثه بعض الفضائيات، وبشكل مبالغ فيه أحيانًا، من مشاهد للدمار ومناشدات لمرضى وأطفال ونساء يشكون سوء حالهم، ولكن يجب الحذر من قوى سياسية فلسطينية وغير فلسطينية بدأت تتسلل إلى حملات رفع الحصار ليس بدوافع إنسانية، ولكن لأهداف سياسية حيث ترمي لخلق حالة شعبية ورسمية ضاغطة لرفع الحصار، وآنذاك سترفع إسرائيل ومعها مصر الحصار وتفتحا الحدود ضمن شروط، وآنذاك سيبدو رفع الحصار الذي سيُثّبت ويُشرعن الانقسام الفلسطيني وكأنه جاء نتيجة مطلب شعب فلسطيني ونتيجة جهد دولي، آنذاك سيصح المثل الذي يقول: (الطريق إلى جهنم معبدة بأقدام ذوي النوايا الحسنة).

بات واضحاً أن التقدم نحو رفع الحصار السياسي عن قطاع غزة وعن حركة حماس يسير بنفس سرعة وتيرة تعزيز الانقسام وفشل المصالحة، وأن الاقتراب من حركة حماس سواء أمريكياً أو أوروبيا ودولياً يسير بنفس وتيرة ابتعاد المصالحة الفلسطينية، واستمرار وقف المقاومة، وتأزم عملية المفاوضات ومجمل التسوية التي وضعت أسسها اتفاقات أوسلو، وإن سرعة التقدم نحو(دولة غزة) تساوي سرعة انهيار ممكنات قيام دولة سيادية في الضفة الغربية والقدس أو بهما وغزة معاً.

رفع الحصار عن غزة ومستقبل المشروع الوطني(29)

الأحداث الساخنة والخطيرة تحتاج إلى عقول باردة للتعامل معها، وفي هذا السياق جاءت القرصنة الإسرائيلية لقافلة الحرية(30) التي تمثل عنواناً ورأس حربة لرأي عام عالمي يتزايد يومياً مطالباً برفع الحصار عن غزة من منطلقات إنسانية غالباً، وهو حدث غير منفصل عن جهود رفع الحصار المتزامنة مع فشل المفاوضات وتعثر المصالحة.

الهجوم على قافلة الحرية أخذ بعداً عاطفياً انفعالياً كبيراً بسبب العنف الإسرائيلي، وبعداً دولياً بسبب وقوعه في المياه الدولية، ولأن السفينة المستهدفة كانت لتركيا غير البعيدة عن الترتيبات التي تجري في المنطقة، ولكنه لم يُثر إلا القليل من التفكير العقلاني حول مآل حملات رفع الحصار وكيفية

رفعه، والوظيفة الحقيقية للحملات الدولية لرفع الحصار خصوصاً في ظل استمرار الحالة الفلسطينية والعربية على انقسامها.

عندما تتقدم العاطفة وثقافة الصورة على العقل، وتتغلب الحسابات الحزبية والأيديولوجية الضيقة على حساب الرؤية الواقعية العقلانية للتعامل مع الحدث من منظور المصلحة الوطنية، آنذاك فإن الواقع سيعيد إنتاج نفسه مراراً، ولكن بصورة أكثر مأساوية، أو ستكون إنجازات متواضعة لا تصب في المصلحة الوطنية حتى وإن تم تمرير الإنجاز كانتصار من هذا الفريق أو ذاك.

مَن كان يعتقد أن قافلة الحرية(31) وغيرها من القوافل البرية أو البحرية وحدها سترفع الحصار كلياً عن غزة سيكون واهماص، فليس هكذا يتم حل مشكلة سياسية معقدة، ذلك أن حصار غزة غير منفصل عن مجمل ما تتعرض له القضية من مخاطر ولا ينفصل عن السياسات الإقليمية والدولية المحيطة بالقضية. مهمة قافلة الحرية هو تسليط الأضواء على معاناة أهل غزة، وتبليغ رسالة عن تأييد قطاع واسع من الرأي العام العالمي لشعب فلسطين ورفضه للاحتلال الصهيوني وممارساته، وبالتالي يمكن القول إن قافلة الحرية حققت هدفها ضمن هذه الرؤية بالرغم من الثمن الباهظ الذي دفعه المشاركون فيها. أما الذين يراهنون على هذه الحملات وعلى الرأي العام فقط لرفع الحصار فسيجانبهم الصواب من حيث أن الحصار قد يُرفع اقتصادياً وإنسانياً، ولكن حل أبعاده السياسية يحتاج إلى آليات مغايرة، وحتى من يستشهد أو يستحضر ما جرى في جنوب أفريقيا أو فيتنام- بالرغم من الاختلاف بينهما والحالة الفلسطينية- حيث كان لتحرك الرأي العام العالمي دور في محاصرة النظام العنصري في جنوب إفريقيا وفي تسريع انسحاب الولايات المتحدة من فيتنام، فعليهم التذكر بأن الأمور حسمت في الحالتين رسمياً على طاولة المفاوضات بين القيادة الوطنية الموحدة في البلدين ودولة الاحتلال وبقرارات دولية.

نجحت قافلة الحرية وما سبقها من حملات مؤيدة للشعب الفلسطيني في كشف زيف المبررات الأخلاقية والقانونية الدولية للحصار خصوصاً بعد العدوان على القطاع نهاية العام (2008) وبداية (2009)، ولكن لا يجوز أن نبالغ لدرجة الجزم بأن هذه الجهود الشعبية تكفي لكسر الحصار نهائياً،

أي الحصار كجزء من قضية وطنية متعددة الأبعاد، ذلك أنه مقابل هذه التوجهات الشعبية نحو كسر الحصار تقابلها تصورات مغايرة لرفع الحصار، ومواقف دولية لا تتناسب مع توجهات الرأي العام ومتغيرات عميقة تمس النظام السياسي الفلسطيني كنظام يقوم على وحدة الضفة وغزة جغرافياً ووحدة السلطة سياسياً، وأهم هذه المتغيرات:

1- تزايد الحرج الذي تشعر به أنظمة عربية وإسلامية بسبب المواقف الشعبية المتعاطفة مع الفلسطينيين والمطالبة برفع الحصار عن غزة، وممارسة هذه الأنظمة لعبة الهروب للأمام بمجاراة الجماهير في شعاراتها بدلاً من التصرف كدول في التعامل مع مجمل الصراع في المنطقة. ويبدو أن هذه الأنظمة استحسنت التعامل مع القضية الفلسطينية من بوابة رفع الحصار عن غزة بدلاً من التعامل معها كقضية صراع عربي- إسرائيلي، وحتى كصراع فلسطيني إسرائيلي، فثمن سياساتها لرفع الحصار عن غزة سيكون أقل كلفة مما لو نهجت سياسة المواجهة مع إسرائيل وواشنطن.

2- ظهور مواقف دولية تسعى لتغيير طبيعة الصراع في المنطقة من خلال تجزئة القضية الفلسطينية لقضية غزة ورفع الحصار عنها، وقضية الضفة وإيجاد حل للاستيطان ولسبل التعايش ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين هناك.

3- فشل المصالحة الفلسطينية الداخلية حتى الآن حيث تم تعليق المصالحة على الورقة المصرية دون التفكير بمداخل أخرى للمصالحة.

4- تثبيت سلطة حماس في قطاع غزة كسلطة حمساوية شمولية لا تتعدى ولايتها القطاع، وتثبيت سلطة في الضفة تحت إشراف حركة فتح كسلطة حكم ذاتي مقتصرة على الضفة ولا تتعدى ولايتها جزءا من الأرض.

5- إفشال إسرائيل المتعمد للمفاوضات لأن هذه المفاوضات تقوم على اتفاقات تقول بالوحدة الجغرافية لغزة والضفة وبوحدة السلطة الفلسطينية وبالولاية السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

6- استمرار التهدئة بين حركة حماس وإسرائيل وهي تهدئة تشمل مجمل الأراضي الفلسطينية من البحر إلى النهر.

7- اعتراف حركة حماس بدولة فلسطينية في الضفة والقطاع والاعتراف بدولة إسرائيل كأمر واقع، وهو ما جاء على لسان السيد خالد مشعل في لقاء له مع مراسلة رويتر في دمشق يوم الأربعاء (10 كانون ثاني 2007)، حيث قال حرفياً: "المشكلة ليست أن هناك كياناً اسمه إسرائيل. المشكلة أن الدولة الفلسطينية غير موجودة، وهناك أمر واقع هناك إسرائيل موجودة على الأراضي الفلسطينية. المشكلة أن الدولة الفلسطينية غير موجودة."(32)

ضمن هذه المتغيرات فإن الحصار سيُرفع اليوم أو غداً، وعليه سيكون الفلسطينيون أمام مفترق طرق: إما أن يُرفع الحصار بقرار مصري منفرد أو دولي/ عربي، في ظل الانقسام، أو يتم رفعه في ظل مصالحة وطنية. والسؤال: ما هو مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني ما بعد رفع الحصار عن غزة، والذي قد يكون قريباً وعلى مستوى فتح معبر رفح، إن لم تحدث المصالحة قبل ذلك، أو لم يكن رفع الحصار ضمن صفقة فلسطينية أو عربية تكون المصالحة جوهرها؟

لنذكر مرة أخرى بأن الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة يدخل ضمن مخطط سياسي استراتيجي، وبالتالي فالمخططون الإسرائيليون يريدون رفع الحصار بعد أخذ الثمن في إطار صفقة سياسية أو تسوية سياسية يجري الإعداد لها، سيرفعون الحصار عن القطاع عند استكمال حلقات هذا المخطط الذي يحقق نجاحات على الأرض كما سبق الذكر، أيضاً هناك دول وحركات سياسية تسعى لرفع الحصار عن القطاع ولكن ضمن رؤيتها السياسية الخاصة المتعارضة مع المشروع الوطني الفلسطيني، وهذه الجهات تعتبر رفع الحصار عن القطاع، حتى إن أدى لتكريس فصل غزة عن الضفة وتكريس كيان سياسي منفصل في غزة نصراً لمشروعها الإسلامي العالمي، وهذه الأطراف لا ترى في مسعاها هذا خيانة للقضية الفلسطينية، بل مدخلاً مغايراً للتعامل مع القضية ومع الصراع في المنطقة، ومسعى هذه الأطراف يجد قبولاً تكتيكياً من مراكز قرار أمريكي.

في المقابل لا نرى أو نسمع، وا من مسئولين سياسيين أو كتاب ومفكرين وطنيين، عن وجود إستراتيجية فلسطينية أو تصور لمواجهة هذه المخططات، إستراتيجية تعمل على رفع الحصار في إطار

وحدة المشروع الوطني حتى وإن كان رفعاً جزئياً يقتصر على فتح معبر رفح. خارج إطار الورقة المصرية التي أصبحت متجاوزة، لم نسمع من مسؤول أو حزب فلسطيني عن إجابة أو تصور لمستقبل النظام السياسي الذي يقوم على وحدة الضفة وغزة تحت سلطة واحدة لما بعد رفع الحصار عن غزة، لم نسمع عن تصور أو رؤية استشرافية لمستقبل المشروع الوطني برمته، سواء كان مشروع السلطة أو مشروع التحرر الوطني، إذا ما تم رفع الحصار عن القطاع خارج إطار المصالحة الوطنية.

هل لأن الموضوع لم يخطر على بال أحد؟ هل لأنهم فكروا به ولا يجدوا إجابة ففضلوا الصمت؟ أم لأنهم، أو بعضهم، لديهم الإجابة والتصور، ولكنهم لا يجرؤون على البوح به ويتركون الواقع ليفرض نفسه ويتحدث عن نفسه؟ أم أن هناك في التسوية الأمريكية القادمة إجابة على هذه التساؤلات؟ لأننا لم نفقد ثقتنا بقيادتنا، فما زلنا نراهن على إمكانية تدارك الأمر، واستباق ما يُخطط من مؤامرات لتدمير المشروع الوطني، بتجديد جلسات حوار المصالحة بسرعة وإن اقتصر جدول الأعمال على إيجاد آلية لفتح معبر رفح بما لا يؤدي إلى حالة قطيعة ما بين غزة و الضفة، وبما يحفظ وحدة الشعب الفلسطيني ووحدانية التمثيل الفلسطيني.

حصار غزة: هذا المصطلح المراوغ(33)

يبدو أن غزة وضحايا حصارها تحولوا إلى حائط مبكى ومادة إشهارية وإعلامية لأحزاب وأنظمة سياسية لم يعد يعنيها أمر فلسطين ولا الضحايا بحد ذاتهم، بل توظف المشهد والخطاب الدرامي للحصار لخدمة مشاريعها السياسية وأجندتها الخاصة. فتحت عنوان رفع الحصار عن غزة يتم إعادة صياغة القضية الفلسطينية والانقلاب على أصولها الأولى ونكران تاريخ طويل من النضال الوطني والقومي والمعاناة الأشد وقعاً على الشعب من الحصار، ويتم تجاهل وإسقاط حقوق وطنية أهم من غزة التي هي جزء من الوطن، ولكنها ليست الوطن، وتحت عنوان رفع الحصار تعمل إسرائيل على أن تكون غزة البداية وغزة النهاية، مع إخراج غزة من هويتها وكينونتها الوطنية الفلسطينية، وتحويلها إلى ورقة يخفي من خلالها البعض فشله وعجزه في القيام بواجبه القومي

والإسلامي تجاه القضية المركزية فلسطين، فيما البعض الآخر وجد في القطاع المحاصر والفقير والمدمر فرصة تاريخية لتحويله لقاعدة منطلق لمشاريع سياسية وهمية يلبسونها لبوس الدين والعقيدة، وداخل القطاع تشكلت طبقة جديدة راكمت ثرواتها وأقامت مشاريعها الاستثمارية والاقتصادية في ظل الحصار وعلى حساب الشرائح التي تعاني حقيقة من الحصار، وأصبحت هذه الطبقة الجديدة تشكل حالة مفارقة مع المشهد العام للحصار كما يتصوره الناس خارج القطاع.

من المهم أن نبكي على ضحايانا الذين يسقطون في كل جولة من جولات الصراع مع عدو لا يخفي أنه يرغب ببناء وجوده على حساب وجودنا الوطني، ولا بأس أن نُحَوِّل ضحايانا من بشر وحجر إلى حائط مبكى نستدر من خلالهم عطف العالم، ونُذكر أنفسنا من خلالهم بأننا كنا ضحايا تحولات تاريخية ودولية سارت رياحها على عكس ما تشتهي سفننا، وأننا اليوم ضحايا كيان صهيوني استيطاني يتصرف وكأنه فوق كل قانون وشريعة...، ولكن علينا أن لا ننسى في كل حفل بكاء وعويل على الضحايا الجدد أن هؤلاء شهداء وطن ومن أجل الوطن، وليسوا شهداء حزب ومن أجل حزب، ولا يجوز لأحد أن يُخرج الحدث عن سياقه الوطني العام فيقيم على أشلاء الضحايا حائط بكاء خاص به وبمشروعه، قد يكون من المهم، أيضاً، أن نخفف عن الضحايا وذويهم المصاب، ونجعل معركتهم لرفع الضيم وتخفيف المصاب جزءاً من معركة الكل الوطني، ولكن... من المهم أن نعرف كيف أصبحوا ضحايا، وكيف نضمن عدم تكرار المأساة أو الأخطاء التي صيرتهم كذلك، وفوق كل ذلك كيف ننتقم لهؤلاء من الأعداء الحقيقيين، وذلك بتحويل الضحية من حائط مبكى ومادة إعلامية وإشهارية على حساب كرامته الإنسانية لهذا الحزب أو النظام السياسي، أو لفضائيات تشتغل وكيلاً عن واشنطن لخدمة أغراضها الإستراتيجية لنشر (الفوضى البناءة) في المنطقة...، إلى مواطن يتعالى على مصابه، ويستنهض قواه لينتقم من جلاديه بطريقة عقلانية و ضمن إستراتيجية وطنية.

لا شك أن كل الشعب الفلسطيني ضحية الاحتلال الصهيوني الذي بدأ في العام (1948)، وبالتالي يفترض أن يتحول كل ضحايا الاحتلال إلى جبهة واحدة موحدة في مواجهة العدو المشترك،

إلا أن إسرائيل نهجت إستراتيجية لتدمير وحدة الشعب والقضية بتجزئة القضية إلى قضايا متعددة تُشغل من خلالها الشعب وتجره إلى مسارب مواجهات تدفعه أحياناً ليواجه بعضه البعض. الحصار جزئية من إستراتيجية إسرائيلية متواصلة: سلطة بدون سيادة، ونخب سياسية مرتبطة بالاحتلال تغتني من خلال شراكتها الاقتصادية مع إسرائيل بمقدار عجزها عن إنجاز أي تقدم على مسار المفاوضات التي تقودها مع إسرائيل، وأحزاب بدون رؤية مشتركة، واقتصاد بدون مجتمع منتج، وإنتاج بدون حرية تصدير واستيراد، وتمويل خارجي مشروط، وقيود تعيق التواصل بين غزة والضفة، وانتخابات ترتد على أصولها الديمقراطية وتؤقَّت بما يعزز الفتنة والصراع الداخلي، والتنسيق الأمني في الضفة، وتهدئة غير معلنة مع إسرائيل في غزة، والتضييق على المعابر الحدودية، والحواجز الداخلية، والاستيطان المستشري في الضفة، والتهويد المتعاظم للقدس، والجدار العازل، وخطة شارون لفصل غزة عن الضفة، واعتقال وزراء ونواب من حركة حماس، وانقلاب حركة حماس والانقسام السياسي، وإبعاد فلسطينيين من الضفة والقدس، وأخيراً هيمنة موضوع رفع الحصار عن غزة على كل القضايا بحيث غيبت غزة الوطن.

نستحضر كل هذه الأمور لنؤكد على أن الحصار جزء من إستراتيجية صهيونية أكثر شمولاً، وافتعال مشكلة الحصار في غزة هدفه إبعاد الأنظار عن جوهر القضية في الضفة والقدس وعودة اللاجئين. لا شك أن الحصار يدمر مقومات الحياة الكريمة للبشر، ويدمر ممكنات بناء البنية التحتية للقطاع الذي يسكنه أكثر من مليون ونصف المليون نسمة. والحياة الكريمة ليست فقط توفير الغذاء والماء والدواء والكساء فهذه أمور متوفرة بنسبة كبيرة، وقد يرتد السحر على الساحر إذا ما استمرت حركة حماس بالتركيز على البعد الإنساني للحصار، حيث إسرائيل مستعدة لإغراق القطاع بالمواد الغذائية والدواء لتنتزع هذه الورقة من حركة حماس. الحياة الكريمة أن يعيش المواطن سيداً في ظل حكومة وطنية شرعية سيدة تحترم حقوقه وتحفظ كرامته وتحترم الحريات العامة للجميع، حكومة تستمد شرعيتها من ولاء واحترام الشعب لها، وليس من توازنات إقليمية ودولية وترتيبات أمنية يفرضها العدو. كما أن البنية التحتية للقطاع ليست بناء أجهزة أمنية وسجون أو مشاريع ترفيهية

ومشاريع شراء الأراضي والعقارات التي يقدر رأسمال كل مشروع بملايين الدولارات وهي مشاريع تشكلت في ظل الانقسام ومع الحصار.

المطلوب رفع الحصار للتخفيف عن الضحايا وليس تحويل الحصار لحائط بكاء تستغله قوى سياسية لخدمة أغراض سياسية حزبية ضيقة كإقامة إمارة أو دويلة في غزة على حساب وحدة المشروع الوطني والقضية الوطنية؟ أو لخدمة نخب يتعاظم ثراؤها كل يوم يمر على الحصار حتى بات الفقر في غزة يتعايش مع طبقة رأسمالية طفيلية معنية باستمرار الحصار، ولو كشعار مضلل يبرر نهجها غير القانوني وغير الأخلاقي في الثراء؟ حتى يكون رفع الحصار مطلباً وطنياً وقومياً ودولياً إنسانياً يجب أن يصب في طاحونة المصلحة الوطنية والمشروع التحرري الوطني، وهذا لن يحدث إن تم فصل واقعة فرض الحصار على غزة عن مسبباتها الأولى، وعن السياق العام لأزمة النظام السياسي الفلسطيني، وعن الإستراتيجية الإسرائيلية التي خططت بداية لفصل غزة عن الضفة.

إن تم التعامل مع الحصار ورفع الحصار خارج السياق الوطني العام فستتحول الدينامية الدافعة لرفع الحصار عن غزة- بغض النظر عن حسن نوايا البعض- لأداة تخدم الإستراتيجية الصهيونية، وبدلاً من أن يتحول الضحايا إلى قوة ضمن إستراتيجية وطنية للانتقام مع العدو الحقيقي- إسرائيل- سيتحولون إلى أدوات أو حالة معيقة للمشروع الوطني، وإلى ورقة ابتزاز يوظفها العدو لاستكمال مشروعه الاستراتيجي وهو السيطرة التامة على الضفة والقدس، وتدمير المشروع الوطني التحرري- المقاوم والسلمي- وتحويل قطاع غزة إلى ساحة صراع فلسطيني/ فلسطيني يخوض فيه الفلسطينيون الحرب بالوكالة عن أصحاب أجندة خارجية وغير وطنية.

يبدو أن غزة ستغيِّب الوطن، وأن جهود رفع الحصار ستؤدي إلى ولادة دويلة مشوهة في غزة، وحتى لا نكون مبالغين فلندقّق بمفردات الخطاب السياسي والإعلامي اليوم: حصار غزة، الحرب على غزة، لبيك غزة، نصرة غزة، غزة سجن كبير، قوافل الحرية لغزة، لجان تحقيق دولية حول غزة، حملات دولية لفك الحصار عن غزة، اجتماعات لمجلس الأمن ومنظمات دولية وإقليمية للبحث فيما يجري في غزة ومستقبلها، مقترحات أوروبية وأمريكية وإسرائيلية للتخفيف من الحصار عن غزة أو

رفعه... الخ، وشعارات وقرارات وتصورات أخرى كثيرة أصبحت تشكل منظومة متكاملة لحالة سياسية قائمة بذاتها تسمى قطاع غزة، منقطعة الصلة عن القضية الأصلية وهي القضية الوطنية الفلسطينية.

إذا أضفنا إلى ما سبق وجود حكومة وسلطة في القطاع تتصرف كدولة قائمة بذاتها ولا تتعدى سياساتها العامة حدود القطاع، وقيادة سياسية لحركة حماس بدأ العالم يتعامل معها تدريجياً ليس باعتبارها ممثلة للشعب الفلسطيني وللقضية بشكل عام بل كممثلة لقطاع غزة، حيث لا نسمع إلا نادراً أن لقاءات السيد خالد مشعل وبقية قيادات حماس مع المسؤولين الأجانب الذين يلتقون بهم تتطرق لقضايا تتجاوز رفع الحصار عن غزة وعلاقة القطاع بإسرائيل خصوصاً في القضايا الأمنية. وفي المقابل، فإن المفاوضات المتعثرة، والتي أخذت شكل المفاوضات غير المباشرة، أصبحت تقتصر على قضية تجميد الاستيطان، وقضيتي المياه والأمن في الضفة الغربية فقط، وكأن لا وجود لقطاع غزة، أما فلسطين، القضية الوطنية قضية الحرية والاستقلال الوطني، فقد غابت عن الخطاب الإعلامي والاهتمام الدولي.

ضمن هذا السياق، نلاحظ أن الحديث عن حصار غزه ورفعه أو تخفيفه غطى على جوهر القضية وهو الاستيطان في الضفة وتهويد القدس ومأزق التسوية وتهرب إسرائيل من التزاماتها، كما غطى على المقاومة العسكرية والسلمية خطاباً وممارسة، وبدلاً من أن تدفع ديناميكية دعوات رفع الحصار التي أوجدها رأي عام عالمي يتزايد في تأييده ودعمه للفلسطينيين إلى التسريع بالمصالحة زادت من تعقيد ملف المصالحة وجعلتها أبعد منالاً. نلاحظ، أيضاً، أن غالبية الحديث عن رفع الحصار بات منبت الصلة بجوهر القضية الفلسطينية، حيث الحديث يدور عن رفع الحصار عن غزة بما يكرس فصلها عن الضفة، وتأبيد حالة القطيعة بين الطرفين، أما الرؤى التي تسعى لتزامن رفع الحصار مع المصالحة بما يحافظ على وحدة الشعب والأرض، فهي شبه غائبة.

رفع الحصار أم إعادة رسم الخارطة السياسية في المنطقة؟(34)

هناك صراع بين عدة رؤى للحصار ورفعه، وسيرتبط مصير قطاع غزة والقضية الفلسطينية بشكل عام بغلبة أحد هذه الرؤى على غيرها أو توافق بعضها على حساب الرؤى الأخرى. وعندما نتحدث عن رؤى، فليس المقصود مجرد تصورات نظرية لمثقفين أو مفكرين أو رجال سياسية، بل كل رؤية تعبر عن مشروع سياسي للصراع ولمستقبل القضية الفلسطينية، وفي هذا السياق يمكن رصد عدة رؤى أو مشاريع تتعلق بالحصار وأهدافه وما بعد رفع الحصار:

1 – التفسير والرؤية الإسرائيلية: الحصار جزء من خطة شارون لتدمير المشروع الوطني

مع أن الحصار سياسة إسرائيلية متواصلة، حيث سبق فرض إسرائيل الحصار على غزة أن فرضته على كل مناطق السلطة وعلى الرئيس (أبو عمار). حصار غزة بدأ بعد انتخابات يناير (2006) التي أوصلت حماس إلى سدة السلطة، ثم تعزز وأصبح شاملاً بعد خطف الجندي شاليط، واستكملت حلقاته بعد انقلاب حماس على السلطة الفلسطينية وتفردها بحكم غزة الأمر الذي استغلته إسرائيل لتعلن غزة كياناً معادياً. إسرائيل تبرر الحصار علناً باعتبارات أمنية، فيما تخفي الحقيقة؛ وهي أن الحصار وشروطها لرفعه أو تخفيفه يندرج ضمن مخطط لفصل غزة عن الضفة، وتدمير المشروع الوطني الفلسطيني المبني على الشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة في إطار عملية التسوية، والتي تعتبر غزة والضفة وحدة جغرافية واحدة. إسرائيل لن تستمر إلى ما لا نهاية بفرض الحصار، ولكنها تريد تحقيق أهداف من الحصار على غزة وثمناً مقابل رفعه، وقد حققت كثيراً من أهدافها وعلى رأسها تدمير البنية التحتية المادية والاجتماعية والنفسية لأهل القطاع الذين كانوا دوماً حاضنة المقاومة والمشروع الوطني، أيضاً إبعاد الأنظار عن المعركة الأساسية وهي تحرير الضفة والقدس، وأيضاً التهرب من استحقاقات التسوية السلمية، وإضعاف الرئيس (أبو مازن) على طاولة المفاوضات، والهدف الذي لا يقل أهمية هو وقف المقاومة المسلحة خصوصاً من طرف حركة حماس حيث مع الحصار والانقسام تحول الجهد الرئيس لحركة حماس نحو تثبيت سلطتها في القطاع ورفع الحصار عنه.

أما الثمن مقابل الرفع النهائي للحصار فسيكون في إطار صفقة شاملة تتضمن إطلاق صراح الجندي شاليط، ووقف المقاومة مع ضمانات دولية وعربية كوجود مراقبين أو قوات دولية، وضمان عدم العودة للمصالحة أو التواصل مع الضفة، وأن تتحول غزة إلى كيان سياسي قائم بذاته في إطار تسوية نهائية، وقد تكون هذه الدولة هي المشار إليها في خطة خارطة الطريق. وفي هذا السياق نستحضر مخطط اقترحه مستشار الأمن القومي الإسرائيلي الأسبق غيورا أيلاند بتوسيع قطاع غزة نحو سيناء وذلك بضم (720 كلم) من سيناء إلى القطاع في إطار تسوية إقليمية شاملة، إلا أن سقوط الرئيس الإخواني محمد مرسي أفشل هذا المخطط.

2- تفسير ورؤية اللجنة الرباعية: انصياع للرؤية الصهيونية وتغطية على فشل التسوية

تقاطعت رؤية الرباعية- وهي نفسها رؤية الأمم المتحدة حيث هذه الأخيرة جزء منها- في بداية فرض الحصار مع الرؤية الإسرائيلية، إلا أن الرباعية كانت تنظر للحصار كإجراء مؤقت يمكن أن ينتهي إذا ما التزمت حركة حماس بشروط الرباعية المعروفة وهي الاعتراف بإسرائيل وبالاتفاقات الموقعة وبعملية السلام بما هي حالة متعارضة من وجهة نظرها مع المقاومة المسلحة. فيما بعد ظهرت توجهات للتخفيف من الحصار، وللتواصل مع حركة حماس مع بداية اتصالات سرية وعلنية ما بين مسؤولين من حماس ومسؤولين أوروبيين، وهو تواصل تزامن مع وقف حركة حماس للمقاومة المسلحة، ومع صدور تصريحات متعددة من قادة حركة حماس تقول بالاعتراف بإسرائيل كأمر واقع والقبول بدولة في الضفة وغزة.

بعد جريمة أسطول الحرية نشط الدور الأوروبي، وظهرت تصريحات متعددة تطرح أفكاراً لرفع الحصار، ولكن بصياغات عامة وحذرة منها تصريحات للرئيس الفرنسي ساركوزي، وآخرها ما أعلنه يوم (11 يونيو 2010) وزير الخارجية الإسباني ميغيل انخيل موراتينوس عن نيته تقديم خطة للاتحاد الأوروبي لمناقشتها داخل اللجنة الرباعية بهدف رفع الحصار عن قطاع غزة من خلال بعثة مراقبة أوروبية للمعابر مع إسرائيل ومصر، ونشر قوة بحرية أوروبية لمراقبة شواطئ غزة. وأوضح موراتينوس أنه سيقدم للممثلة الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية كاثرين آشتون في الاجتماع المقبل

للشؤون الخارجية الأوروبية في الرابع عشر من نفس الشهر، خطة تهدف إلى إطلاق مبادرة أوروبية بالتشاور مع إسرائيل وكافة الأطراف حتى لا يتكرر ما حدث مع قافلة الحرية.

3- الرؤية الأمريكية: رفع حصار اقتصادي وسياسي مؤقت تمهيد لتسوية تؤسس على واقع الفصل

بالرغم من أن واشنطن جزء من الرباعية، إلا أن واشنطن تُعتبر المقرِّر النهائي للتسوية ولمجريات الأمور في الشرق الأوسط، وصحيح أن تحالفاً استراتيجياً يربط واشنطن بتل أبيب وبينهم توافق في الرؤى حول غالبية قضايا الشرق الأوسط، إلا أن لواشنطن مصالحها وتصوراتها الإستراتيجية التي لها السبق حتى على تصورات ومصالح الحكومات الإسرائيلية، لكون واشنطن تعرف أن تصورات الحكومات الإسرائيلية تخضع أحياناً لتجاذبات الأحزاب السياسية ولاعتبارات انتخابية، وعليه فواشنطن تبلور تصورا لرفع الحصار يرتبط برؤيتها الشمولية للصراع وللتسوية في المنطقة.

بعد لقاء الرئيس (أبو مازن) مع الرئيس أوباما منتصف يونيو (2010) تم التطرق لرفع الحصار عن غزة ارتباطاً بالتسوية، ولكن يبدو أن التصور الأمريكي لرفع الحصار عن غزة قريب مما تريده إسرائيل، ومن هنا نجد أوجه شبه ما بين الشروط الإسرائيلية والشروط الأمريكية التي طرحها نائب الرئيس الأمريكي بايدن على الرئيس المصري أثناء اللقاء به مؤخراً، كما ذكرت وكالات الأنباء، وعناصر هذه الرؤية: نشر قوات دولية على حدود قطاع غزة مع إسرائيل، ووقف إطلاق نار دائم وشامل بين إسرائيل وحركة حماس، وتواجد قوات أمن من السلطة الوطنية الفلسطينية على المعابر بين إسرائيل وقطاع غزة وكذا معبر رفح، أما مآل قطاع غزة فيبحث من خلال قدرة حركة حماس على ضبط الأمن بالمفهوم الأمريكي والإسرائيلي بطبيعة الحال، مقابل ذلك تبدي واشنطن استعداداً لدعم اقتصادي لغزة وتحسين شروط الحياة لسكانها.

من الملاحظ أن هذا التوجه الأمريكي إجراء مؤقت لحين نضوج شروط التسوية النهائية محل البحث والتي ستؤسس كما ذكرنا على واقع الفصل بين غزة والضفة، وبالتالي فرفع الحصار عن غزة يصب ضمن منظور تحسين شروط الحياة لأهل غزة كما هو الحال في الضفة. بالتالي، وإلى حين إنجاز

التسوية النهائية، سيتم تمرير السلام الاقتصادي مقابل الأمن في غزة كما هو الحال في الضفة، على حساب السلام السياسي المؤَسِّس لقيام دولة فلسطينية ذات سيادة.

4. رؤية وتفسير جماعات الإسلام السياسي: رفع الحصار انتصار لمشروع إسلامي

جماعات الإسلام السياسي والجماعات الدينية الإسلامية الأخرى وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، سواء كان تحركهم ضمن قوافل ومهرجانات كسر الحصار التي تتحرك تحت عناوين أجنبية أو تحت راياتها الخاصة، تنظر للحصار باعتباره عقاباً صهيونياً وغربياً موجهاً لحركة حماس لإسقاطها من السلطة في القطاع أو حرمانها من حق انتزعته عبر انتخابات ديمقراطية، وبالتالي ترى هذه الحركات أن المُستَهدَف هو المشروع الإسلامي أو النهضة الإسلامية، والتي تعتبر حركة حماس رأس حربتها أو عنوانها في فلسطين. إذن، هدف الحصار من وجهة نظر هذه الجماعات، إما القضاء على حركة حماس أو إجبارها على الخضوع للشروط الإسرائيلية وعلى رأسها الاعتراف بإسرائيل.

ومن هنا تروِّج هذه القوى لمعركة رفع الحصار عن غزة ليس كجزء من مواجهة بين المشروع الوطني الفلسطيني وإسرائيل، بل معركة بين المشروع الصهيوني المتحالف مع الغرب الصليبي وحلفائهم في المنطقة من جانب، والمشروع الإسلامي من جانب آخر، مع قدرة فائقة على توظيف الإعلام والرأي العام العالمي، وتوظيف انتقائي للشرعية الدولية. وبالتالي، فإن كسر الحصار عن غزة وتثبيت الحكومة الحمساوية الإسلامية فيها هو الهدف الرئيس لهذه الجماعات حتى وإن كان الثمن النهائي لرفع الحصار عن غزة نهاية المشروع الوطني بكل مكوناته وتاريخه، فالانقسام وتكريس حالة سياسية في غزة منفصلة عن الضفة، وهو ما يعتبره أصحاب المشروع الوطني نهاية وتدميراً للمشروع الوطني، يمثل بالنسبة إلى جماعات الإسلام السياسي نصراً لمشروعهم السياسي الإسلامي، وبالتالي ما يعتبره الوطنيون خسارة تعتبره جماعات الإسلام السياسي نصراً وتمكيناً. ومن هنا نلاحظ الدور الفاعل والنشط عالمياً لجماعات الإسلام السياسي في حملات رفع الحصار حتى بات شعارهم ليس نصرة فلسطين أو نصرة الأقصى، بل (نصرة غزة) و(لبيك غزة). ما يريدونه وما

يشغلهم أولاً هو رفع الحصار السياسي عن حركة حماس وحكومتها، وليس الحصار الاقتصادي والإنساني، وليس إنقاذ المشروع الوطني الفلسطيني الذي يريدون إقامة مشروعهم على أنقاضه.

5. تفسير ورؤية الرأي العام الشعبي العالمي: عطاء دون مقابل

تحركات الرأي العام العالمي الشعبي والمنظمات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني المُطالبة برفع الحصار تأتي في سياق مواقف مبدئية لهذه الجهات في دعم القضايا العادلة. هؤلاء يؤيدون القضية الفلسطينية بشكل عام لأنها قضية عادلة، حيث المطالبة برفع الحصار توجه مجرد من أي دوافع سياسية أيديولوجية، فهناك شعب فلسطيني له قضية عادلة يناضل ويعاني منذ أكثر من ستين عاماً، ولم يترك باباً من أبواب السلام والحوار والاستنجاد بالشرعية الدولية إلا وطرقه، ولم يترك وسيلة من وسائل المقاومة إلا ونهجها، في مواجهة دولة مدججة بالسلاح وبالفكر العنصري وبالممارسة الإرهابية، دولة ترفض دعوات السلام وتقمع المناضلين والمقاومين، وتمارس كل يوم جريمة بحق الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة وفي الشتات، وقد وصلت العربدة الصهيونية إلى درجة مهاجمة سفن مسالمة في عرض المياه الإقليمية.

ضمن هذه الرؤية المؤيدة لفلسطين القضية العادلة كان تحرك غالبية الناشطين الأجانب لرفع الحصار عن غزة، وجزء من هؤلاء شاركوا في حملات احتجاجية ضد الاستيطان في الضفة، وساندوا شعوباً أخرى تناضل من أجل الحرية والاستقلال. بالتأكيد جزء كبير من هؤلاء النشطاء لا تشغلهم كثيراً الخلافات الفلسطينية الداخلية، وبالتالي لا ينحازون لفريق ضد الآخر، ومن الظلم القول إن هؤلاء يرمون لفصل غزة عن الضفة أو تكريس الانقسام، كل ما يريده هؤلاء رفع المعاناة عن أهالي قطاع غزة، أما ما بعد ذلك فهذه قضية فلسطينية داخلية متروكة للفلسطينيين أنفسهم.

6. النظام الرسمي العربي والإسلامي: غياب رؤية مشتركة، ومواقف انتهازية

ما يثير القلق والغضب هو مواقف الأنظمة العربية والإسلامية كدول منفردة أو من خلال جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وجدت هذه الأنظمة في دعوات رفع الحصار والتعاطف الشعبي مع معاناة أهل غزة فرصة لركوب الموجة، والظهور بمظهر من هو قريب من

الحس الشعبي، بل بعض الأنظمة العربية والإسلامية زايدت على الجماهير في الشعارات وفي الهروب إلى الأمام نحو تمويل قوافل رفع الحصار وتغطيتها إعلامياً.

تتناسى هذه الأنظمة والمنظمات أن فلسطين عضو كامل العضوية في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وتتناسى أن القضية الفلسطينية قضية قومية عربية وقضية إسلامية بل إن منظمة المؤتمر الإسلامي تشكلت على إثر حريق المسجد الأقصى في العام (1969)،وتتناسى هذه الأنظمة والمنظمات أن غزة ليس فلسطين، وأن المعركة الأساسية ليس رفع الحصار عن غزة، بل إنهاء الاحتلال الصهيوني للأراضي المحتلة في العام (1967) على أقل تقدير كما تقول مبادرتهم للسلام، لأن الوضع في غزة من تداعيات الصراع مع إسرائيل، ومن تداعيات الانقسام الفلسطيني.

أن تختزل هذه الأنظمة مساعيها لتصبح مجرد العمل على تخفيف الحصار إنما يشكل هروباً من مسؤولياتها القومية والإسلامية بتسجيل انتصارات وهمية، هروب من المعركة الحقيقية إلى معركة افتعلتها إسرائيل بداية وتريد من الآخرين أن تكون معركتهم، معركة ستكون إسرائيل المنتصرة فيها حتى وإن ادّعى الآخرون النصر، ذلك أنه حتى وإن نجح العرب والمسلمون في كسب معركة رفع الحصار عن غزة خارج سياق المصالحة الوطنية وخارج وحدة المشروع الوطني، فهذا النصر وبالرؤية الإستراتيجية التي خططت لها إسرائيل هو نصر لإسرائيل، لأن إسرائيل بداية أرادت إبعاد الأنظار عن المعركة الأساسية في الضفة والقدس واختزال فلسطين بغزة، وأن يصبح رفع الحصار عن غزة مطلباً شعبياً ورسمياً عربياً ودولياً تنصاع له إسرائيل في النهاية، ولكن ضمن شروطها التي ستكون متضمنة في مبادرة أمريكية أو دولية لرفع الحصار.

من الواضح أنه لا توجد رؤية عربية مشتركة لرفع الحصار عن غزة، فما دامت الأنظمة منقسمة ما بين دول (ممانعة) ودول (اعتدال)، وما دامت هذه الأنظمة منقسمة وتتوزع ما بين محاور إقليمية ودولية، وما دام لها مواقف مختلفة فيما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل...، فستبقى دعوات رفع الحصار والاستعداد لتسيير قوافل لغزة مجرد مزايدات وكنوع من رفع الحرج بعد ما جرى لأسطول الحرية وحالة النقمة العالمية على إسرائيل. لو كانت الأنظمة العربية والإسلامية صادقة تجاه الفلسطينيين

وتريد رفع الحصار بما يخدم القضية الفلسطينية، ما كانت بحاجة لإرسال قوافل ومتطوعين وإطلاق تصريحات نارية كنيران ألعاب الأطفال، وما كنا بحاجة لزيارات المسؤولين، لو كانت النوايا صادقة لدعت جامعة الدول العربية لقمة تتخذ قراراً بالإجماع وملزماً برفع الحصار عن غزة، وبإنجاز المصالحة الفلسطينية، نفس الأمر بالنسبة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، فمن المعروف أن الذين يحاصرون غزة والذين يغذون حالة الانقسام ويمنعون المصالحة، أعضاء إما في منظمة العالم الإسلامي أو في جامعة الدول العربية. صحيح أن هناك إسرائيل والرباعية، ولكن لو توفرت الإرادة العربية والإسلامية لكانت قدرة إسرائيل والرباعية على الاستمرار بالحصار وإعاقة المصالحة أضعف مما هي عليه.

7. الرؤية الوطنية للحصار وما بعد الحصار: الرؤية المُغيبة

الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات والذي يقَدَّر بـ(12) مليون نسمة، ليس الأحزاب والحركات السياسية، فهذه مجتمعة لا تمثل أكثر من نصف الشعب الفلسطيني، وحتى المنتمين لهذه الأحزاب لا يُقرون سياسة أحزابهم بالمطلق. هذه الأحزاب التي بدأت تضعف بفعل ارتباطاتها بأيديولوجيات غير وطنية أو بأجندات دولية. الشعب بغالبيته بما فيه الذين يعانون من الحصار يشعر بالمؤامرة التي تحاك ضد قضيته الوطنية، وهو يدرك أن أطرافاً فلسطينية مستفيدة من حالة الانقسام ومستفيدة من الحصار، وأن الأحزاب والحركات السياسية إن لم تكن مستفيدة ومتواطئة فهي عاجزة عن وقف سيرورة الانقسام وصيرورته المدمرة للمشروع الوطني، وبالتالي فالشعب عندما يخوض معركة رفع الحصار ويطالب برفعه إنما كجزء من نضاله الوطني الشامل سواء في غزة أو في الضفة أو في الشتات، بل وجدنا فلسطينيي الداخل على رأس من يخوض معركة رفع الحصار بنفس الحماس الوطني الذي يدفعه لخوض معركة الدفاع عن القدس.

الرؤية الوطنية لرفع الحصار تؤسس على مصالحة وطنية يكون رفع الحصار جزءاً منها، والشعب يدرك لو أن نخب السلطة في غزة والضفة قررت تغليب المصلحة الوطنية على حساب مصالحها الخاصة وارتباطاتها الداخلية لكان من الممكن إنجاز المصالحة ورفع الحصار أو على الأقل تعطيل

المخططات المعادية، والتي تريد توظيف رفع الحصار عن غزة لخدمة مصالح الشعب. والشعب الفلسطيني في الضفة يشعر بمعاناة فلسطينيي غزة بقدر ما يشعر فلسطينيو غزة بمعاناة أهلهم في الضفة الذين يعانون ويتعرضون لمخاطر أكثر مما تتعرض له غزة؛ يتعرضون للاستيطان والتهويد والحواجز، وبالتالي هناك مصلحة مشتركة بالتخلص من الخطر المشترك وهو الاحتلال، والتخلص من الاحتلال لا يكون إلا برد الاعتبار للمشروع الوطني الذي يسمو على الأحزاب وعلى الحكومات.

كانت ولا تزال مراهنتنا أن تتغلب الرؤية الوطنية العقلانية الحريصة على المصلحة الوطنية، مصلحة كل الشعب وكل الوطن على الرؤى الأخرى، ولا نعتقد أن شعبنا تعوزه العقول القادرة على اجتراح حلول إبداعية لرفع الحصار عن غزة، ومواجهة الاستيطان والتهويد في الضفة من خلال تقاسم وظيفي وطني، يبدأ بجهود فلسطينية مشتركة لرفع الحصار عن غزة وجهود فلسطينية مشتركة لمواجهة الاستيطان والتهويد في القدس مع الاشتغال على إعادة بناء المشروع الوطني. اليوم تتوفر فرصة تاريخية لا تعوض، وهي المأزق الصهيوني وحالة الرفض الشعبي الدولي لسياساته والتعاطف المتزايد مع عدالة القضية الفلسطينية. العالم مستعد ليخطو خطوات أكثر أهمية لرفع الحصار، ومواجهة الإرهاب الصهيوني، ودعم القضية الفلسطينية في كل أبعادها إذا ما وجد حاضنة وطنية فلسطينية تمثل الكل الفلسطيني، هذه الحاضنة هي مشروع وطني تحرري بأهداف واستراتيجيات عمل واضحة ومحل توافق الجميع. إن لم نبتهل هذه الفرصة التاريخية فسرعان ما سيضعف هذا الهيجان الشعبي والتعاطف الدولي لأن الرأي العام حالة متقبلة، وقيمته تكمن في القدرة على توظيفه لحظة تأججه وحراكه، وقد سبق أن تحرك الرأي العام العالمي لصالحنا مرات عدة كان آخرها أثناء العدوان على غزة في يناير (2009)، ولم يؤد هذا الحراك لحماية أهل غزة من الدمار الصهيوني، ولا لبناء ما تم تدميره، ولا لرفع الحصار عن غزة بسبب الانقسام الداخلي.

حتى لا يكون ثمن رفع الحصار أسوأ من الحصار(35)

حتى لا يبني البعض أمجاداً وانتصارات وهمية على أشلاء المشروع الوطني الفلسطيني حذرنا من دعوات رفع أو تخفيف الحصار عن قطاع غزة خارج إطار المصالحة وخارج سياق وحدة المشروع الوطني. بات واضحاً بأن المعركة المتشعبة الأبعاد التي عنوانها رفع الحصار عن قطاع غزة تُخفي مخططات ترمي لإعادة تعريف وصياغة مفردات القضية الفلسطينية لإخراجها من سياقها الحقيقي كحركة تحرر وطني تسعى لتحرير فلسطين، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، وتحويلها بدلاً من ذلك إلى مجرد قضية إنسانية لأهالي قطاع غزة يمكن حلها برفع أو تخفيف الحصار أو قضية اقتصادية ومعيشية لسكان عرب في الضفة والقدس يمكن حلها بما يسميه نتنياهو وبلير بالحل الاقتصادي تمهيداً للتقاسم الوظيفي مع الأردن.

عليه، فإن المقياس على الالتزام بفلسطين شعباً وأرضاً من أي حزب أو دولة أو شخص وسواء كان التزاماً باسم الوطنية أو القومية أو الإسلام لا يكون فقط من خلال المناداة برفع الحصار عن غزة أو تسيير قوافل لرفع الحصار أو حتى بالصدام مع إسرائيل لرفع الحصار عن غزة، بل من خلال الالتزام بالقضية الفلسطينية حسب أصولها وتعريفها الأول كحركة تحرر وطني لكل الشعب ولكل فلسطين وكحد أدنى تحرير الضفة والقطاع وقيام الدولة. أما الدول والأنظمة التي تملك الجيوش والإمكانات الاقتصادية والعسكرية والتحالفات الدولية والتي تثور وتهيج وترعد وتزبد مطالبة برفع الحصار عن القطاع، فعليها ألا تخفي تقاعسها وتواطؤها تحت شعار رفع الحصار عن غزة. معركة رفع الحصار عن غزة معركة مؤسسات مجتمع مدني ومنظمات حقوقية وقانونية دولية ومعركة جماهير شعبية، أما الدول والأنظمة العربية والإسلامية فمعركتها الأساسية يجب ألا تقتصر على رفع أو تخفيف الحصار عن غزة، بل يجب أن توجه لإنهاء احتلال القدس والضفة وغزة. رفع الحصار عن قطاع غزة كمطلب وطني وقومي وإسلامي وإنساني ملح، وسواء كان بجهود تركية أو عربية أو دولية لن يُسقط المسؤولية عن العرب والمسلمين تجاه فلسطين لأن القضية الفلسطينية لن تنتهي برفع

الحصار عن غزة، ولأن غزة ليست فلسطين، فلا يبني أحد أمجاده على أشلاء المشروع الوطني التحرري الفلسطيني.

نعم.. يجب رفع الحصار عن غزة، ولكن ألم تلاحظوا أن مشكلة غزة غطت على القضية الفلسطينية، غطت على الاستيطان في الضفة وتهويد القدس، كما سبق وأن غطت اتفاقات أوسلو على يافا وحيفا والجليل وعكا وعلى قرارات وحقوق تُقر بها الشرعية الدولية؟ ألم تلاحظوا أن الحديث عن رفع الحصار يسير طردياً مع تراجع المصالحة وتعزيز الانقسام وتوقف المقاومة وتعثر مفاوضات السلام؟ فهل غزة أهم من الضفة والقدس؟ ومتى كانت دولة غزة مطلباً وهدفاً وطنياً فلسطينياً؟ لماذا ذاكرتنا ضعيفة بحيث ننسى بسرعة أن إسرائيل عرضت قطاع غزة على الرئيس (أبو عمار) أكثر من مرة ليقيم عليه دولة مستقلة مقابل تأجيل البحث في القضايا الأساسية كالقدس والضفة واللاجئين، لكنه رفض ذلك لأن القضية أكبر من غزة؟ ألم تلاحظوا أن الجميع يتحدث عن رفع الحصار عن غزة، ولكنهم لا يتفقون على تفسير وتعريف مفهوم الحصار، وكيف سيُرفع الحصار عن غزة وما بعد رفع الحصار؟ إن الخشية أن يكون ثمن رفع الحصار بالحسابات الوطنية أسوأ وأشد وطأة من الحصار نفسه.

كانت نشوة الانتصار السابقة لأوانها التي انتابت حركة حماس بعد تداعيات جريمة مهاجمة أسطول الحرية وحالة الإرباك في تصريحات ومواقف حركة فتح من الحصار وما بعد رفعه، تدلان على أن العواطف والحسابات الحزبية الضيقة المنقطعة الصلة بالرؤى الوطنية الإستراتيجية بعيدة المدى ما زالتا الموجه لعمل هاتين الحركتين. حركة حماس لم تحقق نصراً يبرر نشوة النصر التي تشعر بها والبادية على وجوه قادتها ومن خلال تصريحاتهم، وهي نشوة دفعتها لقطع الطريق على كل يد ممدودة للمصالحة، كما أن المشروع الوطني التحرري الذي شكل لازمة لحركة فتح، وهو المشروع الذي يؤكد على وحدة الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة وفي الشتات، ويؤكد على رفض الانقسام وأولوية المصالحة على غيرها من الترتيبات سواء التي تخص غزة أو الضفة، لم ينته هذا المشروع حتى يفكر البعض في حركة فتح ومنظمة التحرير بنفض اليد من معركة تحرير الضفة والقدس ونقل

معركتهم لغزة والبحث عن نصيب في حكمها بعد رفع الحصار، لم ينته المشروع الوطني حتى يخفي البعض في فتح والمنظمة فشلهم وعجزهم بركوب موجة رفع الحصار عن غزة.

بالرغم من عدم شرعية حصار غزة وصيرورة المطالبة برفعه قضية رأي عام عالمي، إلا أن القائلين برفع الحصار لا يتشاطرون نفس الرؤية لطبيعة الحصار على غزة، ولكيفية رفعه، ولمستقبل قطاع غزة بعد رفع الحصار. صحيح أن دوافع إنسانية تقف وراء مطالب بعض الحركات الشعبية المطالبة برفع الحصار حيث لا يرى هؤلاء في رفع الحصار إلا البعد الإنساني والرغبة في التعبير عن رفض السياسة الصهيونية بشكل عام، وصحيح أيضاً أنه ليس مطلوباً من المتعاطفين مع الحالة الإنسانية في القطاع الغوص في تفاصيل القضية الفلسطينية، ومناقشة الأبعاد الإستراتيجية الكامنة وراء فصل غزة عن الضفة ووراء رفع الحصار بمعزل عن المصالحة الوطنية وعن مجمل القضية الوطنية، وصحيح أيضاً أن هذه الجماهير والدول المؤيدة لرفع الحصار عن غزة تستحق كل شكر وتقدير لتلمسها عدالة القضية الفلسطينية وفضحها للطبيعة الإرهابية للنظام الصهيوني ووضعها قضية رفع الحصار محل الصدارة في الاهتمامات الدولية، ولكن يبدو أن شعار رفع الحصار تحول إلى مصطلح مراوغ وحمّال أوجه، تفسره وتتعامل معه أطراف متعددة كل منها حسب تفسيرها للحصار وتفسيرها لرفع الحصار وللثمن المطلوب مقابل رفع الحصار.

إن لم يتدارك الفلسطينيون والعرب الأمر بسرعة ويوحدوا رؤيتهم لمفهوم رفع الحصار والسياق الوطني والقومي لرفعه، فإن الحياة ستدب في جسد شارون الميت الحي عندما يسمع أن إسرائيل قبضت ثمن رفع الحصار عن غز، وهو تكريس فصل غزة عن الضفة وإنهاء وحدة وتواصل غزة والضفة تحت راية سلطة وحكومة واحدة، وبالتالي تدمير المشروع الوطني، لأن هذا كان هدف شارون عندما انسحب من القطاع في العام (2005)، وأبقى الحصار عليه. فهل سنستكمل بأيدينا خطة شارون؟!